مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة

"الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"

د. علي خليفة الكواري

نحو استراتيجية بديلة
للتنميــة الشاملــة

مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة

"الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد
اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"

د. علي خليفة الكواري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق النشر محفوظة للمركز

الطبعة الاولى: بيروت: تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥
الطبعة الثانية: بيروت: حزيران/يونيو ١٩٨٦

المحتويات

شكر وتقدير ١١

مقـدمـــة ١٥

الفصل الأول : المنطلق والغايات والتحديات ١٩

أولاً : المنطلق والطموح ٢١

ثانياً : الغايات البعيدة المدى ٢٢

١ ـ تنمية قدرات الانسان واطلاق طاقاته ٢٢

٢ ـ التفاعل الايجابي مع الفكر والثقافة الانسانية ٢٣

٣ ـ إيجاد ارادة متجددة للتنمية والوحدة ٢٣

٤ ـ ترسيخ أسس نظام سياسي موحد للمنطقة ٢٤

٥ ـ تعزيز الاعتماد القومي على الذات ٢٤

٦ ـ تكوين قاعدة انتاجية صلبة ٢٤

٧ ـ الاحتفاظ بجزء معقول من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية آمنة ٢٥

٨ ـ خلق نظام اقتصادي مختلط ٢٥

٩ ـ تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي ٢٥

ثالثاً: التحديات ٢٦

١ ـ تدني مستوى المشاركة ٢٦

٢ ـ الخلل السكاني وابعاده ٢٧

٣ ـ اعتماد الاقتصاد على النفط ٢٨

٤ ـ انخفاض معدلات الاداء ٢٩

٥ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج ٣٠
٦ ـ الانكشاف على الخارج ٣٠
٧ ـ الافراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه ٣١
٨ ـ تصدع قيم العمل والانتاج ٣٢

الفصل الثاني : الامكانيات ٣٥

أولاً : تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن ٣٧
ثانياً : تزايد إمكانية تخفيض صادرات النفط ٣٨
ثالثاً : تزايد التوجه نحو خلق كيان موحد قابل للتنمية ... ٣٩
١ ـ الموارد البشرية ٣٩
٢ ـ الرقعة الجغرافية ٤٠
٣ ـ حجم السوق ٤١

رابعاً : وجود بنية تحتية مادية متطورة ٤٢
خامساً : وجود خبرة رائدة في بعض مجالات الادارة وتنظيم الانتاج ٤٢
سادساً : امكانية تمويل التنمية دون اللجوء إلى شد الأحزمة على البطون ٤٣
سابعاً : تزايد إمكانية التكامل العربي المتكافىء ٤٤

الفصل الثالث : الاهداف الاستراتيجية العاجلة ٤٧

أولاً : تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية ٥٠
١ ـ برمجة تخفيض الاعتماد على النفط ٥١
٢ ـ اخضاع انتاج النفط لاعتبارات التنمية ٥٢
أ ـ تحديد الجدوى الاقتصادية للانتاج قبل تقرير حجمه ٥٢
ب ـ دمج النفط في الاقتصاد الوطني ٥٣
ج ـ الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في اصول انتاجية عامة ٥٣
د ـ تنمية قدرة جماعية على الوصول بسعر النفط إلى ما تبرره اسعار البدائل ٥٤

ثانياً : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها
وتحسين نوعيتها ٥٦
١ ـ برمجة الاعتماد على قوة العمل المواطنة ٥٧
٢ ـ تحديد السياسات وتطوير الاليات ذات الفاعلية .. ٦٠
ثالثاً : اخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية ... ٦١
رابعاً : اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها ٦٣
١ ـ وظيفة ادارة التنمية وخصائصها ٦٣
٢ ـ ملامح الاصلاح والتنمية الادارية المطلوبين ٦٥
أ ـ إعادة النظر في وظائف الادارة الراهنة وتوجهاتها .. ٦٥
ب ـ إعادة النظر في البنيان الاداري وعلاقاته ٦٦
(١) قطاع الادارة السياسية ٦٨
(٢) قطاع الادارة العامة ٦٨
(٣) قطاع ادارة المشروعات ٧٠
ج ـ إصلاح قطاعات الادارة وتنميتها بشكل دائم .. ٧٠
خامساً: بناء قاعدة اقتصادية بديلة ٧٢
١ ـ وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط ٧٢
٢ ـ الأهداف المرحلية لجهود بناء القاعدة البديلة ٧٥
٣ ـ مدخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة ٧٧
أ ـ تقريب تكاليف عناصر الانتاج من انتاجيتها
الحقيقية ٧٨
ب ـ اصلاح جذري لنظام الحوافز ٧٩
(١) اعتبارات الدعم الحكومي ٧٩
(٢) تقييد النشاطات الطفيلية ٨٠
ج ـ تعبئة قوة العمل وادارتها بشكل سليم ٨١
(١) تعبئة قوة العمل المحلية ٨٢
(٢) التدريب ٨٣
(٣) التطوير المستمر ٨٣
(٤) ادارة شؤون الافراد ٨٤
(٥) إيجاد القيادات الرائدة ٨٤
د ـ كفاية مخزون رأس المال وملاءمته للانتاج ٨٤

هـ - زيادة الاستفادة من امكانيات الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها ٨٦
(١) استغلال الميزة النسبية التي يتيحها وجود الزيت والغاز الطبيعي ٨٦
(٢) الاهتمام بالموارد الطبيعية غير النفطية ... ٨٨
و - إخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي ٨٩
ز - الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج ٩٠
(١) صادرات النفط ٩١
(٢) الاتفاقيات التجارية ٩١
(٣) القروض والمعونات ٩١
سادساً : بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة ٩٢
١ - الاهداف العامة ٩٦
٢ - الاهداف العلمية ٩٦
٣ - الاهداف التقنية ٩٧
سابعاً : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية ٩٨
١ - المهمات العاجلة لنظام التربية والتعليم في المنطقة .. ٩٨
أ - توفير حد ادنى من التعليم ومحو الأمية ٩٨
ب - تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل .. ٩٩
ج - تعزيز القيم والاتجاهات التنموية ١٠٠
٢ - ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية ١٠١
أ - القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني... ١٠٢
ب - تنويع مسارات التعليم الثانوي وتعميق مرونتها . ١٠٣
ج - الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة ١٠٤
د - رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه .. ١٠٤
ثامناً : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة .. ١٠٦
١ - التنوير الفكري ١٠٧
أ - تحمل وجود الرأي الآخر ١٠٨
ب - صيانة حق الاجتهاد وتشجيع جهود الاصلاح . ١٠٨

٢ ـ توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي ١٠٩
٣ ـ تغيير منطلقات العمل الإجتماعي وتوجهات العمل الثقافي ١٠٩
٤ ـ ادارة عملية التنمية الثقافية الاجتماعية ١١١
٥ ـ تأكيد دور الاعلام في التنمية واصلاح اجهزته ... ١١٢

الفصل الرابع : متطلبات تنفيذ الاستراتيجية ١١٥
أولاً : تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ اسسه ١١٨
ثانياً : ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية ١٢٢
ثالثاً : تهيئة الادارة المحلية وتوثيق ترابطها مع ادارة التنمية الاقليمية ١٢٥

الملاحق

ملحق رقم (١) : احصاءات حول الناتج المحلي الاجمالي ١٣١
ملحق رقم (٢): النص الرسمي للنظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٣٤
ملحق رقم (٣): نص ورقة العمل الخليجي المشترك ١٤١
ملحق رقم (٤): نص الاتفاقية الاقتصادية ١٤٦
ملحق رقم (٥): مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل .. ١٥٣

المراجع ١٨٧

شكر وتقدير

إنني مدين بالشكر والامتنان لعدد كبير من الأفراد والمؤسسات الذين لولا فضلهم وانارة أفكارهم لي وتحمل البعض منهم رفد هذه الدراسة وتصويب أطروحاتها ودعمها لما تسنى لي القيام بها .

وأول من يستحقون الشكر والتقدير هم من تناولوا مشكلات التنمية العربية وعلى وجه الخصوص مشكلات التنمية ومحددات التكامل في المنطقة . وإذا كان يتعذر عليّ ذكر اسمائهم فإن قائمة المراجع والمصادر التي استعنت بها في اعداد هذه الدراسة تشير إلى أعمال أغلبهم ، فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان ولهم عليّ حق الاعتذار لعدم تمكني ـ بحكم طبيعة الدراسة وتداخل الأفكار ـ من أن أحدد الأعمال التي استفدت منها في مواقعها من هذه الدراسة حيث اكتفيت بتوثيق المعلومات الكمية والنصوص فقط .

ويجب علي الشكر للسادة الذين شاركوا في الندوة الفكرية الأولى التي دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون وعقدت في الشارقة خلال الفترة ٧ ـ ١٠ آذار / مارس ١٩٨٢ ، والندوة الفكرية الثانية التي أقرت الملخص النهائي لهذه الدراسة والتي انعقدت في البحرين بتاريخ ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ م ، وكذلك أود أن أشكر فريق العمل الذي انبثق عن الندوة الفكرية الأولى والذي عهدت إليه الندوة اعداد تصور « للاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل في دول مجلس التعاون » والذي كلفني بمهمة اعداد مسودة للتصوّر المطلوب الذي تمثل هذه الدراسة خلفيةً له . لقد كان للأفكار التي عرضها المشاركون في الندوة أثر كبير في بلورة أطروحات هذه الدراسة وتوجهاتها . وكذلك كانت هناك ملاحظات بالغة القيمة ابداها فريق العمل في اجتماعه الأول في البحرين في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ م برئاسة د . علي فخرو ومشاركة كل من الزملاء د . ابراهيم مكي والأستاذ سعيد غباش والأستاذ عبدالرحمن العوهلي ود . محمد الرميحي واجتماعه الثاني الذي انضم إليه د . اسماعيل صبري عبدالله ود . أسامة الخولي ود . عبدالله القويز ، اضافة إلى المشاركين في الاجتماع الأول . لقد كان

لاجتماعي البحرين الفضل الأول في توجيه هذه الدراسة وابداء الملاحظات القيّمة واقتراح تعديلات جوهرية واضافات أساسية سمحت بتحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل ومكّنتنا من وضع ورقة مركّزة ومختصرة للتصور المطلوب من أجل تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل في دول مجلس التعاون نأمل أن تلقي القبول وأن تصبح دليل عمل يوجّه مسيرة العمل في أقطار الخليج العربي ويحقق الحد الأدنى من طموحات شعبنا العربي في هذه المنطقة .

وأود أن أشكر بشكل خاص د . أسامة الخولي لتفضله بكتابة الفصل الخاص « ببناء قاعدة علمية ـ تقنية ذاتية متطورة » ود . عبدالعزيز الجلال لقيامه باعداد ورقة استفدت منها فكراً وتعبيراً في تحديد متطلبات تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بدور التربية والتعليم وكذلك فأنا مدين للملاحظات القيمة التي أرسلها د . محمد غانم الرميحي حول التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وأود أيضاً أن أخص بالشكر الاخوان الذين تحمّلوا مشقة قراءة مسودات هذه الدراسة وأبدوا ملاحظات تفصيلية وقاموا بكتابة فقرات كاملة وقدّموا أفكاراً نيرة ضمنتها متن الدراسة وهم د . ابراهيم مكي ود . أسامة عبدالرحمن ود . اسماعيل صبري عبدالله والأستاذ تركي السديري والأستاذ جاسم السعدون والأستاذ خالد الربان ود . خير الدين حسيب والأستاذ عادل حسين والأستاذ عبدالرحمن السدحان والأستاذ عبدالرزاق فارس الفارسي والأستاذ عبدالملك الحمر ود . علي نصّار .

وأود أن أشكر الاخوان العاملين في الأمانة العامة الذين التقيت بهم في أثناء زيارتي للرياض وأخص الذين قاموا مشكورين بالاجابة الخطية عن الأسئلة التي أثرتها حول متطلبات المرحلة الراهنة فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات اللازمة لاداء مهام العمل المشترك بين أقطار المنظمة ، وأخص بالشكر والتقدير د . عبدالله القويز ود . محمد السياري والأستاذ عبداللطيف المقرن والأستاذ محمد رشيد .

وشكري وامتناني للأستاذ رجاء النقاش أكثرُ من واجب ، فقد شاركني الجهد منذ البداية ولولا مساعدته وتحمله مشاق تحرير هذه الدراسة وضبط أسلوبها بمنهجه النقدي المدقق لما استطعت اتمام هذا العمل واعداده للنقاش .

وشكري وامتناني واجب أيضاً لكل من الأمانة العامة لمجلس التعاون ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وجامعة قطر ومعهد اكسفورد لدراسات الطاقة لما قدمت هذه المؤسسات من مساعدة في الحصول على المصادر ووفرت من تسهيلات لازمة لاخراج هذه الدراسة إلى حيّز الوجود .

وأخيراً وليس آخراً كما أشكر السيد اسماعيل أحمد عبدالله لقيامه بتحمل مشقة الطباعة وعنائها وكذلك أود أن أشكر السيدة سلوى عبدالوهاب والسيدة كوثر العكلوك على ما قدمتا من مساعدة طوال فترة اعداد هذه الدراسة .

وأخيراً وليس آخراً أود أن أشكر مركز دراسات الوحدة العربية على تفضله باعداد الدراسة للنشر والقيام بنشرها .

وغني عن البيان أنني المسؤول الوحيد عن أي عجز أو غموض في التعبير عن رأي الآخرين أو أي تقصير قد يبدو في الدراسة .

والله من وراء القصد . .

الدوحة في : ١٠/٣/ ١٩٨٤ م

علي خليفة الكواري

مقدّمة

إن قبول مهمة صياغة استراتيجية شاملة للتنمية في دول مجلس التعاون ليس بالأمر السهل ، فأنا أدرك الصعوبة ويدركها قبلي كل من ساهم في الندوة الفكرية وكل من شارك في الصياغة النهائية لمشروع « الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل » فهذا المجلس قد اختلفت حوله التفسيرات وتراوحت حوله المفاهيم . ولقد اتضحت صعوبة هذه المهمة من خلال ردود الفعل المتضاربة والمتباينة التي وجهت بها مسودة هذه الدراسة والتي عبّرت عنها الآراء التي أبديت حولها فهناك من وصفها بالتطرف والمبالغة والاستعجال وهناك من وصفها بالضعف والتردد والمجاملة ، وآخر اتهمها بالشوفينية الخليجية بينما لامها البعض لنفسها القومي العربي .

ولعل مبرر قبول هذه المهمة الشائكة وتحمل تبعات صياغة هذه الاستراتيجية يتمثل في محاولة رسم احدى الصور البديلة للمستقبل الذي يمكن أن تنجم عنه تجربة مجلس التعاون ، ومساهمة عملية في تدعيم التوجه الوحدوي المعبر عن تطلعات مجتمعات المنطقة وأمل شعبها في المحافظة على وجوده وصيانة هويته العربية ، دون أن يكون هناك أدنى وهم في أن تحوز هذه الدراسة على قبول جميع الأطراف في المنطقة أو أن تستطيع لوحدها أن تضع مسيرة مجلس التعاون باتجاه اندماج أقطاره وتحقيق تنميتها الحقيقية ، وحسبها أن تكون بمثابة ورقة العمل التي تتناقش حولها الأطراف المعنية بمستقبل المنطقة ومصيرها .

ولذلك فإن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون استشرافاً لمسارات العمل الوحدوي المطلوب تحقيقه بين الأقطار الأعضاء في المجلس ودعوة كل من لديه قدرة على اتخاذ قرار أو وسيلة لترشيد قرار ، لأن يساهم في خلق التراكم في الرأي والعمل باتجاه اندماج أقطار المنطقة وتحقيق تنميتها في اطار انتمائها العربي وهي بالتالي لا تمثل رأي أية جهة رسمية ولم يتم اعدادها بناء على توجيهات الأمانة العامة وهي ليست بالضرورة متفقة مع وجهة نظرها فهي

لا تعدو أن تكون طموحاً مشروعاً يمثل الحد الأدنى الذي يتطلع إليه الكثير من مثقفي المنطقة والمهتمين بتنميتها وتوحيدها .

ولعل العذر لما في مسودة هذه الدراسة من قصور يرجع إلى كونها ورقة معدة للمناقشة من قبل أطراف متعددة وذلك من أجل البحث عن استراتيجية بديلة للتنمية في اطار الاندماج بين أقطار المنطقة وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، تساعد على وضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية المحلية في اطار الاندماج الاقليمي وفي ضوء التكامل العربي ، الأمر الذي سمح بتصويب أطروحات هذه الدراسة وعدلها بما آمل أن يجعلها أكثر تعبيراً عن الآمال وأكثر قدرة على فهم الواقع وتطوير معطياته بما يحقق مصلحة المنطقة ويسمح بتحقيق أقصى درجات الاندماج بين أقطارها وتكاملها مع بقية الأقطار العربية وذلك من أجل التمكن من بدء عملية التنمية والاحتفاظ بها مستمرة .

ومما يجدر ذكره أن هذه الدراسة قد استندت في تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في المنطقة إلى المفاهيم النظرية التي أصبحت تلقي قبولاً واسعاً والتي هي بدورها حصاد الموقف النقدي من التجارب الماضية طوال العقود السابقة وتتويج لدراسات وجهد نظري متعمق . فالاستهداف « بمعنى تحديد الهدف والتدخل الواعي في توجيه مساره » أصبح مكوّناً أساسياً في صياغة الفكر التنموي المعاصر كما أن مفاهيم الاعتماد على النفس وإشباع الحاجات الأساسية أصبحت أيضاً من المسلّمات .

من ناحية أخرى يؤمن الفكر التنموي المعاصر ، بالاضافة إلى ما سبق ، بضرورة « القفزة النوعية الكبيرة الشاملة » وهذه القفزة تتضمن التغييرات الهيكلية المطلوبة من أجل اعادة البناء انطلاقاً من وجود ميزات نسبية حقيقية دائمة في المدى البعيد . كذلك أصبح واضحاً في الفكر التنموي المعاصر أن تدعيم الاستقلال وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات ضروريّان لنجاح التنمية في ظروف يمارس النظام الدولي فيها ضغوطاً وتحيزات غير مناسبة .

وإذا كانت هذه الدراسة قد استندت إلى المفاهيم النظرية التي بلورها الفكر التنموي من معطيات تجارب التنمية في العالم الثالث ، فإنها استندت أيضاً إلى الفهم المتزايد لخصوصية الظروف التي تمر بها المنطقة ، والتي أبرزتها أطروحات عدد من المعنيين بقضية التنمية في هذه المنطقة ، الأمر الذي يسمح لهذه الملامح العامة لاستراتيجية التنمية أن تقترب من الواقع وتستشرف مداخل تساعد المنطقة على الخروج من وضعها الراهن وتوجه مسيرتها المنشودة .

ولقد انطلقت هذه الدراسة من تصورها بأن الاستراتيجية الناجحة هي استهداف واقعي ، تتصف ادارته بالذكاء والمهارة ، وتتسم قيادته بالمبادرة الشجاعة ، كما أن الاستراتيجية الناجحة ينبغي أن تنطلق من ادراك للواقع الذي يحتاج إلى تغيير ، وللمستقبل المنشود الذي يراد الوصول إليه ، كل ذلك ضمن فترة زمنية محددة ورقعة جغرافية معينة ، لذلك فإن الاستراتيجية تحتاج ، لكي يتحقق لها النجاح ، إلى تسخير جميع الموارد المتاحة لكي

تصل إلى أهدافها ، وتحتاج إلى توظيف كل الامكانيات والوسائل والأدوات التي يمكن توفيرها ويجب أن يتم ذلك وفق تخطيط يعبر عن ارادة للتغيير وينطلق من سياسة واضحة المعالم .

وسوف يتم تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل من خلال تجزئة عناصر الاستراتيجية وتناول كل منها حسب الترتيب التالي :

١ ـ المنطلق والغايات والتحديات

٢ ـ الامكانيات .

٣ ـ الأهداف الاستراتيجية .

٤ ـ متطلبات تنفيذ الاستراتيجية .

الفصل الأول

المُنطَلق والغَايات وَالتَحدّيات

أولاً : المنطلق والطموح

إن استراتيجية التنمية هذه في اطار الاندماج الاقليمي والتكامل العربي يجب أن تنطلق من حقيقة أساسية هي أن دول المنطقة تشكل في مجموعها شريحة عربية تتماثل فيها الظروف الراهنة وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذه المنطقة تجمع بينها سمات سكانية وطبيعية وبيئية وتنموية مشتركة ، وتربط بين مجتمعاتها علاقات تاريخية خاصة ، كل ذلك اضافة إلى أن المنطقة هي جزء من الأمة العربية تدين بدين الاسلام وتنتمي إلى ثقافة ذات تراث وعادات وتقاليد مشتركة[1] ، الأمر الذي يؤكد انتماءها العربي وارتباط مصير شعبها بمصير بقية الشعب العربي في جميع أقطاره فضلاً عن تأكيد هويتها الحضارية .

وهذه الاستراتيجية تنظر إلى التنمية في المنطقة على أنها أمل يصعب الوصول إليه من قبل أي قطر من أقطار المنطقة منفرداً .

كما أنها تنظر إلى التكامل مع بقية الأقطار العربية على أنه ضرورة تنموية وبعد استراتيجي لا تتم عملية التنمية المنشودة في حالة غيابه . إن بدء عملية التنمية يتطلب وجود الكيان القابل للتنمية ، ومثل هذا الكيان يجب أن يتوفر له الأمن والاستقرار والعمق وتتاح له الامكانيات البشرية والمادية والحضارية التي تسمح بتعبئة الموارد وتنمية القدرات واطلاق الطاقات الكافية وتكاملها من أجل بدء عملية التنمية الشاملة والاحتفاظ بها مستمرة . وهذا يجعل من اندماج أقطار المنطقة في كيان سياسي واحد قادر على بلورة ارادة التنمية والتعبير عن

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى، «نص ورقة العمل الخليجي المشترك،» في: وكالة الانباء القطرية، وثائق مجلس التعاون الخليجي (الدوحة: الوكالة، [د.ت.])، ج١، ص ٩٨ .

هذه الارادة بصوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة[٢] شرطاً لبدء عملية التنمية الشاملة . هذا فضلاً عن أن بدء عملية التنمية نفسها يتطلب ضبطاً للتغيرات التلقائية التي أفرزها نمط النمو الراهن . على أن يكون واضحاً خلال ذلك كله أن التنمية المنشودة هي « عملية مجتمعية واعية ودائمة ، يجب أن تكون موجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ، وذلك كله لا يتم إلا ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر ، متطلباتها ويهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية وضمانات الأمن الشامل »[٣] .

ولعل طموح هذه الاستراتيجية إلى التنمية في اطار الاندماج الاقليمي بين أقطار المنطقة وتكاملها مع بقية الأقطار والأقاليم العربية ، يستمد قوة دفعه من الامكانيات التي أتاحها وجود الثروة النفطية في المنطقة . وهذه الثروة تجعل من قضية بدء عملية التنمية وتوفير متطلبات استمرارها في عصر ما بعد الاعتماد على النفط ، مسؤولية تاريخية يجب أن يتحملها الجيل الحاضر تجاه الأجيال المتعاقبة التي أصبح القلق على مستقبلها مصدراً لهموم المنطقة ومنطلقاً لحركة العمل المشترك . ولعل هذا يعبر عن طموح هذه الاستراتيجية في سرعة تحول مجلس التعاون إلى شكل من أشكال الاتحاد تعبيراً عمّا أكده نظامه الأساسي الذي اعتبر أن المجلس جاء « استكمالاً لما بدأته (دول المنطقة) من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها »[٤] .

إن متطلبات التنمية المنشودة في المنطقة والشوط الذي قطعته هذه المنطقة منذ تأسس المجلس أصبحت تشير إلى الحاجة إلى كيان سياسي واقتصادي أكثر ملاءمة قادر على حمل أعباء التنمية وتحقيق طموح الوحدة بعد أن أدى مجلس التعاون باعتباره اطاراً مرحلياً في مسيرة العمل الخليجي المشترك ما يسمح به وضعه وتركيبه الراهن .

ثانياً : الغايات البعيدة المدى

تتمثل أبرز الغايات البعيدة المدى لاستراتيجية التنمية هذه في ما يلي :

١/ **تنمية قدرات الانسان وإطلاق طاقاته** في اطار تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه العربي الاسلامي ، ويتطلب ذلك التركيز على إعداد الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها واكتساب المهارات المتقدمة . ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح المبادرة والخلق والتدريب على ممارسة التفكير العلمي المتكامل والتربية المتفتحة التي تشجع التعبير المستقل .

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٣) علي خليفة الكواري، «نحو فهم افضل للتنمية باعتارها عملية حضارية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٧.

(٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى، «النص الرسمي للنظام الاساسي،» في: وكالة الانباء القطرية، المصدر نفسه، ص ٧٣.

وتقوم عملية التنشئة الاجتماعية المتكاملة بدور هام في تأكيد المسؤولية المجتمعية للفرد وتعميق احساسه بالانتماء ، الأمر الذي يتطلب اصلاحاً دائماً ومتجدداً لنظام الحوافز المؤثرة على القيم الاجتماعية ، وتوفير الشروط اللازمة لسمو غايات هذا النسق ، وارتباط مرتبة القيم فيه بآثارها الايجابية على الانسان .

ووصول المجتمع إلى تنمية جميع الموارد البشرية فيه يحتاج إلى تهيئة هذا المجتمع لقبول دور المرأة واحترام مكانتها الانسانية ، ومن ناحية أخرى فإن الهوّة بين الأجيال يجب ازالتها ، على أن يهيىء الكبار ذهنهم من أجل استيعاب تطلعات الأجيال الجديدة من الشبان ، وتفهم معاناتهم ، تمكيناً لهم من صياغة المستقبل الذي يطمحون إلى تحقيقه في وضح النهار مستفيدين من الخبرة المجتمعية المتراكمة .

٢ ـ التفاعل الايجابي مع الفكر والثقافة الانسانية في ظل النظرة العميقة والمجددة في التراث العربي الاسلامي ، فوصول مجتمع المنطقة إلى النضج الفكري يمثل احدى الغايات التي يجب أن تسعى إليها الاستراتيجية ؛ فمن بين السمات الجوهرية للنهضة أن يصبح الانسان قادراً على النظر في مشاكله والتمكن من استنباط الحلول لها على ضوء واقعه ووفقاً للفكر الأساسي الذي اختار أن يحيا بموجبه . وعلى المنطقة عندما تطل على الحضارات المعاصرة ـ وينبغي لها أن تطل ـ أن تتفاعل ايجابياً مع الثقافة التي تنتجها تلك الحضارات المعاصرة ، فمثل هذا التفاعل مع الفكر الانساني هو السبيل إلى تنشيط الحركة الفكرية ورفع مستوى المنطقة إلى مستوى المجتمعات الناضجة فكرياً ، المتنورة ثقافياً . وعندما تمتلك مجتمعات المنطقة القدرة على التفكير ينفتح أمامها باب الاجتهاد لتحل مشاكلها بابداع ذاتي ليس فيه أثر للتبعية الفكرية ولا للذيليّة الثقافية . إن القدرة الحقيقية التي ينبغي تنميتها لدى الأفراد لا تتحقق بامتلاك القدرة على التعبير عن أفكار الآخرين وإنما بالقدرة على التفكير وفق قاعدة فكرية أصيلة(٥) ، ممتدة الجذور في المكان الذي تتم ممارسة التفكير ضمن معطيات تجربته التاريخية ، مع القدرة على استيعاب متطلبات العصر الذي تعيش ضمن تحدياته الحضارية .

٣ ـ إيجاد ارادة مشتركة متجددة للتنمية والوحدة ، ولا بد أن يكون لهذه الارادة أرضية فكرية وأن تكون معبرة عن ارادة سياسية وارادة اجتماعية متوافقتين . وهذه الارادة تتطلب وجود مؤسسات متعددة في مجال الفكر والعمل تتمتع بحرية التعبير وتتحمل مسؤولية المشاركة السياسية والفكرية والمهنية والفئوية ، وتنطلق من روح الالتزام بتطلعات المجتمع وتعبر عن معاناته وذلك من أجل بلورة رؤية حية « ديناميكية » داخل المجتمع كله ، على أن تكون هذه الرؤية متقاربة في المنطلقات ، غنية بالتنوع ضمن الوحدة الثقافية المعبرة عن اجتماعية الهدف ، والمنطلقة من عقلية المنهج عند معالجتها لمشكلات المجتمع وعلاقات الأفراد والجماعات فيه .

---

(٥) ملاحظات د. ابراهيم مكي على مسودة الدراسة .

٤ ـ **ترسيخ أسس نظام سياسي موحد للمنطقة** ، ومثل هذا النظام يجب أن يكون قادراً على ادارة عملية التنمية الشاملة ، ويجب أن يقوم على المشاركة السياسية ، وتأكيد حكم القانون ، كما يجب أن يتيح للمجتمع توظيف « تقنيات الحكم العصري »(٦) من أجل ادارة مسألة اختلاف المصالح ادارة سلمية . وسوف يتيح مثل هذا المجتمع فرصة الاختلاف في وجهات النظر وتباين الاجتهادات دون أن يتعرض للتدمير المصاحب لتفجير الصراعات فجأة بعد اخفائها لزمن طويل . ولا بد من أن يكون واضحاً أن صراع المصالح واختلاف وجهات النظر وتباين الاجتهادات هي كلها حقائق تعيش في أي مجتمع انساني ، ولا يكون النظام السياسي قوياً إلا بقدرته على توظيف هذه المتناقضات من أجل خدمة التطور الايجابي للمجتمع ، وتحقيق التوازن فيه ، وتوفير القدرة له حتى يستجيب للتغييرات المؤثرة عليه ، وحتى يتمكن من التكيف مع ضرورات التنمية والتماسك الاجتماعي المنشود .

٥ ـ **تعزيز الاعتماد القومي على الذات** ، فهذه المنطقة تسعى إلى الوحدة فيما بينها ، وهذا السعي الوحدوي ما هو إلا تعبير عن الانتماء العربي لشعبها وايمانه بأهمية الوحدة العربية وتجسيد لرغبة أقطار المنطقة في ايجاد كيان قادر آمن ملائم لانطلاق عملية التنمية ، ضمن معطيات الواقع العربي وظروف المنطقة الخاصة في الوقت الحاضر ، والكيان الواحد المنشود لن يكون مقتصراً في تأثيره على المنطقة وحدها ولكنه يجب أن يتعدّى ذلك إلى خدمة الأهداف السامية للأمة العربية كلها ، وهي نفسها أمة تسعى إلى الوحدة الشاملة وتؤمن بها . ومن هنا ، فإن احدى أهم غايات التنمية في اطار اندماج أقطار المنطقة يجب أن تتمثل في تعزيز الاعتماد القومي على الذات ، وهذا النوع من الاعتماد على الذات يؤدي إلى تقليل درجة الانكشاف على الخارج تدريجياً ، ويؤدي على وجه الخصوص إلى تقليل درجة « الانكشاف الأمني » بكل أبعاده ، وعندما يتوفر هذان الوجهان : الاعتماد على الذات ، وعدم « الانكشاف » على الخارج ، فإنما يوفر للمنطقة استقلالاً أفضل في قرارها الوطني ويؤكد أن الشروط اللازمة لانطلاق هذا القرار من اعتبارات الأمن والمصلحة العربية .

٦ ـ **تكوين قاعدة انتاجية صلبة** ، متكاملة مع بقية الاقتصاد العربي ، متنوعة المقومات متشابكة في نشاطها ، ومتكاملة في وحداتها ، ومدعمة ذاتياً بالحد الأدنى من التكوين الرأسمالي الكافي ، والامكانيات التقنية الملائمة ، والقوى العاملة المعدة والمدربة والمتطورة ، والقدرات الرائدة المبدعة ، ولا بد لهذه القاعدة من أن تكون قادرة على الاستجابة للتغييرات الهيكلية في نمط الانتاج المستقبلي وقادرة على التكيف مع مقتضيات هذا الانتاج ، مستفيدة من التكامل العربي ورافدة لامكانياته ، وبذلك تتمكن من توليد طاقة انتاجية متجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ ؛ وهذه الكفاءة المنشودة تقلّل من معدلات الاهدار والتبديد ، وتحقق ارتفاعاً مطرداً في معدلات الانتاج ، وتضمن مستوى معقولاً ومتزايداً في متوسط انتاجية

---

(٦) ملاحظات د. اسماعيل صبري عبدالله على مسودة الدراسة .

الفرد ، وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع ، حتى يتمكن هذا المجتمع - بكل أفراده - من التحسين المطّرد لنوعية الحياة التي يعيشها ، مع تحرير هذه الحياة تحريراً كاملاً من التبعية .

٧ - الاحتفاظ بجزء معقول من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية آمنة ، ومُدرّة للدخل ، ومندمجة في الاقتصاد الوطني ، وتحت ادارته ، على أن تكون هذه العائدات مملوكة ملكية عامة . وهذا الهدف المنشود هو التعبير عن الطبيعة العامة للثروة النفطية الناضبة ، وهو من ناحية أخرى اعتراف بحق الأجيال المتعاقبة في نصيب من الريع الناتج من عملية « استنضاب » هذه الثروة النفطية ، واداء للدين الواجب لهم لدى الجيل الذي اتخذ قرار انتاجها وحرمهم من مصادر الطاقة والمواد الخام الرخيصة والآمنة .

٨ - خلق نظام اقتصادي مختلط يقوم على جهود القطاع العام والخاص دون تمييز ايديولوجي ، يتمتع بالاستقرار والكفاءة على أن ينطلق هذا النظام من الايمان بالوظيفة الاجتماعية لرأس المال ، والوظيفة الاجتماعية لكافة الموارد المتاحة ، مع التأكيد على المعايير الانتاجية ، وكفاءة الأداء الاجتماعي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك .

٩ - تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي ، وهذا يتطلب رفع اهتمامات الأفراد والجماعات فوق مستوى المصالح الضيقة والمنافع الآنية وابعاده عن شرور الانشقاقات الطائفية والقبلية والعنصرية ، وفق رؤية تؤمن باجتماعية الهدف ، وتقوم بتوجيه الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع في اطار الالتزام بأداء الوظيفة الاجتماعية . إن مثل هذا الارتفاع فوق المصالح الشخصية ، وادراك الأفراد والجماعات أن مصلحتهم الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في معزل عن مصلحة المجتمع ، هو المنطلق الحضاري الذي تقدمت بموجبه المجتمعات الانسانية ، واستقرت من خلاله استقراراً حقيقياً متجدداً قائماً على الرضا بنوعية الحياة الجديدة والاعتزاز بالانتماء للمجتمع والاستعداد للدفاع عن مكتسباته .

ومن أولى غايات التنمية الشاملة التي تصبو إليها المنطقة يجب أن يكون التماسك الاجتماعي والعمل في سبيل تعميق متطلباته . ويبرز بين مقومات التماسك الاجتماعي عدد من المعطيات التي يجب تأكيد وجودها في البنيان الاجتماعي وترسيخ أسسها في هيكل العلاقات الاجتماعية . ومن هذه المقومات قضية التجانس السكاني وتأكيد الوحدة الثقافية ، وأهم السبل المؤدية إلى ذلك اخضاع مسألة الهجرة لاعتبارات قدرة المجتمع على الاستيعاب . وفي غياب مثل هذا التجانس لا يمكن الحديث عن وحدة الهدف لمجتمع يتشكل من كتل بشرية منفصلة ومتباعدة ، وقد تكون متعادية .

وإلى جانب ذلك فإن التماسك الاجتماعي يتطلب عدالة تكافؤ في الفرص ومساواة أمام القانون ، كما يتطلب نظاماً سلياً لتحقيق التكافل الاجتماعي وصيانة كرامة المعوزين والذين تتركهم عملية التنمية بما فيها من تغييرات خلف المسيرة ، وتخل بمتطلبات الحياة الكريمة لهم ولأسرهم .

ثالثاً : التحديات

إن تعيين التحديات التي تواجه طموحات التنمية وآمال الوحدة في المنطقة هو تعبير عن ارادة التغيير الحقيقية ، ومن جانب آخر فإن مدى الاصرار على فهم هـذه التحديات ومعرفة أسبابها إنما يعبر عن المعاناة ، ويشير إلى العزم على مواجهتها ، وسوف يسمح ذلك لاستراتيجية التنمية في دول المنطقة أن تكون استراتيجية فكر ودعوة وعمل ، وبذلك يتوفر لهذه الاستراتيجية من الدعم ما يتيح لها فرصة التطبيق العملي .

إن الأمانة تقتضي التسليم بأن الثروة النفطية فاجأت المنطقة بوجودها على غير استعداد ، ثم جاء تصاعد الطلب العالمي عليها ، وتزايد أسعار تصديرها ليعبر عن أهميتها وندرتها ومكانتها الاقتصادية بالنسبة للدول الصناعية ، وهذا الوضع ، لا سيما منذ مطلع السبعينات ، أدى إلى تدفق دخل مالي كبير على دول المنطقة ، وقد فاق هذا الدخل امكانيات الاستيعاب المنتج لهذه الدول ، ونتج عن ذلك تشجيع نمط من الانفاق والنمو التلقائي المتسارع ، وبرزت ظواهر من الخلل تقتضي التحليل والتشخيص .

وتشخيص التحديات يتطلب أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة الناضبة للثروة النفطية ، فضلاً عن مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل ، خاصة إذا كان هذا المصدر يمثل ريعاً اقتصادياً لعملية تصدير مواد خام إلى أسواق خارجية متقدمة تقنياً في عصر يتميز بالتطورات التقنية السريعة . وأخيراً هناك التحديات التي تواجهها دول المنطقة باعتبارها أقطاراً صغيرة الحجم تطمح للنماء والوحدة .

وتتمثل الظواهر المشكلة لأهم هذه التحديات في : تدني مستوى المشاركة - الخلل السكاني وابعاده - الاعتماد على النفط - انخفاض معدلات الأداء - ارتفاع تكاليف الانتاج - الانكشاف على الخارج - الافراط في الاستهلاك وتطرف انماطه ، وأخيراً تصدع قيم العمل والانتاج .

وسوف نعالج كل عنصر من هذه العناصر على حدة .

١ - تدني مستوى المشاركة

إن انتقال أقطار المنطقة من مجتمعات بسيطة متجانسة اجتماعياً ، ومترابطة ثقافياً ، قائمة على أساس من التحالف والتعايش الارادي ، إلى دول ذات تركيبة سكانية متنوعة ، تديرها حكومات مركزية غنية بريع النفط تعتمد على بيروقراطية واسعة وأجهزة متعددة ذات سلطة كبيرة وموارد ميسرة ، كل هذا أدى إلى تقويض مقومات المشاركة التقليدية من حيث كيفية اتخاذ القرارات المصيرية ومن حيث مسؤولية تنفيذها ، كما قلّل ضرورةً من المشاركة في العملية الانتاجية بالنسبة للمواطنين وأثّر على أسس ومعايير المشاركة في الدخل واعتبارات توزيعه .

وعلى الرغم من بعض المحاولات على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، فإن انحسار

نمط المشاركة التقليدية لم يصاحبه تطوير لنمط من المشاركة السياسية الحقيقية في أغلب دول المنطقة ، كما لم يصاحبه توجه ملزم من حيث اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية الانتاجية والمشاركة فيها أو إرساء الأسس العادلة لتوزيع الدخل والاستفادة من الثروة العامة بين أفراد وجماعات الجيل الواحد أو بين الأجيال المتعاقبة . إن بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجةً للانتقال من المجتمعات التقليدية ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي إلى شكل الدولة الحديثة بمؤسساتها المدعمة بالقوة المالية الكبيرة المتأتية من عائدات النفط والمتركّزة في يدها ، أدى هذا كله إلى تدني مستوى المشاركة السياسية والمشاركة في الانتاج والمشاركة في الدخل .

إلا أنّ دول المنطقة ، وإن اختلفت من حيث درجة المشاركة في أحد أبعادها الثلاثة « السياسة والانتاج والدخل » ، فإنها جميعاً تواجه تحدياً حقيقياً لا يجوز انكاره أو التخفيف من تأثيراته البعيدة المدى ، لذلك فإن دول المنطقة مجتمعة تحتاج إلى إعادة النظر في قضية المشاركة السياسية من أجل تطوير كيفية اتخاذ القرار وترشيد اعتباراته في مجال ممارسة الحكم وادارة الانتاج وتوزيع ثمرات التنمية . إن المشاركة السياسية ليست غاية وإنما هي وسيلة هامة أيضاً يمكن توظيفها من أجل استقرار المجتمع واستمرار تطوره ، كما أن الطريقة التي يتخذ القرار بموجبها ومستوى المشاركة الشعبية في الرأي والعمل يؤثران أبلغ التأثير على نوعية التنمية ، وعلى مدى التزام أفراد المجتمع وجماعاته بتحمل تبعاتها ، باعتبار أن الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها ، الأمر الذي يجعل المشاركة ولا سيما المشاركة في صنع القرار وتوجيه المستقبل من مقتضيات التنمية ومن متطلبات الوحدة في المنطقة . إن تدني مستوى المشاركة وضعف الدور المستقل للمؤسسات الفكرية والثقافية والاعلامية والمهنية والفئوية قد شتّتا رؤية المجتمع ، وحالا دون بلورة الحد الأدنى من الارادة اللازمة لبدء عملية التنمية ، وأخّرا السعي التدريجي من أجل وحدة المنطقة . « وهذا التحدي يعتبر بحق من أكبر التحديات لأنه يتطلب ابداعاً فكرياً وتنظيمياً في تصور وتشكيل أساليب مشاركة فاعلة غير منبتة الصلة بتراثنا الحضاري العربي الاسلامي ومتجاوزة في تقدمها كثيراً من أشكال المشاركة المعاصرة[٧] .

٢ ـ الخلل السكاني وأبعاده

يمثل التركيب السكاني الراهن خللاً حيث بلغت نسبة الوافدين أكثر من ثلث السكان بالنسبة للمنطقة مجتمعة ، وبلغت ثمانية أعشار السكان في بعض منها ، كما بلغت نسبة الوافدين في قوة العمل أكثر من نصفها بالنسبة للمنطقة مجتمعة ، وبلغت تسعة أعشار قوة العمل في بعض دول المنطقة[٨] وإذا أخذنا في الاعتبار معدلات زيادة نسبة غير العرب بين

---

(٧) ملاحظات د. اسماعيل صبري عبدالله على مسودة الدراسة .

(٨) علي خليفة الكواري، «احصاءات السكان وقوة العمل في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط،» ملف احصائي قدّم إلى: ندوة التنمية: مقومات القاعدة الانتاجية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، اللقاء السنوي، ٣، الشارقة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ .

الوافدين وضعف القدرة على استيعابهم ثقافياً واجتماعياً ، فإن الابعاد السلبية للعمالة غير العربية في الحاضر والمستقبل ليست موضع جدل ، فالخطر في هذا المجال على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي وعلى الشخصية الثقافية وامكانيات تنميتها والهوية القومية للمنطقة ، هذا كله ، اضافة إلى التأثير السلبي للتركيب السكاني الراهن وتدفق العمالة الوافدة بشكل عام على امكانية تطوير الموارد البشرية المحلية وعلى توجهاتها الانتاجية وانتمائها وولائها الوطني .

وإلى جانب ذلك فإن انجذاب أكثر الوافدين إلى المنطقة مدفوعين بقوة الطرد الاقتصادية في معظم الأحيان من بلدانهم جعل معظم الهجرة عبئاً على المنطقة بدلاً من أن تكون عوناً لها ، وأدى إلى تردي مستوى كثير من الخدمات العامة ، وخلق حاجة مستمرة لتزايد حجمها ، وخلق عبئاً أمنياً إضافة إلى الآثار السلبية التي تتركها أوجه المعاملة غير المتكافئة بين الكثير من فئات المهاجرين وبين ضعاف النفوس من بين المواطنين والوافدين من أجل الاساءة إلى سمعة أغلب أهل المنطقة ، والتأثير السلبي على علاقاتهم ببقية الأقطار العربية والدول الاسلامية والصديقة ، الأمر الذي يؤدي إلى استعداء العالم على شعب المنطقة مما يتيح فرصة قابلة للاستغلال من قبل القوى المعادية للمنطقة والطامعة فيها ، لا سيما الكيان الصهيوني الذي تسعى استراتيجيته إلى مسخ هوية المنطقة وطمس انتمائها العربي تحقيقاً لحلمها في خلق أمم شرق أوسطية متنافرة ، يتيسر للصهيونية بعدوانيتها تحطيم مقومات الوجود بينها والسيطرة عليها .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية المتردية في الدول الآسيوية المكتظة بالسكان ، فإن قوة الطرد سوف تستمر وقد يتزايد مفعولها إذا ما استمرت حكومات المنطقة في تحمل التكلفة غير المباشرة للعامل الوافد وتركت لأرباب العمل حرية تحديد مكافآت الوافدين في ظل غياب الرادع الاقتصادي الفعال الذي يمنع المواطنين من تكييف نمط حياتهم على أساس استمرار توفر العمالة الوافدة الرخيصة .

ولعل مواجهة الخلل السكاني الراهن تقتضي وضع سياسة سكانية واضحة المعالم مبنية على قدرة مجتمعات المنطقة على استيعاب الوافدين في ضوء الاحتياجات الحقيقية لعملية التنمية ، واستعداد هذه المجتمعات على ادراج العمالة الاضافية الدائمة في نسق المواطنة وتأكيد حقها في المساواة وفي الحقوق ودفعها لاداء الواجبات التي تفرضها المواطنة بدلاً من ترك اعتبار الكسب المادي الآني متحكماً في سلوكها(٩) .

٣ ـ اعتماد الاقتصاد على النفط

على الرغم من محاولات التخطيط ووضع السياسات المختلفة للحد من الاعتماد على النفط ، فإن اعتماد اقتصاد المنطقة عليه ما زال اعتماداً شبه مطلق . إن حوالي ثلثي الناتج

(٩) ملاحظات د. اسماعيل صبري عبدالله على مسودة الدراسة .

المحلي والدخل القومي مصدرهما انتاج النفط الخام ، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للنفط ، اضافة إلى كون حوالي ٩٠ بالمائة من الايرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها ريع صادرات النفط ، كما أن ما يقارب من ٩٥ بالمائة من ايرادات ميزان المدفوعات تمثل قيمة الصادرات النفطية(١٠) ، وتتبين خطورة الاعتماد على النفط وحده إذا ما أخذنا في الاعتبار الأثر غير المباشر لريع صادرات النفط في دعم أجور ورواتب قوة العمل المواطنة والوافدة ، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ، ودعم نشاطات الانتاج السلعي من زراعة وصناعة تحويلية ، فضلاً عن الخدمات في القطاعين العام والخاص ، إلى الدرجة التي لا يمكن معها استمرار أغلب هذه النشاطات دون دعم ، مباشر أو غير مباشر ، من ريع النفط ومنتجاته المكررة ، وأخيراً فإن اعتماد المنطقة على استيراد أكثر من تسعة أعشار احتياجاتها وتمويل ذلك من دخل صادرات النفط حري بابراز حجم التحدي الذي تطرحه مسألة الاعتماد على النفط ، الأمر الذي يحتاج إلى جهود واسعة من أجل بناء قاعدة انتاجية بديلة ترتكز على نشاطات اقتصادية متنوعة ، من انتاج سلعي وخدمي مغل للعائد الاقتصادي ، اضافة إلى تنمية قدرة المنطقة على ادارة استثمار الأرصدة الخارجية والمحافظة على أصولها المحفوفة بالمخاطر ، إلى حين التمكن من استيعاب معظمها في الاستثمار المحلي ، كل ذلك دون شك يمثل قضية استراتيجية يتعلق بتحقيقها الأمن الاقتصادي للمنطقة واستقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي .

٤ ـ انخفاض معدلات الأداء

تمثل مشكلة انخفاض معدلات الأداء ظاهرة عامة تعبر عن غموض فلسفة الادارة وعدم كفاية أنظمتها وضعف بناء تنظيماتها وتخلف التقنيات المطبقة فيها . إن الادارة بشكل عام ، في أجهزة الرقابة وأجهزة التنمية الادارية وفي بقية الأجهزة التنفيذية للحكومة ، في المشروعات العامة والخاصة ، في قطاع التعليم وقطاع المال ، تفتقر كلها إلى وضوح الرؤية وتعوزها الأهداف المحددة ذات الأبعاد التنموية وينعدم في معظمها تقويم الأداء .

هذا فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالتوازن بين أجهزة الرقابة واستقلالية الأجهزة والمشروعات ، ومشكلات اعداد واختيار القيادات الادارية ، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، والتوازن بين المسؤوليات والصلاحيات ، وأثر المحددات الاجتماعية والاعتبارات الشخصية على ممارسة المديرين لمسؤولياتهم(١١) .

---

(١٠) محمد وفيق الخاجة، «ملامح قطاع الصناعة التحويلية ومقومات القاعدة الانتاجية،» ورقة قدمت الى: ندوة التنمية: دور الصناعة التحويلية في بناء القاعدة الانتاجية، اللقاء السنوي، ٤، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ . (غير منشور)

(١١) علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل الى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، عالم المعرفة ، ٤٢ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١) ، ص ٢٥٠ - ٢٧٠ .

إن الادارة في المنطقة ادارة تقليدية متضخمة الحجم بحكم الوفرة النقدية ، منخفضة النوعية ، بطيئة الاستجابة إلى متطلبات التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، تعوزها القدرة على المبادرة والابداع ، ويشوب سلوك بعض قياداتها وأجهزتها عيوب لا تتفق مع ما تتطلبه ادارة التنمية من مهارة ومسؤولية ووضوح رؤية وانتماء وولاء وطني . ولعل حالة الوفرة المالية وغياب استراتيجية للتنمية ، اضافة إلى نقص كمية المعلومات وتردي نوعيتها ، إلى جانب البطالة المُقنّعة وقلة الانضباط الوظيفي ، أدت جميعها إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات والبرامج[١٢] .

٥ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج

تعاني المنطقة من ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج نتيجة لانفكاك الارتباط بين تكاليف هذه العناصر وانتاجيتها الحقيقية ، حيث يقوم الدعم الحكومي المتاح بتحمل الفرق من ريع النفط . إن متوسط الدعم الحكومي بالنسبة لمجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي يصل إلى معدلات غير معقولة قد تبلغ في المتوسط ٩٠ بالمائة بالنسبة لأغلب أقطار المنطقة[١٣] . وهذا المستوى من الدعم قد أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الحقيقية بالنسبة لمعظم المشروعات ، إن لم يكن جميعها ، فوق ما يمكن تبريره على أساس القيمة الاستيرادية البديلة لمنتجاتها ، الأمر الذي يجعل التفكير في اقامة أي مشروع دون وجود دعم مضمون له مسألة غير واردة . ولعل هذا هو السبب الرئيس وراء ضيق الطاقة الاستيعابية المنتجة .

إن المنطقة واقعة في ما يمكن تسميته « مصيدة تكاليف الانتاج » ، حيث أصبحت معظم نشاطات الانتاج غير اقتصادية من وجهة نظر المجتمع ، ومن الأجدى اقتصادياً ـ في الوقت الحاضر ـ استيراد السلع والخدمات من الخارج بدلاً من انتاجها . وإذا علمنا مدى حاجة المنطقة إلى وجود قطاعات انتاج اقتصادي جديدة يمكنها أن تخلق نشاطاً بديلاً لما يولده حالياً قطاع انتاج النفط الخام وأدركنا مدى الحاجة إلى استيعاب استثمارات كافية من أجل خلق هذه القطاعات البديلة للنفط والتي يجب ألا تكون معتمدة عليه منذ البداية ، لو أدركنا هذا كله فسوف نعي التحدي الذي يواجه المنطقة في سعيها من أجل بناء قاعدة اقتصادية بديلة .

٦ ـ الانكشاف على الخارج

تمثل ظاهرة الانكشاف على الخارج تحدياً صعباً يتعلق بالأمن الوطني ، وبمتطلبات التنمية الحقيقية المستقلة الأمر الذي سوف يعمق جذور التبعية . ويتعلق هذا الانكشاف بأمور

(١٢) اسامة عبد الرحمن ، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل الى دراسة ادارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة، ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٨٢)، ص ٩٣ ـ ١٧٢.

(١٣) تم تقدير هذه النسبة في ضوء تقدير المساهمة المباشرة ـ وغير المباشرة ـ لريع النمط في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٩٠ بالمائة.

جوهرية ، أهمها الاستقلال الثقافي ، والأمن الاجتماعي ، والأمن العسكري ، كما يتعلق هذا الانكشاف بمتطلبات الغذاء والدواء والاحتياجات التقنية ، فضلاً عن اعتماد الدخل القومي للمنطقة ونفقاتها العامة وايرادات ميزان مدفوعاتها على تصدير النفط إلى أسواق خارجية تسعى جاهدة من أجل تقليل اعتمادها على النفط المستورد من المنطقة ، كما تقف وقفة متربصة وغير متعاطفة تجاه محاولات المنطقة لاستثمار أرصدتها الخارجية المتراكمة في أصول عينية وتوظيفات متنوعة تتوفر لها درجة معقولة من سلامة الاستثمارات وأمنها . فإذا ما أضيف إلى كل ذلك اعتماد المنطقة على العمالة الوافدة وخدمات بيوت الخبرة والادارة وشركات المقاولات الأجنبية ، وإذا أخذنا في الاعتبار أيضاً معطيات الصراع العربي الصهيوني وابعاد الاستراتيجية الصهيونية ، فضلاً عن المطامع الدولية والصراع الدولي حول المنطقة ، فإن مسألة معالجة الانكشاف على الخارج تشكل تحدياً مصيرياً لا بد من مواجهته .

ولعل ادراك الوضع الحرج الذي أدت إليه تجزئة المنطقة وصغر كياناتها من ناحية والتفكك العربي من ناحية أخرى ، ومن ثم العمل السريع على معالجة هذا الوضع من خلال الانتقال من مرحلة التعاون بين أقطار المنطقة إلى مرحلة الاندماج في نفس الوقت الذي تعمل فيه المنطقة على تحقيق استراتيجية العمل العربي المشترك وتأكيد ضرورة الاعتماد القومي على الذات ، لعل ذلك كله يكون هو الرد المناسب على الوضع الراهن .

٧ ـ الافراط في الاستهلاك وتطرف انماطه

تشكل مسألة الافراط في الاستهلاك وتفشي انماطه المظهرية التفاخرية المستجيبة لصراعات الاستهلاك ، والقائمة على التبذير ، والمؤدية إلى هدر الموارد واخلال توازن البيئة وزرع الاحقاد الاجتماعية ، تمثل هذه الظاهرة تحدياً خطيراً للتوجهات والجهود التنموية الحضارية . إن مستوى استهلاك الفرد في أغلب دول المنطقة مبالغ فيه بكل المقاييس ، كما أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العام والخاص لا يدانيه متوسط عالمي للاستهلاك . ففي عام ١٩٨٠ بلغ متوسط استهلاك الفرد في المنطقة أكثر من ستة آلاف دولار سنوياً وفي بعض الأقطار وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دولار[١٤] . وهذا المعدل المرتفع لمتوسط استهلاك الفرد أبعد ما يكون تعبيراً عن انتاجية معظم الأفراد ، أو الانتاجية الحقيقية لجهود المجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور ، وما هذا المستوى إلا تعبيراً عن الاستخدام الخاطىء لعائدات النفط من أجل دعم هذا المستوى وهذا النمط من الاستهلاك . . ومما هو جدير بالملاحظة إن هذا المستوى وهذا النمط من الاستهلاك الترفي طارىء على المجتمع ، لا يمت بصلة إلى نمط الاستهلاك التقليدي في المنطقة ، ولا ينسجم مع الخلفية الثقافية لمجتمعاتها التي كان يجب عليها أن تتخذ من مبادىء الدين الاسلامي وتقشفه وشظف عيش أهل البحر والبادية ، حافزاً لها من أجل المحافظة على النعمة وعدم هدرها واستخدام ما أفاء الله به على

---

(١٤) انظر: الملحق الاحصائي رقم (١) ـ ب .

المجتمع بطريقة تؤدي إلى أن يفسد البعض حياة البعض الآخر ، عن طريق خلق حمى الاستهلاك المسعور المذل لكرامة الانسان والمحطم لنفسيته ، والمعتدي على سلام الأسر المحدودة الدخل والمؤدي بالنتيجة إلى انحراف دور الثروة في المجتمع ووظيفتها .

وجدير بالملاحظة أيضاً أن احتياجات النمط الراهن من الاستهلاك ، تمثل في معظمها ما لا يستطيع المجتمع انتاجه ، أو يتمكن أفراده من مبادلته بانتاجهم الحقيقي (غير تصدير الثروة النفطية واستنضابها) ، الأمر الذي يجعل مجتمعات المنطقة تبدو مستهلكة شرهة لمنتجات الحضارة المادية في الغرب والشرق دون أن تكون مساهمة بالفعل في انتاج تلك الطيبات ، مما يثير حفيظة شعوب العالم ويؤثر على قبولها لانسان المنطقة ووصفه بشتى النعوت التي تصوره عالة على الانسانية ، غير مساهم في الانتاج بقدر ما هو مستهلك لمنتجات الآخرين ، مما يؤجج عليه المشاعر ويفقده العطف والتفهم اللازمين لمواصلة حقه في الوجود على أرضه في عالم متقارب المسافات ومتبادل التأثيرات .

واعتبار مستوى الاستهلاك ونمطه السائد في المنطقة تحدياً للتنمية والتكامل فيها يرجع لما يخلقه من تأثيرات سلبية بعيدة المدى ، اضافة لما يخلقه من عقبات آنية في وجه بناء المجتمع وتقارب أبناء المنطقة . وتتمثل تلك السلبيات في تصدع نسق القيم الاجتماعية وتشوهه ، وفي تقليل امكانية خلق النشاطات الاقتصادية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج ، بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وتزايد تكلفة الأيدي العاملة إلى الحد الذي لا تبرره انتاجية هذه النشاطات . وتتمثل أيضاً في التأثير على الاستخدام الرشيد من قبل المجتمع لموارده المتاحة في الحاضر وفي المستقبل ، هذا اضافة لما لمستوى الاستهلاك ونمطه الراهن من تأثير سيىء من حيث فرض احتياجات غير أساسية على المجتمع تتطلب استيراد سلع وخدمات من أجل ارضاء الاستهلاك الترفي ، وتحتم تدفق العمالة الوافدة غير الضرورية ، وتؤدي إلى استهلاك معدل فردي مرتفع من الطاقة . ومثل هذه الاحتياجات غير الأساسية والطارئة بالضرورة سوف تحمل المجتمع في المستقبل تبعات انسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية قد تنوء الارادة تحت ثقل حملها ، في وقت تعجز القدرة الاقتصادية للمجتمع عن مواجهة متطلبات استمرارها .

٨ ـ تصدع قيم العمل والانتاج

يشهد نسق القيم في المنطقة صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية[١٥] . وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الايجابي الخلاق لقيم المجتمع ومسلكيات افراده وجماعاته ، ويطرح تحدياً لعملية التنمية والتكامل المنشودين . إن مجتمعات المنطقة كانت تتميز على العموم بالسلوك الانتاجي للأفراد والجماعات فيها قبل انتاج النفط ،

---

(١٥) ابراهيم سعدالدين وعبدالباسط عبدالمعطي، «الآثار غير المدروسة للثروة النفطية،» ملف المستقبلات العربية البديلة، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٨١)، ص ٨ ـ ٢٧.

حيث كان الانسان يؤثر قيم العمل والانتاج ويحترم قيم المسؤولية المجتمعية باعتبار كل منها ضرورة للوجود والاستمرار في بيئة شحيحة الموارد تتطلب تكاتف الجهود وتكاملها ، اضافة لما تحتله قيم العمل والانتاج من مكانة في نسق القيم الاجتماعية كما جاء بها الاسلام وكرستها الممارسة العملية لشعب المنطقة .

إن هذه المجتمعات ، منذ أن تدفقت عليها عائدات النفط بغزارة في بداية الخمسينات ، أخذ يتبلور فيها نظام خاطىء للحوافز المادية والمعنوية أخل كثيراً ـ خاصة منذ بداية السبعينات ـ بنسق القيم الاجتماعية ، حيث رفع مرتبة قيم الاستهلاك والمضاربة والركض وراء المصالح الشخصية والشطارة غير المقيدة بهدف مجتمعي وأشكال العمل المظهري والمناصب البرّاقة ، وحصل ذلك على حساب مرتبة قيم الانتاج والاستثمار الحقيقي الطويل المدى ، ورعاية المصلحة العامة ، وبروز الروح الرائدة المنطلقة من الولاء الوطني ، والعمل المؤثر الجاد النافع للناس .

وبذلك التحوّل تزايد التباعد بين كل من المكافأة المادية والمعنوية في المجتمع وبين نوعية الجهود المبذولة من جانب الأفراد والجماعات ، ومدى تأثير هذه الجهود في اقتراب المجتمع من تحقيق أهدافه . كما تزايد على المستوى الفردي الانفصال بين دخل الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وبين انتاجيتهم الحقيقية وعطائهم من أجل المجتمع . وإلى جانب نظام الحوافز المغلوط فإن التنشئة الاجتماعية الأساسية على مستوى الأسرة والمدرسة اضافة للدولة ، ما زالت قاصرة عن معالجة تحوّل قيم المجتمع وتصدع قيم العمل والانتاج والمسؤولية المجتمعية ، الأمر الذي أدى إلى بروز ظواهر جديدة على نطاق واسع مثل الروح الاتكالية والانتهازية والارتزاق والمضاربة ، ووضوح ظواهر عامة مثل ظاهرتي البطالة المقنّعة والبطالة المرفهة ، اضافة إلى شعور اللامبالاة والانغماس في ماديات الحياة على حساب امكانيات السمو المعنوي والأدبي للأفراد والجماعات .

إن هذه النتائج الجانبية لنمط النمو الراهن ، تكاد اليوم أن تدمر آلية التنمية ، وتمييع قضية الوحدة في المنطقة ، وتعوق الجهود الجادة والخيّرة في سبيل تمكين المنطقة من السير في طريق هدفيها الأساسيين : **التنمية والوحدة** .

الفصل الثاني

الإمكانيات

تتمتع كل أقطار المنطقة بعدد محدود من الامكانيات التي يمكن أن تسهل عملية تنميتها . وهذه الامكانيات يمكن مضاعفتها وخلق امكانيات محتملة أخرى تمكن المنطقة من بدء عملية التنمية واستمرارها ، إذا ما أسرعت المنطقة في خطوات الاندماج وتكوين الكيان القابل للتنمية في ظل سياسة واعية تنطلق من زيادة مجالات التكامل مع بقية الأقطار العربية ودفع عجلة العمل العربي بموجب استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية الأخرى . وهذا الأمر سوف يؤدي دون شك إلى تدعيم الامكانيات الاقليمية ، ويتيح مجالاً رحباً لتكاملها مع الامكانيات العربية الأخرى المختلفة معها في المصدر والمكملة لأوجه النقص في مقومات الكيان الموحد للمنطقة .

وتتمثل أهم الامكانيات المتاحة للمنطقة أو الامكانيات التي يمكن تعبئتها في ظل الأخذ باستراتيجية التنمية هذه في الامكانيات التالية : تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن ، تزايد امكانية تخفيض صادرات المنطقة من النفط ؛ تزايد التوجه نحو خلق كيان موحد قابل للتنمية ، توفر بنية تحتية ومرافق عامة متطورة ، توفر خبرة رائدة في مجالات الادارة والتنظيم ، القدرة الكبيرة على تمويل استثمارات التنمية ، تزايد امكانية التكامل العربي المتكافىء .

أولاً : تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن

إن تزايد وعي مجتمعات المنطقة بسلبيات نمط النمو التلقائي الراهن والبحث عن نمط بديل للتنمية يمثل دون شك أهم دافع من أجل التغيير . فالطموحات الراهنة باتجاه خلق الكيان الاقتصادي السياسي القابل لتحقيق التنمية الشاملة ، تعبر عن بروز بوادر قلق موضوعي على أمن المنطقة ومسار التنمية فيها ومستقبل أجيالها القادمة ، وهذا القلق الذي بدأت تتسع دائرته يساعد على وجود بدايات حوار مباشر وغير مباشر من أجل التقريب بين

وجهات النظر في المجتمع ، والانطلاق من وجود حد أدنى من الرؤية التنموية المشتركة ، بالقدر الذي يسمح للمنطقة بتهيئة نفسها من أجل توفير متطلبات بدء عملية التنمية في اطار الاندماج المؤدي إلى الوحدة السياسية ، كل ذلك قبل فوات الفرصة التي أتاحها وجهود النفط مع عدم وجود تمزق سياسي .

ولعل التوجه الوحدوي لأبناء المنطقة ووحدة الآمال والآلام بينهم ، باعتبار مجتمعات المنطقة شريحة عربية تتطابق فيها المعطيات التنموية وتتشابه التركيبات الاجتماعية والسياسية وتتمتع في الوقت الحاضر ، نتيجة لأوضاعها الاقتصادية الخاصة ، باستقرار سياسي نسبي على مستوى المنطقة يتيح مجالاً محتملاً لتقارب منطلقات الارادة السياسية والارادة الاجتماعية مما قد يسمح بوجود الحد الأدنى المطلوب من ارادة التنمية والوحدة . ومسألة ايجاد هذه الارادة ما زالت بذرة في ضمير المنطقة يتربص بها الأعداء ، وتحيط بها بيئة خارجية غير مشجعة ، وتعرقلها طفيلية محلية نمت على حساب عرقلة نمو المنطقة ، ودعمت مراكزها نتيجة لتفرق أقطارها . وعلى الذين ينتمون بصدق للمنطقة ويثقون بقدرة أهلها على تحجيم مصالحهم الآنية الزائلة ، أن يجعلوا من هذه البذرة غرسة طيبة ، توفر امكانية بلورة ارادة مجتمعية من أجل تنمية المنطقة في اطار وحدتها وفاء للأجيال القادمة وأداء للأمانة التي تركها الأجداد في أعناقهم .

ثانياً : تزايد امكانية تخفيض صادرات النفط

إن انخفاض درجة اعتماد الدول الصناعية على النفط الخام المستورد من المنطقة يتيح فرصة لاعادة النظر في الاعتبارات التي أثرت على انتاج النفط حتى الآن ، والانطلاق من تقرير الجدوى الاقتصادية لتصدير النفط قبل تحديد حجم الانتاج .

ومسألة تحديد انتاج النفط بعد التعرف على جدوى التصدير لم تكن امكانية عملية بالنسبة لكل من أقطار المنطقة في الماضي ، الأمر الذي جعل بلدان المنطقة تأخذ في الحسبان عند تحديد حجم الانتاج ، الاعتبارات الخارجية ، وهي اعتبارات لم تكن دائماً منسجمة مع اعتبارات وجود جدوى اقتصادية من انتاج وتصدير قدر يفوق طاقة اقتصاديات الدولة المعنية على استيعاب عائداته بشكل منتج . ولقد أصبحت هذه الامكانية متاحة الآن بقدر أكبر مما كانت في الماضي ، نتيجة لاستراتيجية طويلة المدى تتبناها الدول الصناعية ، وتعمل منظمة الطاقة الدولية على تنفيذها بنجاح . وتتمثل هذه الاستراتيجية في تقليل الاعتماد على النفط المستورد من أقطار « منظمة الأوبك » ، وخاصة من الأقطار العربية التي لا تبرر طاقاتها الاستيعابية المنتجة تصدير معدلات عالية من النفط .

ولقد تحقق نتيجة لهذه الاستراتيجية انخفاض في معدل طلب العالم على نفط الشرق الأوسط مما وصل بحجم انتاجه في عام ١٩٨٢ م إلى ١٢,٨ مليون برميل يومياً بعد أن كان ٢١,٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٤ م ، هذا على الرغم من زيادة استهلاك النفط في

العالم من ٥٦,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٤ م إلى ٥٨,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٢ م . ومما هو جدير بالملاحظة أن دول المنطقة كانت هي الدول التي امتصت انخفاض مستوى الطلب على نفط الأوبك الذي حدث في عام ١٩٨٢ مقارنة بعام ١٩٨١ م ، فقد انخفض انتاج المنطقة من ١٣,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٨١ إلى ٩,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٢ ، أي أن التخفيض وصل إلى حوالي ٤ مليون برميل يومياً ، هذا بينما لم ينخفض مستوى انتاج دول منظمة الأوبك كمجموعة بأكثر من ٣,٥ مليون برميل[1] (من ٢٥,٥ إلى ٢٢,٠ مليون برميل يومياً) ، وفي ضوء هذا التغير في الطلب العالمي على نفط الأوبك وانطلاقاً من سعي بعض دول المنطقة المكتظة بالسكان إلى الاحتفاظ بحصتها من التصدير ـ خطأ أو صواباً ـ فإن المنطقة قد أتيحت لها فرصة عليها أن تمسك بها وتحولها إلى امكانية تنطلق منها للسيطرة على الآثار السلبية التي خلفتها معدلات الانتاج التلقائية ، على أن يتم ذلك من خلال اخضاع مسألة انتاج النفط ، وتصديره لاعتبارات الجدوى الاقتصادية .

ومما يجدر تأكيده أن انخفاض انتاج النفط في الوقت الحاضر كان نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك ، وهو النفط الذي تعتبره منظمة الطاقة الدولية المصدر الأخير لامدادات الطاقة ، وهو الذي يجب عليه أن يرتفع وينخفض حسب مدى توفر الامدادات الأخرى . وعلى المنطقة أن تعتق نفسها من هذا الوضع المجحف وغير المستقر وأن لا ترضى لنفسها أن تكون المصدر الأخير لامدادات الطاقة ، والمصدر المكمل لقدرة دول الأوبك على تلبية احتياجات الدول المستهلكة . ولعل المنطقة في ظل وحدتها تكون أقدر على تحويل الانخفاض الراهن على نفطها ، والذي كثيراً ما أشير إليه بـ « رب ضارة نافعة » ، إلى امكانية دائمة عن طريق تغيير سياستها النفطية بشكل يجعل انتاجها وتصديرها للنفط أو لمنتجاته أكثر انطلاقاً من الاعتبارات الداخلية وأكثر ارتباطاً باعتبارات التنمية المنشودة .

ثالثاً : تزايد التوجه نحو خلق كيان موحد قابل للتنمية

إن الكيان الموحد للمنطقة والذي تطمح استراتيجية التنمية هذه إلى الانطلاق منه في إطار التكامل العربي يوفر كياناً قابلاً للتنمية يحقق الحد الأدنى من الموارد البشرية ، وتقع تحت سيطرته منطقة جغرافية واسعة ومهمة ، وسوق محلية معقولة الحجم والامكانيات .

١ ـ الموارد البشرية

يبلغ عدد المواطنين في دول المنطقة ما يقارب تسعة ملايين[2] نسمة أغلبيتهم في سن

---

(١) British Petroleum [BP], *Statistical Review of World Energy, 1982* (London: BP, 1983).

(٢) علي خليفة الكواري، «احصاءات السكان وقوة العمل في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط،» ملف احصائي قدم الى: ندوة التنمية: مقومات القاعدة الانتاجية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، اللقاء السنوي، ٣، الشارقة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ .

الشبـاب ، يتوفـر لهم مستـوى تعليمي وصحي وغـذائي ومعيشي وسكني جيـد نسبيـاً ، وهم محتكون بالعالم الخارجي ومطلعون على ما يجري حولهم إلى حد لا بأس به ، توجد بينهم فئات تفهم ضـرورة احداث التغييـرات اللازمـة من أجل دعم عمليـة التنمية والاسـراع بمعـدلات تحقيقها ، وهذه الفئات تتمتع بدرجة من الـوعي السياسي ، والتـطلع الاجتماعي الحضـاري يمكن مقارنتها بمستوى شعوب الشريحة الأكثر تقدماً ثقافياً من بين أقطار العالم الثالث .

ووجـود هذه النـوعية من المـوارد البشريـة يخلق امكانيـة حقيقية للتنميـة إذا مـا أحسن الاستفادة منها ، وتم اشراكها في اتخاذ القرار ، وإذا ما توفر لادارتها نظام من الحوافز الايجابيـة المرتكزة عـلى الربط الـوثيق بين المكـافأة والجهـد ، وإذا ما ربط الاجـر بالانتـاجية الحقيقيـة ، وهيىء للمرأة أن تقوم بدورها في الأسرة والمجتمع ، وتم تخفيف القيود الاجتماعيـة عليها بمـا لا يتعارض مع روح الدين الاسلامي وتراثه الحضاري الانساني .

ولعل نظرة سريعة إلى تركيب السكان المواطنين من حيث السن والمستوى التعليمي تبين مدى الامكانية البشرية المتاحة [٣]، فمن حيث السن يشكل من تبلغ أعمارهم ثلاثين سنة فـأقل نسبة تصل إلى ثلاثة أرباع السكان المواطنين ، ويشكل من تبلغ أعمارهـم عشـرين سنة فـأقل حوالي الثلثين ، أمـا من تصل فئـات أعمارهم إلى عشـر سنوات فـأقل فـإن نسبتهم تصل إلى ثلث السكان المواطنين في المنطقة . ومن حيث المستوى التعليمي فإن السكان المواطنين الـذين تقع أعمارهم في فئة عشر سنوات فأكثر ، يمثل الحاصلون من بينهم على الشهادة الابتدائية وما هو أعلى منها في كل من الكـويت والبحرين حـوالي النصـف ، ولا يزيـد عدد الاميـين منهم في الكويت عن الثلث وفي البحرين عن الربع[٤] .

ولعل هذا الحجم السكاني يوفر امكانية بشرية معقولة ، إذا ما أخذنا في الاعتبار امكانية التزايد الطبيعي للسكان والتي يمكنها أن تصل بعدد المواطنين في المنطقـة إلى حوالي ٢٠ مليـون نسمة . كما أن توفر امكـانيات التعليم لكـل الراغبـين فيه ووجـود امكانيـة لتحسين نـوعية التعليم ، ورفع مستوى الخدمات الصحية وغيرها من المدخلات المؤثرة على نوعيـة الانسان ، يمكن أن توفر نوعية جيدة من الموارد البشرية .

٢ ـ الرقعة الجغرافية

تبلغ مساحة المنطقة ٢,٥ مليون كلم٢ [٥] تقع في منـطقة متـوسطة واستـراتيجية من العـالم تحتضن الحرمين الشريفين ويرتبط بها تراث العرب ، شرّفها الله بانطلاق الدعوة الاسلامية من أرضهـا وعلى اكتـاف بنيها قـامت الدعـوة وانطلقت الحضـارة العربيـة الاسلاميـة ذات البعـد الانساني والتأثير الحضاري .

---

(٣) المصدر نفسه .

(٤) انظر: المجموعات الاحصائية لعام ١٩٨٢، بالنسبة للكويت والبحرين .

(٥) محمد رياض، «ورقة معلومات جغرافية عن دول مجلس التعاون اعدت خصيصاً لغرض الدراسة » .

وهذه الرقعة الجغرافية الواسعة ذات التراث الحضاري ، والدور البارز في التاريخ ، وذات الانتماء العربي العميق ، تقع على البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب ، وتنفذ على البحر الأبيض والمحيط الهندي ، تحتضن صحراء واسعة يصلح قسم كبير منها للزراعة إذا ما توفرت المياه . ويعتبر جزء منها مراعٍ طبيعية اضافة إلى توفر أرض زراعية متنوعة المناخ والمنتجات تتيح معدلاً معقولاً من الأرض الزراعية بالنسبة للفرد (٠,٠٣٨ هكتار[٦] إذا ما أخذ عدد السكان في الاعتبار) . هذا اضافة إلى أن مخزونها المتواضع من المياه الجوفية ومصادرها المائية المتجددة ، إذا ما رشد استخدامها ، فإنها تكفي لزراعة أضعاف المساحة المزروعة في الوقت الحاضر ، وهذه الامكانيات الطبيعية يمكن أن يعتمد عليها في انتاج قدر من احتياجات الغذاء من الأسماك واللحوم والألبان والمنتجات الزراعية الأخرى ، خاصة إذا ما عولجت أسباب معدلات الاستهلاك المبالغ فيها في الوقت الحاضر .

إن الموقع الجغرافي للمنطقة (بحرها وبرها) يوفر أيضاً ميزات طبيعية وجغرافية تسهل التجارة الخارجية والداخلية ، وتتيح امكانية انتاج بعض مصادر الطاقة المتجددة التي يعوّل عليها في المستقبل مثل الطاقة الشمسية والهايدروجين من مياه البحر .

اضافة إلى ذلك فإن احتواء جوف الأرض الطيبة على موارد طبيعية أخرى يوفر سنداً لعملية التنمية المنشودة . وتأتي الموارد الهايدروكربونية المعترف بغزارتها من زيت وغاز طبيعي مصاحب وغير مصاحب على رأس تلك الموارد . ثم إن المنطقة يتوفر لها قدر لا بأس به من الموارد الطبيعية غير الفلزية الصالحة لتصنيع مواد البناء واحتياجات الانشاءات ، هذا إلى جانب كمية متواضعة من الخامات الأخرى مثل خام النحاس وخام الحديد وغيرهما من المعادن ، اضافة لما يحتويه جوف البحر من مواد واحياء يمكن تصنيعها والاستفادة منها .

٣ ـ حجم السوق

إن عدد سكان المنطقة وامكانية توفر قوة شرائية كبيرة ـ بعد كل اجراءات الترشيد وثبات متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك عند مستواه الحقيقي الحالي البالغ حوالي ستة آلاف دولار[٧] ، يسمحان بايجاد سوق ذات حجم كاف لاستيعاب انتاج صناعي يبرر انشاء أغلب الصناعات التحويلية والنشاطات السلعية والخدمية ذات الحجم الاقتصادي الكبير . إن مستوى الناتج المحلي الاجمالي للدول الست في المنطقة في العشرين سنة القادمة ، بافتراض حدوث انخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد من ١٧ ألف دولار عام ١٩٨١ م إلى حوالي ١٢ ألف دولار عام ٢٠٠٠[٨] ، يمكن تقديره بما يفوق القيمة النقدية للناتج المحلي للهند وبما

---

(٦) تبلغ المساحة المزروعة في المنطقة ٤٧٥ هكتارا، وتقدر المساحة المروية منها ١٤٧ الف هكتار. انظر: المصدر نفسه.

(٧) انظر: الملحق الاحصائي رقم (١) ـ ب .

(٨) المصدر نفسه.

يقارب القيمة النقدية للناتج المحلي لاستراليا(٩) .

وإذا ما أنعمنا النظر في احصاءات الواردات وتوقعنا مدى الحاجات المستقبلية لسلع الانتاج والاستهلاك وخدماتها وأخذنا في الاعتبار امكان ادارة الاقتصاد وترشيد احتياجات المجتمع والحد من الاستيراد ومنع الإغراق التجاري ، فإننا نجد أن حجم القوة الشرائية للمنطقة ومدى تنوعها يسمحان بخلق سوق يمكنها استيعاب معظم النشاطات الانتاجية الكبيرة الحجم ـ إن لم يكن كلها ـ بل إن أغلب تلك الأنشطة يمكن تكرارها في أكثر من وحدة سعياً لكسر قيود الاحتكار المخل بمتطلبات كفاءة الأداء ، وتحقيقاً لمستوى تكاليف الانتاج التنافسية بالقدر الذي يكون من العدل تحميلها لمشتري الانتاج والاستهلاك ، دون ارهاقهم بالتكاليف غير الضرورية تحت شعار الاعتماد على الذات أو تبني استراتيجية احلال الصادرات . هذا كله إضافة للامكانيات التي يمكن أن تتاح للمنطقة في ظل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

رابعاً : وجود بنية تحتية مادية متطورة

إن حكومات المنطقة قد أنجزت قدراً كبيراً ومهماً من مشروعات الانتاج المباشر المكونة لمشروعات البنية التحتية المادية . فهناك العديد من الموانىء والمطارات والطرق البرية ووسائل الاتصالات ، وهناك العديد من التجهيزات والمعدات تتمثل في المدارس والجامعات والمستشفيات ومشروعات الاسكان ، بالاضافة إلى محطات انتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر والمناطق الصناعية . وهذه المنشآت على الرغم من عدم التنسيق بينها على مستوى المنطقة في الوقت المناسب ، وقلة تشابكها وتسخيرها لخدمة احتياجات الاستهلاك أكثر من خدمتها للانتاج ، فإنها تبقى إمكانية مهمة تتيح للمنطقة أن تبدأ بانشاء مشروعات الانتاج الاقتصادي من مزارع ومصانع وغيرها من وحدات الانتاج السلعي والخدمي المباشر دون معوقات تذكر بسبب نقص وعدم كفاية مشروعات البنية الأساسية . إن البنية التحتية المادية الراهنة يمكن اعتبارها بنية متطورة تضاهي في بعض أوجهها ما هو متاح للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، كما أن المنطقة ما زال بامكانها استكمال بناء ما ينقصها وأحكام توجيهها لخدمة الانتاج وترشيد استخدامها على مستوى المنطقة عن طريق التخطيط والتنسيق والادارة المشتركة لقطاعات البنية الأساسية .

خامساً : وجود خبرة رائدة في بعض مجالات الادارة وتنظيم الانتاج

استطاعت المنطقة بفضل ظروفها الخاصة أن تؤسس عدداً من المشروعات في ميدان الانتاج السلعي والخدمي المباشر وغير المباشر ، وقد تم ذلك في فترة قصيرة نسبياً . وعلى

---

(٩) United Nations [UN], Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, *Yearbook of National Accounts Statistics, 1977,* 2vols. (New York: UN, 1978), pp. 459-487 and 18-40.

الرغم مما يؤخذ على هذه المشروعات من ارتفاع في تكاليف الانشاء والتشغيل ، وما تركته من محدودية التأثير على الوضع العام ، وما صاحبها أيضاً من تجارب عديدة غير ناجحة في مجالات الادارة وتأسيس المشروعات ، فإنها كوّنت خبرات وقدرات يمكن الاستفادة منها في المستقبل . إن وجود بناء أساسي للادارة العامة وادارة المشروعات العامة والخاصة يتيح نقطة انطلاق متقدمة لعمل الادارة في المنطقة بعد اصلاحها . وإذا ما أتيح لهذه الادارة الدعم ببرامج اصلاح وتنمية ادارية سريعة فإن تحولها إلى ادارة للتنمية أمر ممكن ، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار حداثة الادارة العصرية وعدم ترسب عيوب الادارة التقليدية السائدة في البلدان النامية ذات التاريخ الاداري الطويل . إن البيروقراطيين الجدد من الخريجين أبناء المنطقة لم تمض عليهم بعد في مراكز القيادة المدة التي يتشبعون فيها بالروتين الثقيل والسلوكيات المنحرفة إلى الدرجة التي يصعب اصلاحها .

لقد تكونت في المنطقة عبر الستينات والسبعينات بعض الكوادر القادرة والمسؤولة اكتسبت خبرة رائدة وعانت في سبيل توظيفها . ويمكن الاستفادة من مثل هذه الخبرة الرائدة في تنمية كادر مهني ممارس من القياديين في مجال التنمية . ولعل اهتمام الدولة والمجتمع بهذه النواة ، بدلاً من لفظها ، يسمح بوجود الكوادر اللازمة لقيادة عملية التنمية .

سادساً : امكانية تمويل التنمية دون اللجوء إلى شد الأحزمة على البطون

هنا تبرز الامكانية المميزة للمنطقة ويكمن التحدي التاريخي ، فلعله من الحالات النادرة أن يتاح لقطر نام امكانية تمويل احتياجات مشروعات التنمية واستثماراتها الرأسمالية دون ضغط على الاستهلاك الجاري للمجتمع ، ودون تحميل افراده عبئاً ضريبياً يقتطع من عائد انتاجية كل فرد من أجل توظيفها في استثمارات تقطف معظم ثمراتها الأجيال القادمة . إن كل ما تحتاجه المنطقة لا يتجاوز ترشيد الاستهلاك دون ضرورة التقشف . ومسألة ترشيد الاستهلاك العام والخاص في حد ذاتها مطلوبة بالدرجة الأولى من أجل ابقاء حافز كاف للأفراد يدفع بهم إلى المساهمة في عملية التنمية ، وبذل جهودهم المنتجة من أجل تحقيقها ووقف الاهدار المضر للموارد المتاحة ، وليس من أجل توفير احتياجات تمويل التنمية . إن وجود الثروة النفطية باعتبارها ثروة عامة تتمتع بميزة تحقيق ريع اقتصادي كبير يصب في خزينة الدولة نتيجة لوجود طلب عالمي كبير على النفط ، سوف يحل مسألة تمويل التنمية في العقدين القادمين ، خاصة إذا ما أضيف إلى الامكانيات التمويلية التي يتيحها تصدير النفط الامكانيات التمويلية المتاحة والمتمثلة في الأرصدة الخارجية العامة للمنطقة . إن حجم هذه الأرصدة المتراكمة في الخارج في نهاية عام ١٩٨٢ يقدر بحوالي ثلاثمائة مليار دولار(١٠) . .

(١٠) Jalal Askari and Sheshunoff International, «The Role and Management of Current =Surpluses of the Oil Producing Countries of the Arabian Peninsula,» paper presented at: De-

وإذا أخذنا في الاعتبار قضية كونها احتياطيات رأسمالية يجب أن تكون محجوزة للاستثمار الطويل المدى ، لا يجوز استخدام معظمها من أجل تمويل العجز المصطنع في الميزانيات العامة ، فإن هذا الحجم من التمويل يسمح بتأسيس ما يقارب ثلاثة آلاف شركة ومؤسسة عامة (متوسط رأس المال ١٠٠ مليون دولار) من مشروعات الانتاج المباشر في مجال الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية وفي قطاع الخدمات المالية وغيرها من فروع الخدمات الاقتصادية . وهذه القدرة التمويلية تصبح قدرة مضاعفة إذا ما أضيفت إليها القدرة التمويلية الراهنة للقطاع الخاص ، في حال ضُيقت عليه فرص الربح السريع في نشاطات المضاربة وغيرها من سبيل الكسب السهل ، ووجهت جهوده البناءة نحو المساهمة في عملية التنمية .

إن المنطقة نتيجة لقدرتها التمويلية الراهنة والمتوقعة بامكانها أن تمول كل ما يثبت أن له جدوى من الناحية الاقتصادية من مشروعات القطاع العام والخاص والمشترك ، سواء ما يكون منها محلياً أو اقليمياً أو عربياً ، اضافة لما هو مرتبط بخدمة المشروعات السابقة ودعمها . إن ذلك كله يتيح امكانية تمويل هائلة تحسد عليها المنطقة وتلام على عدم تحقيق الاستفادة القصوى منه .

سابعاً : تزايد امكانية التكامل العربي المتكافىء

يتيح العمل العربي المشترك آفاقاً واسعة لتنمية المنطقة وأمن كيانها الموحد . إن الوطن العربي يشكل العمق الاستراتيجي للمنطقة حيث لا يمكن فصل عملية التنمية ومتطلبات الأمن الشامل لأي من أقطاره عن تنمية المنطقة وأمنها الشامل . ومما لا شك فيه أن امكانيات التكامل العربي تتعاظم عندما يكون للمنطقة كيان موحد يعمل بموجب استراتيجية للتنمية واضحة المعالم محددة الأولويات . إن المنطقة في هذه الحالة تتجه نحو التكامل العربي وهي محددة الأهداف قادرة على التعامل المتكافىء الذي يعبر عن مصلحة جميع الأطراف . والمنطقة في وضعها الجديد يمكنها منذ البداية أن تكون متجهة إلى مجالات التعاون وأوجه التكامل التي تساعدها في التغلب على محددات الطاقة الاستيعابية المنتجة لديها . ويمكن للمنطقة في هذه الحالة أن تركز على مداخل التكامل التي تسمح بتعاظم امكانيات التنمية الاقليمية والعربية وتتيح مجالات آمنة لتوظيف احتياطياتها الاستثمارية وتبادل عناصر الانتاج واحتياجاته بما يعود على جميع الأطراف بفوائد متكافئة مضمونة التدفق ، نتيجة لما يوفره استمرارها من مصالح حقيقية دائمة متبادلة يحرص الجميع على ضمانها . هذا اضافة إلى أن دور الكيان الموحد في استراتيجيات ومجالات العمل العربي المشترك الأخرى يمكن أن يؤدي إلى تطويره بما يسمح للمنطقة أن تكون شريكاً كاملاً عليه واجبات متكافئة مع واجبات الأطراف الأخرى ، وله حق في المنافع التي يخلقها العمل العربي المشترك ، الأمر الذي سوف يغير النظرة إلى العمل العربي المشترك ويبعده عن مفهوم العون ، ويحرره من تفشي النظرة القطرية التي تنظر إلى

= velopment Forum for Oil Producing Countries in the Arabian Peninsula, 1983.

حقوقها من منطلق قومي بينما تؤدي واجباتها من منطلق المصلحة القطرية الآنية الضيقة. إن العمل العربي المشترك يتيح امكانيات حقيقية ، على المنطقة أن تستفيد منها عن طريق ضمان حق النجاح لأوجه نشاطات العمل العربي ، وابعاد ادارة المشروعات العربية المشتركة في جميع المجالات عن طغيان الاعتبارات الآنية ومخاطر المجاملات السياسية التي تحول العمل العربي المشترك إلى نشاط من نشاطات العلاقات العامة على حساب دوره التنموي وأهميته الاستراتيجية لجميع الأقطار العربية دون استثناء .

ويجب أن نتذكر في هذا الصدد أن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاستراتيجيات الفرعية المنبثقة عنها في مجال الصناعة والزراعة والتقنية ، تقتضي التعرف على الموارد المحلية من بشرية ومادية وتحديد الاحتياجات الحقيقية الآنية والمستقبلية للسوق الاقليمية وللسوق العربية ، كما تتطلب التعرف على ما يمكن أن يستورد من الوطن العربي وما يمكن أن يصدر إليه حماية لنشاطات الانتاج من تقلبات التجارة الدولية وحدَّة المنافسة الناتجة من سياسة اغراق الأسواق(١١) .

---

(١١) ملاحظات د. اسماعيل صبري عبدالله على مسودة الدراسة .

الفصل الثالث
الأهداف الاستراتيجية العاجلة

تتمثل الأهداف الاستراتيجية العاجلة في المهمات الحرجة المطلوب انجازها قبل عام ٢٠٠٠ من أجل تهيئة المنطقة لفترة ما بعد الاعتماد على النفط . ولقد تم تحديد هذه الأهداف في ضوء منطلق الاستراتيجية وطموحها ، وفي ظل السعي إلى تحقيق غاياتها البعيدة المدى ، أخذاً في الاعتبار التحديات الراهنة والامكانيات المتاحة والمحتملة في حالة تبني هذه الاستراتيجية . وإذا كان الأفق الزمني المتاح لتحقيق هذه الأهداف يبدو قصيراً (١٩٨٦ - ٢٠٠٠) ، وبدت الأهداف أكبر مما يعتقد الكثيرون بامكانية تحقيقه ، فإن ذلك ما هو إلا تعبير عن قصر الفترة التي ما زالت متاحة للمنطقة من أجل تصحيح وضعها ، ومؤشر لطبيعة المشكلات المتراكمة التي لن تتخلص المنطقة من براثنها إلا بنقلة نوعية شجاعة ، تعبيراً عن رؤية مستقبلية بعيدة النظر تقدر المسؤولية التي تتحمل أعباءها . وحسب هذه الملامح العامة أن تكون مستشرفة لمسارات بديلة تساعد المنطقة على تحديد استراتيجية سياسية ادارية من أجل التنمية الحقيقية .

ويجدر بنا أن نؤكد هنا أن التجسيد الرقمي للأهداف الاستراتيجية العاجلة يمثل استهدافاً للتغيرات الهيكلية اللازم تحقيقها من أجل تحويل مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بالقدر الذي يسمح للمنطقة ببدء عملية التنمية الشاملة التي تنشدها هذه الاستراتيجية . ولقد تم اقتراح الأهداف الكمية المستهدفة في ضوء الامكانية الفنية من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية إذا ما تمكنت المنطقة من بلورة الحد الأدنى من الارادة السياسية القادرة على التعبير عن نفسها في شكل ادارة متمكّنة من بدء عملية التنمية والاحتفاظ بها مستمرة .

قد يكون من الضروري أن يعاد اختبار تناسق الأهداف الرقمية في نموذج تخطيطي متكامل تتوفر له المعلومات الكافية وتتضح له الرؤية السياسية ، وذلك بالقدر الذي يسمح

بالتحديد الكمي النهائي والشامل للأهداف الاستراتيجية العاجلة وبرمجتها مرحلياً عبر فترة تنفيذ الاستراتيجية[1] . ويجري ذلك في ضوء ما يتوفر من امكانيات وفرص وبدائل فعلية متاحة للتنفيذ يعبر عنها في شكل استراتيجيات فرعية مترابطة في مجال الصناعة والزراعة والاستثمارات الخارجية ، وفي مجال تنمية الموارد البشرية وزيادة القدرة العلمية والتقنية .

وغني عن القول إن مثل هذا النموذج التخطيطي الشامل والذي يجب أن يسبق أية عملية تخطيط تنموي يفوق قدرة هذه الدراسة ويتعدى الغرض منها بحكم كونه عملية لاحقة لقبول منطلقات استراتيجية التنمية ، فضلاً عن أن مثل هذا النموذج التخطيطي الشامل يتطلب في البدء تحديد التوجهات السياسية ويحتاج إلى معلومات مسحية دقيقة ووافية تسمح للمخطط أن يحدد بدقة الموارد المتاحة للتنفيذ والفرص والبدائل الاستثمارية المحتملة . لذلك كله فإن ما سيرد من تجسيد رقمي للأهداف الاستراتيجية العامة يجب أن ينظر إليه باعتباره مؤشرات تحتاجها عملية التحولات الهيكلية المطلوبة من أجل بدء عملية التنمية وتسمح بها الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية إذا ما تم توفر الالتزام السياسي .

وتغطي الأهداف العاجلة لاستراتيجية التنمية في المنطقة محورين يشمل الأول منهما الأهداف الثلاثة الأولى المتعلقة بضبط مسار التغييرات الاقتصادية الاجتماعية الراهنة ، ويشمل المحور الثاني الأهداف الخمسة الأخرى والتي تتطلبها عملية تهيئة المنطقة واعدادها لبدء عملية التنمية القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد الاعتماد على النفط وتتمثل هذه الأهداف الثمانية في :

- تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع سياسة انتاجه لاعتبارات التنمية .
- تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها .
- اخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية .
- اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها .
- بناء قاعدة اقتصادية بديلة .
- بناء قاعدة علمية تقنية متطورة .
- اصلاح نظام التربية والتعليم وربطه بمتطلبات التنمية .
- توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة .

أولاً : تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية

يمثل هذا الهدف حجر الزاوية في استراتيجية التنمية والتكامل ، ويتطلب ادخال النفط

---

(١) ملاحظة كل من د. إسماعيل صبري عبد الله ود. عبد الرزاق الفارس على مسودة الدراسة .

في عداد الأمور التي يجب ضبطها عن طريق اخضاع سياسة انتاجه وتصديره وكيفية تخصيص عائداته للحساب الكمي والتقدير النوعي . ويقتضي ذلك : برمجة تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية .

١ ـ برمجة تخفيض الاعتماد على النفط

يكاد الاعتماد على النفط في دول المنطقة أن يكون اعتماداً مطلقاً . ودرجة هذا الاعتماد لا يبدو أنها تقل بل إن نوعية هذا الاعتماد تبدو للملاحظ المدقق سبباً وراء تعقيد أمور التنمية ، وعاملاً جوهرياً في اعاقة جهود بناء قاعدة انتاجية بديلة في الوقت المناسب . لذلك فإن تخفيض الاعتماد على النفط أصبح قضية تتمتع بالأولوية القصوى . والمجالات التي يجب أن تنخفض مساهمة النفط بالتدريج في تكوينها أو تمويلها تتمثل في ثلاثة مجالات هي : الناتج المحلي ، والميزانية العامة ، والميزان التجاري . وهذا التخفيض يمكن تحقيقه عن طريق رفع نسبة مساهمة قطاعات الانتاج الاقتصادي غير النفطية وإذا تعذر ذلك فإنه لا بد من الاقدام على خفض انتاج النفط وخفض صادراته . هذا اضافة إلى ضغط حجم الاستيراد وتخفيض حجم النفقات العامة ، من أجل اعداد المنطقة لأن تعي حقيقة وضعها الاقتصادي .

ولعل وضع الأهداف الكمية التالية[٢] وبرمجتها بشكل مرحلي يساعد المنطقة على تخفيض درجة الاعتماد على النفط تدريجياً ، بحيث يصل التخفيض إلى أقصى حد ممكن دون الأضرار بجهود التنمية . والهدف فيما يخص اعتماد الناتج المحلي الاجمالي يتمثل في التخطيط التدريجي من أجل خفض مساهمة قطاع انتاج النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي من نسبة تقدر بحوالي ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى نسبة لا تتعدى ٣٥ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٠ . ثم تخفيضها إلى ٣٠ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٥ ، والوصول بها إلى ما لا يتعدى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٠ .

وفيما يتعلق بايرادات الميزان التجاري من صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة وسوائل الغاز والغاز المسال ، فإن السعي يجب أن يهدف إلى تخفيض مساهمة النفط في ايرادات الميزان التجاري من حوالي ٩٠ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى ٨٠ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٠ ثم إلى ٦٠ بالمائة في نهاية عام ١٩٩٥ وإلى ما لا يزيد عن ٤٠ بالمائة سنة ٢٠٠٠ .

وأخيراً فإن ايرادات الميزانية العامة من عائدات النفط (بما في ذلك أي جزء يتم سحبه من الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض النفطية لتمويل عجز ايرادات الميزانية السنوية) يجب أن تهبط من حوالي ٩٠ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى ما يكفي فقط لتغطية النفقات الانشائية اضافة إلى ما لا يزيد على ثلث النفقات الجارية والتحويلية في عام ١٩٩٠ ، على أن تتم تغطية ثلثي

(٢) هذه الاهداف تمثل ما ينبغي أن تسعى المنطقة إلى تحقيقه من اجل تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً تحسّباً للامر الذي لا مفر منه عندما ينضب النفط أو تقل أهميته الاقتصادية كمصدر طاقة أو مادة خام للصناعة الكيماوية أو عندما يتلاشى الريع العائد من انتاجه نتيجة للارتفاع المتوقع لتكاليف الانتاج .

النفقات الجارية والتحويلية من ايرادات الميزانية العامة غير النفطية . ويحصل ذلك دون اعتبار أرباح الاستثمارات العامة ايرادات للميزانية ، وإنما عن طريق فرض الضرائب والرسوم على الاقتصاد الوطني وتنمية قدرته على تحمل العبء الضريبي بعد ترشيد الانفاق . وفي نهاية عام ١٩٩٥ فإن عائدات النفط يجب أن تستخدم فقط لتمويل النفقات الانشائية (الباب الرابع) بينما يتم تمويل كل النفقات العامة الجارية والتحويلية من الايرادات العامة غير النفطية . اما في نهاية سنة ٢٠٠٠ فإن ايرادات الميزانية العامة غير النفطية يجب أن تغطي كل احتياجات النفقات العامة الجارية والتحويلية والانشائية على أن تبقى كل عائدات الحكومة من النفط لتمويل مشروعات الانتاج الاقتصادي المباشر المغل للدخل .

٢ ـ اخضاع انتاج النفط لاعتبارات التنمية

متغير النفط ، على الرغم من مكانته المركزية في اقتصاد المنطقة وكل أوجه حياتها ، فإنه ظل في أغلب الأوقات متغيراً مستقلاً يؤثر انتاجه أبلغ الأثر على الاقتصاد والمجتمع دون أن يسبق ذلك الانتاج تصور مسبق لجدواه الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكلفة المجتمعية لاستغلاله ، لذلك فإن اخضاع متغير النفط وربط مسألة انتاجه تدريجياً وبأقصى سرعة ممكنة ـ باعتبارات التنمية الحقيقية تمثل هدفاً استراتيجياً حرجاً يتوقف عليه مستقبل التنمية بل يتوقف عليه استقرار المنطقة ومستقبل أجيالها .

ومثل هذا الاخضاع يحتاج إلى تبني سياسة نفطية بديلة ترتكز على أربعة مبادىء ثابتة :

أ ـ تحديد الجدوى الاقتصادية للانتاج قبل تقرير حجمه

يجب العمل على اخضاع مسألة حجم الانتاج وصادراته لدراسة الجدوى الاقتصادية للمستويات المختلفة من حجم الانتاج وحجم الصادرات . وهذا الاخضاع يتطلب أن يكون قرار حجم الانتاج وتحديد حجم الصادرات قراراً لاحقاً لدراسة جدوى أوجه الاستخدام المتاحة ومعدل العائد الحقيقي على الاستثمارات والنشاطات ـ آخذاً في الاعتبار الفوائد التنموية المصاحبة اضافة للعائد الاقتصادي ـ ومقارنة ذلك باعتبارات الاحتفاظ بجزء أكبر من الثروة النفطية في باطن الأرض وبرمجة انتاجها على فترة زمنية أطول . ودراسة مثل هذه الجدوى ، وإن لم تكن أمراً سهل التقدير أو حتى أمراً واقعياً بشكله النظري المطلق في الوقت الحاضر ، نتيجة لوجود اعتبارات هامة أخرى تحكم انتاج النفط ، إلا أن اعتبار مسألة جدوى الانتاج حجر الزاوية في أية سياسة نفطية وطنية قضيةٌ هامة يرتبط بها مفهوم المجتمع لطبيعة الثروة النفطية باعتبارها أصلاً رأسمالياً وثروة ناضبة ، الأمر الذي يجعل من عائداتها ايرادات رأسمالية لا يجوز استخدامها لتمويل الاستهلاك الجاري وإنما يجب توظيفها في أصول رأسمالية مدرّة للدخل يستفيد منها الجيل الحاضر وتبقى امكانياتها الانتاجية والدخلية ومجالات العمالة المنتجة التي تخلقها للأجيال القادمة تعويضاً لها عن استنضاب الثروة النفطية .

ب ـ دمج النفط في الاقتصاد الوطني

يجب العمل على تحقيق تزايد مطرد من حيث دمج النفط في الاقتصاد الوطني . إن ارتباط النفط بالاقتصاديات المحلية للمنطقة في الوقت الحاضر يمثل في معظمه ارتباطاً غير مباشر ، من خلال آثار الميزانيات العامة والتسهيلات والقروض المالية التي اتاحها وجود فوائضه عن حاجة الميزانية العامة . وما زالت الآثار التي تخلقها عملية حقنه كمادة خام ، وطاقة ، وتمويل مشروعات انتاج اقتصادي غير مدعوم ، آثاراً محدودةً على كل من الناتج القومي وعلى الايرادات العامة وعلى ميزان المدفوعات وسد الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات المنتجة في المنطقة .

والمطلوب من السياسة النفطية البديلة في ضوء هذه الاستراتيجية ، أن تنظر للنفط في المقام الأول باعتباره عامل انتاج مباشر ، ومصدر تمويل من أجل خلق التراكم الرأسمالي اللازم لخلق القاعدة المادية لعملية الانتاج المحلي الدائم . لذلك فإن التوجه العاجل من أجل تغيير نظرتنا إلى النفط باعتباره مصدراً لتمويل احتياجات الاستهلاك الراهن والانفاق الجاري ، إلى نظرة أكثر ادراكاً للامكانيات التي يتيحها النفط إذا ما دمج في الانتاج الوطني بشكل مباشر وسليم ، باعتباره مادة خاماً ومصدراً للطاقة ، حرياً بهما أن يساعدا في تغيير وضع الانكشاف على الخارج ، وأن يزيدا من القيمة المضافة محلياً من الزيت والغاز ، ويحررا الناتج القومي من الاعتماد على انتاج النفط الخام ، ويحررا ايرادات الميزانية العامة وايرادات الميزان التجاري من الاعتماد على صادرات النفط الخام ، ويوفرا للسوق الاقليمية عدداً من السلع المنتجة محلياً . اضافة إلى ذلك فإن نظرة المنطقة هذه تحتاج إلى تغيير جذري وتوجه تدريجي بشكل عاجل إلى ربط صادرات النفط بالاحتياجات الفعلية لتكوين أصول قادرة على الانتاج الاقتصادي ، محلية أو مرتبطة بالانتاج المحلي ، مدرة للدخل ، تعبيراً عن الطبيعة الرأسمالية لعائدات النفط وضرورة استخدامها من أجل دعم عملية التكوين الرأسمالي الملائم .

كما يجب أن يقتصر تصدير المنطقة على الزيت دون الغاز لما تتمتع به صادرات الزيت ومنتجاته من ريع اقتصادي كبير مقارنة بصادرات الغاز الطبيعي المسال ، وتعبيراً عما يتيحه الغاز الطبيعي من ميزة نسبية لتصنيع المنطقة وتوفير طاقة رخيصة نسبياً لها دون حاجة لصرف الجهد والمال وتحمل المخاطر الاستثمارية المصاحبة لعملية تصديره إلى خارج المنطقة .

ج ـ الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول انتاجية عامة

يعتبر معظم الجزء الذي تحصل عليه الحكومات من ثمن بيع النفط ـ عائدات النفط ـ ريعاً اقتصادياً للنفط يعود للحكومات باعتبارها مالكاً للثروة النفطية . هذا الدخل من الناحية النظرية يمثل نصيب المجتمع بأجياله المتعاقبة من الثروة النفطية التي يتم استنضابها بالانتاج . لذلك لا يجوز تبديد هذا التعويض وإنما يجب الاحتفاظ به مستثمراً في أصول رأسمالية

متجددة تدر دخلاً يتناسب مع العائد على رأس المال ، تعبيراً عن كون عائدات النفط ايرادات رأسمالية ينطبق عليها ما ينطبق على الايرادات الرأسمالية من ضرورة استثمارها في أصول اقتصادية مدرة للعائد تجنباً لاستخدامها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري .

كما أنه بحكم كون الثروة النفطية ، ثروة طبيعية عامة في الأصل ، يؤثر انتاجها على ما يترك منها لاستخدام الأجيال المتعاقبة ، فإن الاحتفاظ بالأصول الانتاجية التي تم دفع رأسمالها من عائدات النفط مملوكة ملكية عامة ينتفع من أرباحها الجيل الحاضر والأجيال القادمة ، دون المساس بالأصل أو تغيير شكل ملكيته ، ويعتبر ذلك مسألة بالغة الأهمية تتعلق بالعدالة بين الأجيال وتمنع تحوّل الثروة النفطية العامة إلى ثروات خاصة يورثها الآباء للأبناء ، بما يعنيه ذلك من خطورة مستقبلية على تماسك المجتمع واستقراره في المدى الطويل . ولعل الاحتمال الدائم لمغادرة الثروات الفردية المنطقة وسهولة مثل هذا الانتقال عندما تكون كهذه الثروات موظفة في النشاط التجاري والمالي يضيف مبرراً آخر إلى ضرورة الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط في أصول انتاجية ذات ملكية عامة(٣) .

ويحتاج العمل من أجل الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول انتاجية عامة إلى تكوين صندوق في كل قطر حتى يتم الاندماج التام وهذا الصندوق يمكن أن يسمى باسم « صندوق استثمارات الأجيال القادمة » توضع فيه كل عائدات الحكومة من النفط عدا ما يخصص مؤقتاً لدعم النفقات العامة ، بقصد استثمارها في أصول انتاجية محلية مدرة للدخل أو استثمارها في الخارج في مجالات الاستثمار ذات العلاقة بخدمة الاقتصاد الوطني . وهذا النوع من الصناديق هو مؤسسات عامة قابضة تمتلك الأصول ، وتكون مسؤولة عن ادارة استثمارها ، بما في ذلك توفيرها القروض والتمويل التنموي لمشروعات القطاع الخاص المجدية من وجهة نظر المجتمع .

د ـ تنمية قدرة جماعية على الوصول بسعر النفط إلى ما تبرره أسعار البدائل

إن الركن الرابع في السياسة النفطية البديلة يتمثل في اعطاء مسألة تحديد سعر تصدير النفط ما تستحق من اهتمام ، وتنمية قدرة جماعية فاعلة تسمح بايصال أسعار النفط إلى السعر الاقتصادي العادل ، دون التظاهر بقوة احتكارية نحن لا نملك القدرة على ايجادها . ويقتضي ذلك أن تنطلق سياسة تحديد أسعار النفط من منطلق السعي إلى الحصول على السعر الاقتصادي للنفط الذي يمكن البرهنة على كونه السعر الذي يحقق للمنطقة في المدى البعيد أقصى المنافع من ثروتها النفطية . ومثل هذا السعر يمكن احتسابه لكل فترة زمنية ، ويمكن التنبؤ به في مدى ثلاثين عاماً . إن النفط لا يعدو أن يكون سلعة اقتصادية ذات أهمية استراتيجية يتحدد سعرها في ضوء أسعار البدائل وما يتوقع من تطوير لها ، وما تستلزمه فترة

---

(٣) ملاحظات د . اسماعيل صبري عبد الله على مسودة الدراسة .

التحـول من زمن . إن السعر الاقتصـادي لكل فتـرة زمنية يتحـدد بالقيمـة الاقتصـاديـة التي تولدها العملية الانتاجية المعتمدة عليه ، مقـارنة بـالاعتماد عـلى غيره من بـدائل . وغني عن التأكيد أن المستهلكين لن يدفعوا سنتاً واحـداً فوق ذلـك ، وهم بكل تـأكيد أيضـاً مستعدون تحت قوة المفاوض الآخر لدفع السعر الاقتصادي الذي تسمح به اقتصاديات استخـدام النفط في كل فترة زمنية . ومن الخطورة بمكان أن يعتقد البعض بامكانيـة التفاوض عـلى سعر للنفط يربط بين سعره وأسعار السلع المصنعة أو ينظم ارتفاعه بما يحتفظ له بالقوة الشرائية . إن سعر النفط يمكن أن يحتفظ بـه منخفضاً عن سعـره الاقتصـادي بمثـل هـذه الأسـاليب ، ولكن من المؤكد أنها لن تسمح بارتفاع سعره عن قيمته الاقتصادية .

إن سعـر النفط المصدر من دول منـظمة الأوبـك له حـد أدنى لا ترغب منـظمة الـطاقة الدولية ومن ورائها مستهلكو النفط في أن ينخفض عنه ، وهذا السعر يتحدد بالقيمة التجارية التي تسمـح لمنتجي النفط بـالاستثمـار في الحقـول الحـديـة التي يتـطلبهـا ضمـان امـدادات المستهلكين من النفط الخام حتى يحين تطوير بدائل كافيـة لمختلف استخدامـاته . وتصـل هذه القيمة في الحاضر حوالي ٢٥ دولاراً للبرميل في الحقول الجديدة في الاسكا . وبذلك فإن السعر الذي لا ترغب منظمة الطاقة الدولية أن ينخفض برميل النفط عنه يقع في الـواقع أعـلى قليلاً من هذه القيمة ، ويمكن القول أن السعر قـريب من السعر السـائد حـالياً والبـالغ ٢٩ دولاراً للنفط القياسي .

ويبدو أن الحد الأعلى للسعر الاقتصادي الذي يمكن أن يـرتفع إليـه برميـل النفط يقدر بالقيمة التي يدفعها المستهلك الأخـير للنفط قبل أن يتحـول إلى البدائـل المتاحـة ، وهو أيضـاً السعر الذي يسمح بتطوير البدائل اللازمة في الوقت المناسب . وهذا السعر في الوقت الحاضر يقدر بحوالي ٧٠ دولاراً في الـدول المستهلكة ، وهـو أيضاً سعـر يتم الاتفاق حـوله في منـظمة الطاقة . وما بين الحد الأدنى للسعر (٢٥ دولاراً) والحد الأعلى له (٧٠ دولاراً) يكمن الريع الاقتصادي الذي يتمتـع به النفط مقـارنة بمصـادر الطاقـة البديلة التي يحتـاجها العـالم . وهذا الريع الاقتصادي هو الذي يجب أن يكون موضع المفاوضة .

ولعل حصول أقطار منظمة الطاقة الدولية على ما يقارب مجمل الريع يوضح مدى نجاح استراتيجية منظمة الطاقة وقدرتها على ادارة فعل منظمة الدول المصدرة للنفط وحصر حركتهـا في هامش ضيق يكفي لتحميلها اللوم ويقدم لمن يدعون بأنهم صقـورها مـا يخدعـون أنفسهم به . ولعل المنطقة تنتبه إلى هذه الحقيقة البسيطة وتزيد دفعها باتجاه حصول المنتجين للنفط على السعر الاقتصادي العادل ، في الوقت الذي تبعد عن نفسها اللوم وتتجنب موجات الحقد التي يزرعها الاعلام المعادي . ويقـدم مادتهـا البعض ، بعد أن تغـير منطلقهـا في تحديـد السعر ، وتخاطب العالم باللغة الاقتصادية المجـردة التي يمكن الدفـاع عنها من منـطلق المصلحة الـوطنية وحق الشعوب في الاستفادة من ثرواتها الطبيعية .

ثانياً : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة
وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها

يعتبر هذا الهدف بأبعاده الثلاثة أكثر الأهداف الاستراتيجية الحاحاً لما تمثله قضية الخلل السكاني الراهن من تكلفة اجتماعية عالية بكل المقاييس . وإذا أخذنا في الاعتبار مدى الامكانية المتاحة لتحقيقه اضافة إلى أهمية ذلك فإن مسألة الوصول إليه تتوقف بالدرجة الأولى على قوة ارادة متخذي القرار في جميع المستويات ومستوى كفاءة ادارتهم للقوى البشرية المتاحة .

وتتمثل الامكانية المتاحة لتخفيض قوة العمل الوافدة في معرفتنا بواقع انخفاض مستوى الاستفادة الفعلية من قوة العمل الراهنة ، لا سيا قوة العمل المواطنة وهامشية أغلب الأعمال التي تقوم بها ، اضافة إلى تدني نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بالنسبة للمواطنين حيث تقدر بحوالي ٢٠ بالمائة فقط ، مقارنة بنسبة مشاركة ترتفع إلى حوالي ٣٠ بالمائة في معظم الأقطار العربية[٤] .

وهذا التخفيض ممكن أيضاً بل إنه ضروري إذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة الشابة للسكان المواطنين ، ووصول اعداد متزايدة منهم إلى سن العمل كل عام ، حيث تبين الاحصاءات أن نسبة زيادة قوة العمل المواطنة وصلت إلى ما يقارب ٤٠ بالمائة كل خمس سنوات ، وكذلك يتضاعف حجم قوة العمل المواطنة في أغلب أقطار المنطقة[٥] كل عشر سنوات ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى رفع حجم قوة العمل المواطنة من حوالي ١,٨ مليون في عام ١٩٨٠ إلى ما يقارب ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ ، كما يبين الجدول رقم (١) .

وأخيراً فإن ما تقوم به قوة العمل الوافدة من نشاطات غير أساسية لعملية التنمية الحقيقية مثل العاملين في قطاع الخدمات الأهلية وقطاع تجارة التجزئة ، اضافة إلى أن المبالغة في استخدام قوة العمل الوافدة بشكل عام واتباع تقنيات العمالة الكثيفة تتيح مجالاً كبيراً لترشيد عملية استقدام العمالة الوافدة ، وتتيح مجالاً أفضل للاستفادة من الموجود منها ، وتسمح بالتالي بتخفيض حجمها بشكل تدريجي مخطط تؤخذ فيه مسألة عدم الاضرار بالوافدين بعين الاعتبار .

وإذا كان التخفيض أمراً ممكناً فإن الامكانية المتاحة لتعديل تركيب قوة العمل الوافدة من حيث جنسيات أفرادها وثقافتهم وغير ذلك من الاعتبارات المرغوبة اقليمياً وعربياً

---

(٤) علي خليفة الكواري ، « احصاءات السكان وقوة العمل في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، » ملف احصائي قدّم الى : ندوة التنمية : مقومات القاعدة الانتاجية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، ٣ ، الشارقة ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

(٥) المصدر نفسه .

وانسانياً ، والتي يمكن التحكم فيها ادارياً أمر ممكن كذلك . وإلى جانب ذلك يجب معالجة ما يتعلق بنوعية القوى العاملة الوافدة من حيث المستوى التعليمي والصحي لأفرادها ومهاراتهم ومستوى رقيهم الحضاري .

وتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بابعاده الثلاثة : « تخفيض قوة العمل الوافدة ، وتعديل تركيبها لصالح قوة العمل العربية ، وتحسين نوعيتها » ، يتطلب وجود سياسة سكانية واعية تنبثق عنها خطة محكمة ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس ، مبنية على عدد من السياسات والآليات الفرعية الفعالة ، التي تمكن الجهات المعنية من الوصول إلى أهدافها الكمية والنوعية هذه . وعلى ضوء الواقع الراهن لقوة العمل وتركيبها ونوعيتها وانطلاقاً من تقدير احتياجات التنمية الحقيقية من قوة العمل ومعرفة ما يمكن توفيره ، يمكن تقدير أهداف كمية لبرنامج الاعتماد على قوة العمل المواطنة ، ويمكن الاشارة إلى عدد من الآليات والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك .

١ ـ برمجة الاعتماد على قوة العمل المواطنة

يبين الجدول رقم (١) الأهداف الكمية لبرنامج الاعتماد على قوة العمل المواطنة وتخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجياً في ضوء التزايد المتوقع في قوة العمل المواطنة وتقدير احتياجات القوى العاملة التي تتطلبها عملية التنمية وتدعو إليها اعتبارات الأمن والتجانس السكاني .

ويتضح من الجدول أن اجمالي قوة العمل في المنطقة من المقدر أن يرتفع من المستوى الذي وصل إليه في بداية الثمانينات (١٩٨٠ / ١٩٨١) والبالغ ٤ مليون إلى ٥,٤ مليون في مطلع عام ١٩٨٦ ، ثم أن يرتفع إلى ٥,٦ مليون في نهاية عام ١٩٩٠ وإلى حوالي ٦,٥ مليون في نهاية عام ١٩٩٥ ويصل إلى ما يزيد قليلاً عن ٧,٨ مليون في نهاية عام ٢٠٠٠ . والجدير بالتأكيد هنا أن الزيادة المرغوبة ابتداء من العمل بالاستراتيجية من المنتظر أن تأتي من مصادر قوة العمل المواطنة الجديدة ؛ بل إن هذه الزيادة في أغلب الأحيان سوف تفوق حجم زيادة اجمالي قوة العمل ، مما سوف يسمح بعملية احلال محدودة لقوة العمل المواطنة محل قوة العمل الوافدة . ولقد تم تقدير زيادة قوة العمل المواطنة بنحو ٤٠ بالمائة كل خمس سنوات في الفترات الخمسية الثلاث الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) ، (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) ، (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) وخفضت نسبة الزيادة المقدرة للفترة الخمسية الأخيرة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) إلى ٣٠ بالمائة فقط .

وهذا التقدير يؤدي إلى تصاعد حجم قوة العمل المواطنة من ١,٨ مليون في بداية الثمانينات إلى ٢,٨ مليون في عام ١٩٨٥ ثم إلى ٣,٦ مليون في عام ١٩٩٠ وإلى ٥ مليون عام ١٩٩٥ ثم تصل إلى ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ . وهذا التزايد من ناحية أخرى يقابله انخفاض في حجم قوة العمل الوافدة ، وتناقص مطرد في نسبة مساهمتها في اجمالي قوة

جدول رقم (١)

تقدير اجمالي قوة العمل والتغييرات المتوقعة والمستهدفة في تركيبها سنة ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠ (بالألف)

البلد	قوة العمل في(*) ١٩٨٠ / ١٩٨١				قوة العمل عند بداية(**) الخطة الأولى ١٩٨٦				قوة العمل عند نهاية(***) الخطة الأولى ١٩٩٠				قوة العمل عند نهاية(***) الخطة الثانية ١٩٩٥				قوة العمل عند نهاية (***) الخطة الثالثة ٢٠٠٠			
	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين
الامارات العربية المتحدة	٦٦	٤٠٩	٤٧٥	١٣,٩	٩٥	٥٧٥	٦٧٠	١٤,٢	١٣٣	٤٦٧	٦٠٠	٢٢,٢	١٨٦	٣٦٤	٥٥٠	٣٣,٨	٢٤٢	٢٤٢	٤٨٤	٥٠,٠
البحرين	٥٧	٨٠	١٣٧	٤١,٦	٨٠	١١٠	١٩٠	٤٢,٢	١١٢	٨٨	٢٠٠	٥٦,٠	١٥٧	٦٣	٢٢٠	٧١,٤	٢٠٤	٣٦	٢٤٠	٨٥,٠
السعودية	١٤١١	١٠٦٠	٢٤٧١	٥٧,١	١٩٧٥	١٤٠٠	٣٣٧٥	٥٨,٥	٢٧٦٥	٧٣٥	٣٥٠٠	٧٩,٠	٣٨٧١	٥٢٩	٤٤٠٠	٨٨,٠	٥٠٧٢	٥٢٨	٥٦٠٠	٩٠,٦
عمان	١٧٣	١٦٧	٣٤٠	٤٦,٧	٢٤٥	٢٠٠	٤٤٥	٥٥,١	٣٤٣	١٥٧	٥٠٠	٦٨,٦	٤٨	١٢٠	٦٠٠	٨٠,٠	٦٢٤	١٠٠	٧٢٤	٨٦,٢
قطر	١٩	١٠١	١٢٠	١٥,٨	٢٧	١١٠	١٣٧	١٩,٧	٣٨	٨٢	١٢٠	٣١,٧	٥٣	٦٧	١٢٠	٤٤,٢	٦٩	٦٣	١٣٢	٥٢,٣
الكويت	١٠٣	٣٧٧	٤٨٠	٢١,٥	١٤٥	٤٤٠	٥٨٥	٢٤,٨	٢٠٣	٣٤٧	٥٥٠	٣٦,٩	٢٨٤	٣١٦	٦٠٠	٤٧,٣	٤١١	٢٥٩	٦٧٠	٦١,٣
المجموع	١٨٢٩	٢١٩٤	٤٠٢٣	٤٥,٥	٢٥٦٧	٢٨٣٥	٥٤٠٢	٤٧,٥	٣٥٩٤	١٨٧٦	٥٦١٠	٦٤,١	٥٠٣١	١٤٥٩	٦٤٩٠	٧٧,٥	٦٦٢٢	١٢٢٨	٧٨٥٠	٨٤,٤

(*) حقيقية . (**) مقدرة . (***) مستهدفة . في ضوء افتراض استمرار تزايد قوة العمل المحلية بنسبة ٤٠ بالمائة كل خمس سنوات في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ثم انخفاض الزيادة إلى ٣٠ بالمائة في الفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ . هذا في الوقت الذي ينتظر أن يتضاعف اجمالي قوة العمل في الفترة من ١٩٨٠/ ٨١ ـ سنة ٢٠٠٠ في ضوء توقع زيادة القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٥ بالمائة .

المصدر : احتسبت من : بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، انظر : علي خليفة الكواري ، « احصاءات السكان وقوة العمل في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية ، » جداول احصائية قدمت إلى : ندوة التنمية حول اهمية الاعتماد على قوة العمل المحلية ، ٣ ، الشارقة ، ٦ ـ ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢

العمل ، مما سيزيد باستمرار امكانية الاعتماد على قوة العمل المواطنة ويخفض الاعتماد على قوة العمل الوافدة . وينتظر أن يؤدي تبني هذا البرنامج والنجاح في تطبيقه إلى انخفاض حجم قوة العمل الوافدة من المستوى الذي يقدر أن تصل إليه في نهاية عام ١٩٨٥ والبالغ ٢,٨ مليون (٥٢,٥ بالمائة) إلى ١,٩ مليون (٣٥,١ بالمائة) في نهاية عام ١٩٩٠ ، وإلى ١,٥ مليون (٢٢,٥ بالمائة) في نهاية عام ١٩٩٥ ، وأخيراً إلى ١,٢ مليون (١٥,٥ بالمائة) في نهاية عام ٢٠٠٠ . وعلى الرغم من أن حجم اجمالي قوة العمل سوف يزيد بحوالي الضعف ، من ٤ مليون في عام ٨٠ /١٩٨١ إلى ٧,٩ مليون عام ٢٠٠٠ في الوقت الذي ينتظر أن تزيد فيه القيمة الحقيقية للناتج القومي بنسبة أقل من ارتفاع اجمالي العمل ، حيث يرتفع اجمالي الناتج القومي . من ١٨٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٠ مليار عام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٦٥ بالمائة فقط .

وما يجب تأكيده في هذا المجال أيضاً هو ضرورة مراعاة سياسة تخفيض قوة العمل الوافدة للأوضاع الخاصة لكل قطر على حدة ، على الرغم من ضرورة تركيزها بشكل صارم على الحد من نمو قوة العمل في البلدان التي تشكل قوة العمل المواطنة فيها نسبة منخفضة . الأمر الذي يمكن معالجته عن طريق تشجيع الهجرة الداخلية فيما بين أقطار المنطقة ، من المناطق ذات الفائض إلى المناطق القابلة للنمو الاقتصادي في المدى البعيد . وكما يتبين من الجدول رقم (١) ، فإن على الامارات وقطر والكويت أن تراعي ضرورة تعديل تركيب قوة العمل فيها عن طريق الحد من نمو اجمالي قوة العمل ، بحيث تصل نسبة قوة العمل المواطنة في سنة ٢٠٠٠ في كل منها إلى ٥٠ بالمائة في الامارات و٥٢ بالمائة في قطر و ٦١ بالمائة في الكويت ، وذلك تصاعداً من النسبة المتدنية لقوة العمل المواطنة السائدة في بداية الثمانينات والبالغة ١٣,٩ بالمائة في الامارات و١٥,٨ بالمائة في قطر و ٢١,٥ بالمائة في الكويت . أما الدول التي تمثل قوة العمل المواطنة فيها معدلاً عالياً نسبياً في بداية الثمانينات فإن زيادة اعتمادها على قوة العمل المواطنة سوف يصل إلى حد مرض في عام ٢٠٠٠ مقارنة ببداية الثمانينات ، حيث سوف تصل نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل في البحرين إلى ٨٥ بالمائة بعد أن كانت ٤١,٦ بالمائة ، وفي عمان ٨٦,٢ بالمائة بعد أن كانت ٤٦,٧ بالمائة ، وفي المملكة سوف تصل نسبة مساهمة المواطنين في قوة العمل إلى ٩٠,٦ بالمائة بعد أن كانت ٤٧,١ بالمائة .

وإلى جانب ما سبق تفصيله من أهداف كمية عامة في مجال تخفيض قوة العمل الوافدة فإن هناك حاجة إلى تحديد أهداف كمية أخرى في مجال تركيب قوة العمل بشكل عام (ذكور واناث) ، اضافة إلى تركيب قوة العمل الوافدة من حيث تحديد حد أدنى لمساهمة قوة العمل العربية في اجمالي قوة العمل الوافدة (٥٠ بالمائة) في البداية على مستوى المنطقة والقطر والقطاع والمنشأة ، وكذلك وضع ضوابط صارمة على نوعية العمالة الوافدة وهويتها الثقافية حسب اعتبارات كل حالة ، اضافة إلى تعيين حد أدنى متصاعد من نسبة العمالة المواطنة في كل نشاط اقتصادي أو اجتماعي . هذا كله إلى جانب العديد من الأهداف النوعية المتغيرة

بتغير أوضاع المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يجب أن تكون جزءاً من أهداف برنامج الاعتماد على قوة العمل المواطنة ومنهاج تنفيذه .

٢ ـ تحديد السياسات وتطوير الآليات ذات الفاعلية

إن تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للسياسة السكانية بما يسمح بالاعتماد على قوة العمل المواطنة يتطلب الالتزام بسياسات فرعية مترابطة على مستوى المنطقة وعلى مستوى القطر والمنشأة يتم بمقتضاها تخفيض تدريجي واع لحجم العمالة الوافدة وتعديل تركيبها الراهن وتحسين نوعيتها . وبين هذه السياسات تبرز الثلاث التالية : الأولى : سياسة تعبئة كل القوى العاملة المواطنة ، والتخطيط الواقعي من أجل رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي نتيجة للقضاء على البطالة الظاهرة بكافة أشكالها . والثانية : الحد من احتياجات القوى العاملة ، وهذا يقتضي القضاء على مظاهر التضخم الوظيفي والبطالة المقنعة ، ويقتضي معالجة ظاهرة العمالة الهامشية في قطاع الخدمات الأهلية وقطاع تجارة التجزئة وقطاع الخدمات غير الأساسية في القطاع العام والقطاع الخاص . هذا اضافة إلى تحسين نوعية ادارة النشاطات وتوظيف التقنيات الأكثر ملاءمة لأوضاع المنطقة واستجابة لمعالجة الخلل السكاني فيها . والثالثة : الاحلال ، احلال المرأة مكان الرجل حيثما أمكن دون حاجة إلى المبالغة والتطرف ، واحلال قوة العمل المواطنة مكان قوة العمل الوافدة ، واحلال قوة العمل العربية مكان قوة العمل الأجنبية ، وأخيراً احلال العمالة النوعية من الوافدين مكان العمالة الكمية منهم .

وربما يكون من الضروري التأكيد على أن النجاح في تحقيق هذه السياسات قد يتطلب في بعض الأحيان سياسة تعويضات معقولة ، تكون تكلفتها المجتمعية أقل من تكلفة استمرار الوضع الراهن ، خاصة تعويض الأفراد من الوافدين والمواطنين الذين سيؤدي العمل بهذه السياسة إلى الاضرار بحقوقهم المشروعة ، كما أن تطبيق هذه السياسة قد يجعلهم في وضع سيىء لم يكونوا هم المسؤولين عنه . والتعويض في مثل هذه الحالة ، على الرغم مما قد يرد عليه من اعتراضات ، يمثل أكثر الاجراءات عملية ، ويسمح بالتخلص من الاشكاليات ذات الطبيعة المعقدة ، في فترة زمنية قصيرة نسبياً ، دون أن يترك آثاراً خارجية وداخلية ، أو يسبب من الضغوط ما يستوجب تراجع المنطقة عن تطبيق سياستها السكانية .

ويتطلب أمر تخفيض حجم العمالة الوافدة تدريجياً وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها ، تحليل أوضاعها وتحديد الأسباب التي أدت إلى تدفقها بالحجم والتركيب والنوعية الراهنة ، تمهيداً لادراك كيفية عمل آليتها والتمكن من السيطرة على هذه الآلية ، واصلاح عملها بما يسمح بتحقيق أهداف السياسة السكانية البديلة . وهذا الاصلاح يتطلب التحكم في حجم الانفاق العام والخاص وتغيير تركيبها بموجب سياسة مالية ذات ابعاد ورؤية تنموية . كما يتطلب إحكاماً متزامناً لضوابط الهجرة ، انطلاقاً من ضرورة قدرة هذه الضوابط ومرونتها على التكيف مع مقتضيات الوصول إلى الأهداف الكمية والنوعية المحددة للسياسة السكانية .

وهذا يقتضي أيضاً تحسين نوعية قيود الاستقدام ووضوحها من أجل سهولة تطبيقها والحيلولة دون جمودها وتحولها إلى قيود من التحكم الاداري يتيح مجالاً للاستثناءات والمجاملات ، الأمر الذي يضر بقناعة ذوي العلاقة ، ويقلل من مصداقية ضوابط الهجرة ، ويشجع التحايل عليها ، والدخول من الثغرات التي لا يخلو منها اجراء إذا ما افتقد الحرص على تطبيق روح القانون . وإلى جانب تحسين نوعية قيود الاستقدام تبرز أهمية وجود الروادع الذاتية لدى الجهات المستقدمة للعمالة الوافدة من أجل أحكام ضوابط الهجرة . ومن هذه الضوابط الذاتية يتميز رادع تحميل صاحب العمل مباشرة التكلفة المباشرة وغير المباشرة للعمالة الوافدة التي يحتاجها ، بالمنطقية والعدالة والوضوح .

وإلى جانب ذلك فإن تخفيض حجم العمالة الوافدة يتطلب أيضاً زيادة الاستفادة من قوة العمل المواطنة ، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر شروط كافية من أجل تعبئتها واعدادها الاعداد الكافي ، وتحفيزها من أجل العمل المنتج والتوجه إلى أكثر القطاعات حاجة إلى جهودها . ويتطلب الحد من احتياجات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة بشكل عام عن طريق تحسين ادارتها وتطوير تقنيات العمل . وهذا يتطلب أن يكون معيار الحاجة إلى القوى العاملة والمصادر المتاحة لتوفير هذه العمالة معياراً رئيساً في تقرير مدى جدوى اقامة المشروع أو تشجيع النشاط أو اقرار وجه الانفاق ، اضافة إلى جدواه الاقتصادية وتكلفته المالية . باعتبار أن جدوى الوصول إلى تحقيق تركيب سكاني متجانس في المدى الطويل له من الأهمية ما قد يفوق اعتبارات الجدوى الاقتصادية أو الاعتبارات السياسية والاجتماعية الآنية . ويجب أن يشمل الاهتمام باحتياجات العمالة ومصادر توفيرها مراحل تشغيل المشروعات واحتياجات صيانتها اضافة إلى احتياجات انشائها .

وأخيراً فإن الدور الذي يلعبه متخذ القرار يمثل اكثر الأدوار فاعلية لذلك فإنه لا بد من التأكيد على رفع مهارة متخذ القرار على جميع المستويات من أجل تنمية قدرته على الحد من تدفق العمالة الوافدة . كما يجب الاهتمام بتوجيهات متخذ القرار وزيادة وعيه بأهمية دوره في معالجة مسألة الخلل السكاني . وتتطلب أهمية تنسيق جهود متخذي القرار وتمكينهم من القيام بالدور المنتظر منهم وجود ادارة مركزية ، مرتبطة بأعلى سلطة تنفيذية تكون مهمتها التوجيه والتنسيق والمتابعة والتقويم المنظم لمدى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية لبرنامج تحقيق الاعتماد التدريجي على قوة العمل المواطنة .

ثالثاً : اخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

إن التصدي لأوجه الخلل التي أفرزها نمط النمو الراهن يتطلب مراجعة عاجلة لسياسة الانفاق العام وتقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجم الانفاق الحكومي وأوجه تخصيصه

ومصادر تمويله . فالنظرة الراهنة إلى وظيفة جانب النفقات في الميزانيات العامة لدول المنطقة والمعايير التي تحكم تخصيص هذه النفقات تحتاج إلى اعادة تعريف وتحديد لوظيفة الميزانية العامة والمعايير التي تحكم تخصيصها في ضوء دور الميزانية العامة في التنمية ، وضرورة ربط حجم النفقات العامة وأوجه تخصيصها ومصادر تمويلها باعتبارات الجدوى الاقتصادية بمعناها الشامل وأثر الانفاق العام على نظام الحوافز والتوجهات التنموية ، وهذا الاخضاع يتطلب برنامج اصلاح جوهري للميزانيات العامة يهتم بجانب الشكل والموضوع في هذه الميزانيات . فمن حيث الشكل تحتاج ميزانيات دول المنطقة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة المتعلقة بأساليب اعداد الميزانيات ومتابعة انفاقها وتقويم ادائها في ضوء وظيفة الميزانية العامة والاعتبارات التي يجب أن تحكم حجمها وأوجه تخصيصها وأولويات التخصيص في ضوء طبيعة ومصادر تمويلها واعباء ذلك التمويل . ومن حيث الموضوع يتطلب برنامج الاصلاح اعادة النظر في التأثيرات السلبية التي كرستها سياسات الدعم الحكومي المبالغ فيه ، وما أدت إليه من بلورة نظام للحوافز على مستوى الافراد والمنشآت أدى إلى توجيه خاطىء للموارد البشرية والمادية المتاحة ، وأخل بنسق القيم الاجتماعية ، وأضعف قيم العمل والانتاج والمسؤولية المجتمعية تجاه المال العام وتجاه المجتمع ، مما يهدد بانحراف جهود المجتمع وتباعدها عن متطلبات التنمية في المستقبل . هذا اضافة للآثار السلبية المتعددة التي سبقت الاشارة إليها والتي يمكن اعتبارها آثاراً جانبية لسياسة الانفاق العام .

كما ان اصلاح الميزانية العامة من حيث الموضوع يتطلب اعادة النظر بشكل جوهري في مصادر تمويل الميزانية العامة ، والتمييز بين الايرادات الرأسمالية والايرادات الجارية لهذه الميزانية ، واتباع الأسس والمبادىء الاقتصادية التي يجب أن تحكم الايرادات الرأسمالية للميزانية . واصلاح هذا الجانب يقتضي التحوّل التدريجي المخطط من أجل موازنة الميزانية العامة في عام ٢٠٠٠ ، بحيث يتم الاعتماد في تمويل النفقات العامة - الجارية والتحويلية والانشائية - على القدرة الضريبية للاقتصاد الوطني دون حاجة إلى استخدام عائدات النفط لسد عجز الايرادات غير النفطية عن مقابلة احتياجات الانفاق العام .

وهذا التدرج يتطلب وقفاً فورياً لنمو حجم النفقات العامة ، لا سيما الجارية منها والتحويلية ، وتخفيض نصيب الفرد منها من معدله الحالي والذي يبلغ أضعاف المعدل الذي وصل إليه أي مجتمع (أربعة أضعاف متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام في الدول الصناعية المتقدمة)[(٦)] . ويتم هذا بترشيد الانفاق في اطار تكامل المنطقة وتوحيد الكثير من النشاطات والمؤسسات والسياسات العامة ، والانطلاق من ضرورة أخذ اقتصاديات الانفاق العام في الحسبان . وهذا يتطلب التحوّل التدريجي من دعم شبه شامل وغير محدد الغرض لأسعار الطاقة والخدمات والسلع التي تنتجها المرافق والمنافع العامة ومشروعات البنية التحتية

(٦) جاسم السعدون ، « الفوائض النفطية ، » ورقة قدمت إلى : جمعية الاجتماعيين ، الكويت ، نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

إلى تحميل المستفيدين من هذه الخدمات التكاليف الفعلية لها ، مع تحميل نصيب أكبر للاستهلاك ـ ولا سيما المفرط منه ـ لحساب تخفيض معقول ومجد لقطاعات الانتاج بعد التأكد من قدرتها في المدى الطويل على تحمل كامل هذه التكاليف .

وهذا يقتضي بالدرجة الأولى التحوّل من استخدام عائدات النفط لتمويل الميزانية إلى تنمية نظامٍ للضرائب ، لا سيما الضرائب والرسوم المباشرة ، من أجل تمويل احتياجات الانفاق بشكل عادل وكل هذا يؤدي إلى معالجة الكثير من الآثار الجانبية وتخفيض التكلفة المجتمعية لعملية التنمية والاحتفاظ بمقومات التماسك والتكافل الاجتماعي .

رابعاً : اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها

إن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود ادارة لها ، وادارة التنمية تشمل جميع قطاعات الادارة ابتداء من الادارة السياسية إلى الادارة العامة إلى ادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص . وتأكيده هنا أن جميع هذه القطاعات الادارية تحتاج إلى جهود اصلاح مكثفة ، وتنمية ادارية مستمرة من أجل ايجاد نوعية الادارة القادرة على بدء عملية التنمية المنشودة . لذلك فإن اصلاح قطاعات الادارة الراهنة وتنميتها يجب أن يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الأكثر الحاحاً في استراتيجية التنمية والتكامل نتيجة لما تعكسه الادارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية ونوعيتها . فإذا كانت التنمية بحق « قضية إرادة » و « مسألة إدارة » فإن التعبير الحقيقي عن ارادة التنمية يتمثل في نوعية الادارة التي توجدها . ويتطلب اصلاح الادارة وتنميتها تحديداً للوظائف التي يجب أن تؤديها الادارة البديلة وتوصيف خصائصها ، ومن ثم استشراف ملامح الاصلاح والتنمية الادارية المطلوبة .

١ ـ وظيفة ادارة التنمية وخصائصها

إن جوهر وظيفة ادارة التنمية يتمثل في خلق آلية التنمية والاحتفاظ بها من أجل تحقيق التحولات النوعية والتغييرات الكمية التي تتطلبها عملية التنمية بشكل دائم . وآلية التنمية لا تعدو أن تكون المحصلة السلوكية للأفراد والمنشآت التي تسمح للمجتمع بتعبئة كل موارده واطلاق طاقاته وتنمية قدراته وتكييف ابنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يسمح له القيام بعملية التنمية المنشودة . ويمكن الاشارة إلى عدد من المؤشرات التي يعتبر وجود الحد الأدنى منها مجتمعة دليلاً على وجود آلية سليمة للتنمية تسمح بدفع عمليتها في اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية . ومن أبرز هذه المؤشرات المقومات الستة التالية :

أ ـ تزايد درجة الارتباط بين كل من الجهد والانتاجية وبين المكافأة .

ب ـ اطراد تحسن فعالية وتزايد ايجابية نظام الحوافز من أجل تعبئة كل الموارد المتاحة وترشيد استخدامها وتوجيهها بشكل استراتيجي يعبر عن التزام بأولويات التنمية .

ج ـ انتظام التوسع الدائم في القدرة الاستيعابية في ثلاثة مجالات رئيسية : **أولها** : استيعاب الاستثمارات المجدية والضرورية لاستمرار عملية التنمية ؛ **وثانيها** : استيعاب المعرفة ونمو القدرة الذاتية على استنباط التقنية الملائمة لاحتياجات المجتمع ؛ **وثالثها** : استيعاب التغييرات وادراك المستجدات وما تطرحه من تحديات .

د ـ استقرار القدرة المجتمعية على تحقيق تصاعد دائم في كفاءة الأداء وتزايد منتظم في معدلات الانتاجية .

هـ ـ تحسين نوعية المشاركة بكل ابعادها وتزايد درجاتها وترسيخ الضمانات اللازمة ، وتوفير المزيد من الوسائل والأدوات التي تسمح بتزايد مجالات ممارستها والتمتع بثمراتها .

و ـ توفير البيئة وترسيخ الشروط التي تؤكد على ضرورة وجود الأمان وانتشار العدل وتكافؤ الفرص وتسمح بالتالي بتزايد شعور الانتماء للمجتمع والولاء للوطن .

ولعل قيام ادارة التنمية بجوهر وظيفتها المتمثل في ايجاد آلية التنمية يتطلب توفير عدد من الخصائص المشتركة في جميع قطاعات الادارة ووحداتها . إن ادارة التنمية هي أسلوب في الأداء الاداري يعبر عن رؤية تنموية ويعتمد على قطاعات الادارة ووحداتها كافة . ويجب أن يتم استيعاب هذا الأسلوب وتمثل فلسفته من قبل قطاعات الادارة ووحداتها كافة . وهذا يقتضي تنمية خصائص مشتركة وتعميم وجود هذه الخصائص على مستوى كل وحدة ادارية وكل قطاع من قطاعات الادارة من أجل رفع الأداء المجتمعي وضمان توجهاته باعتبار الأداء المجتمعي محصلة نهائية لأداء جميع قطاعات الادارة ووحداتها .

وتتمثل أهم الخصائص الواجب ترسيخها ، في مؤسسات الادارة السياسية وفي أجهزة الادارة العامة وفي مشروعات القطاع العام والخاص ، في الخصائص التالية :

ـ الانطلاق من أهمية اجتذاب الكوادر القيادية ، والتأكيد على ضرورة ايجاد أسلوب موضوعي يتم بموجبه اختيارها وتدرجها ومكافأتها . بالاضافة إلى ضرورة القيام بتعبئة الكوادر الادارية والفنية وتهيئتها من أجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة عملية التنمية ، وذلك عن طريق التركيز على الاعداد والتحفيز والارتفاع بحس المسؤولية المهنية في ظل الانتماء والولاء المجتمعي .

ـ القدرة على وضع استراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بادارة نشاطه ، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الاستراتيجية .

ـ ايجاد القدرة الفنية من أجل القيام بالتخطيط الاستراتيجي والاطلاع بمهمات التوجيه والتنفيذ والمتابعة والتقويم .

ـ المساهمة في بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب

المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة ، أو امتلاك المهارة اللازمة من أجل اختيار الملائم من جهات الاختصاص .

ـ العمل الجاد الصبور والصادق من أجل خلق الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع الذين تقع مهمات ادارته على عاتقهم أو يتأثر عملهم به أو يؤثر عليه .

ـ التأكيد على أهمية ايجاد وتكثيف نظام ايجابي للحوافز المادية والمعنوية ، يعتمد على توظيف الدوافع والروادع الملائمة والكافية من أجل توجيه الجهود وفقاً لمقتضيات أداء الدور التنموي المطلوب من ادارة الوحدة انجازه ، بالقدر الذي يؤكد التزام نشاط الوحدة والقطاع والمجتمع بأداء الوظيفة الاجتماعية .

٢ ـ ملامح الاصلاح والتنمية الادارية المطلوبين

يتطلب اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها من أجل تحولها إلى ادارة للتنمية : اعادة النظر في وظائف الادارة الراهنة وتوجهاتها . ـ اعادة النظر في هيكل البنيان الاداري وعلاقات قطاعاته ـ النظر إلى الاصلاح والتنمية الادارية باعتبارهما عمليتين مستمرتين .

أ ـ اعادة النظر في وظائف الادارة الراهنة وتوجهاتها

على القيادة السياسية أن تعيد النظر في الوظائف التي تؤديها الادارة الراهنة في ضوء ضرورة قيام هذه الادارة بوظائف ادارة التنمية . إن اقتناع القيادة السياسية بأهمية هذه المراجعة واستعدادها لتبني برنامج الاصلاح الشامل الذي يوجه الادارة ويلزم قطاعاتها بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية يمثل دون شك المدخل الفعال لايجاد ادارة للتنمية في أقطار المنطقة .

إن الادارة الراهنة باعتبارها امتداداً للادارة التقليدية البسيطة التي تطورت في فترة ما قبل النفط والتي أثر على كفاءة أدائها وتوجهاتها وضع الوفرة النقدية التي اتسعت هذه الادارة وتضخمت أجهزتها وتشكل سلوكها في ضوء معطياتها ، ليست بقادرة على القيام بمهمات ادارة التنمية . إن معطيات الوفرة النقدية والطبيعة الريعية لدخل النفط في ظل غياب استراتيجية للتنمية ذات أهداف قابلة للقياس وفي ظل ضعف الارتباط بين الشروط اللازمة لتحقيق المصلحة الذاتية وتحقيق المصلحة المجتمعية ، أدت إلى تأرجح توجهات الادارة الراهنة وغموض وظائفها . إن هذا التأرجح والغموض أديا إلى عدم تحديد الأهداف ومن ثم افتقار مؤشرات الأداء لدلالتها وسمحا لكل قطاعات الادارة ووحداتها أن تتهرب من ضرورة التزامها بأداء دورها في التنمية . إن وظيفة الادارة الراهنة تبدو للملاحظ المدقق أنها انفاق لعائدات النفط وتوزيع لها أو احتفاظ بفوائضها أو محاولة للحصول على النصيب الوافر منها ، أكثر منها استخدام أمثل لموارد المجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية . [إن مهمة الادارة

الراهنة تبدو أنها مساعدة الناس بشكل مباشر وغير متكافىء ودعم مداخيلهم ، أكثر منها توجه من أجل خلق القدرات وتوفير البيئة وتهيئة الانسان واطلاق طاقاته من أجل التكفل بمساعدة نفسه] . لقد أصبحت وظيفة الادارة الراهنة ايجاد وظائف وتشجيع نشاطات غير ذات جدوى تنموية نتج عنها بطالة مقنّعة وأنشطة طفيلية واستهلاك غير منتج لموارد المجتمع المادية والبشرية . هذا فضلاً عما أدى إليه غموض وظيفة الادارة الراهنة وتأرجح توجهاتها من أوجه خلل ومعوقات اضافية ـ أشير إليها في مواضع أخرى ـ تسببت في هدر الموارد وضياع الجهود وانحراف السلوك وأصبحت تشكل محددات على مستقبل التنمية فضلاً عما تؤدي إليه من تأخير لبدء عمليتها .

ولعل هذا كله يقتضي اعادة النظر في طبيعة الوظائف التي تؤديها الادارة الراهنة في ضوء الحاجة إلى تمكينها من ايجاد آلية التنمية المطلوبة واصلاح توجهات قطاعاتها وترسيخ خصائص ادارة التنمية في نسيج بناء وحداتها .

ب ـ اعادة النظر في البنيان الاداري وعلاقاته

يحتاج البنيان الاداري الراهن وطبيعة العلاقات بين قطاعاته إلى اعادة نظر في ضوء الحاجة إلى تمكين الادارة من القيام بمهمات ادارة التنمية وأداء وظيفتها . إن البناء الراهن تضخم بشكل عشوائي غير متوازن نتيجة لتضخم قطاع الادارة العامة وترهل أجهزتها . بينما لم تتطور مؤسسات الادارة السياسية ولم يتم تنمية هذه الادارة بالقدر الذي يسمح لها بتحديد أهداف المجتمع وتوجيه موارده وطاقاته بمقتضى سياسات واستراتيجيات ذات اطار من التشريعات الكافية .

هذا بينما تراجعت أهمية المشروعات وأصبح قطاع المشروعات قطاعاً تابعاً خاضعاً مستسلماً لتدخلات أجهزة الادارة العامة في شؤونه الداخلية انسجاماً مع اتكاله عليها وتطفله على الموارد المتاحة لها من أجل دعم نشاطه غير الاقتصادي وتحمل نتائج ادارته المحمية تحت مظلة تدخلات البيروقراطية .

لقد تكوّن البناء الاداري الراهن واستمر تضخمه غير المتوازن نتيجة لتكفل الريع المتأتي من استنضاب الثروة النفطية بتغطية عيوب الادارة وتمويل عجزها . لذلك فإن اعادة النظر في مدى كفاية مؤسسات البنيان الراهن وكفاءته ومدى سلامة العلاقات بين قطاعاته ، وبين وحدات كل منها وفعاليتها في ضوء الحاجة إلى ايجاد ادارة للتنمية ، أمر لا تحتاج أهميته إلى كثير من التأكيد .

والبنيان الاداري البديل كما يبين الشكل رقم (١) يرتكز على ثلاثة قطاعات أساسية ويؤكد على ضرورة وجود ثلاثة مستويات من الادارة ذات وظائف مختلفة ، يكمل كل منها وظيفة القطاع الآخر دون أن يحتويه أو يخل بمتطلبات أدائه .

شكل رقم (١)

هيكل ادارة التنمية والعلاقات الرئيسية بين قطاعاتها

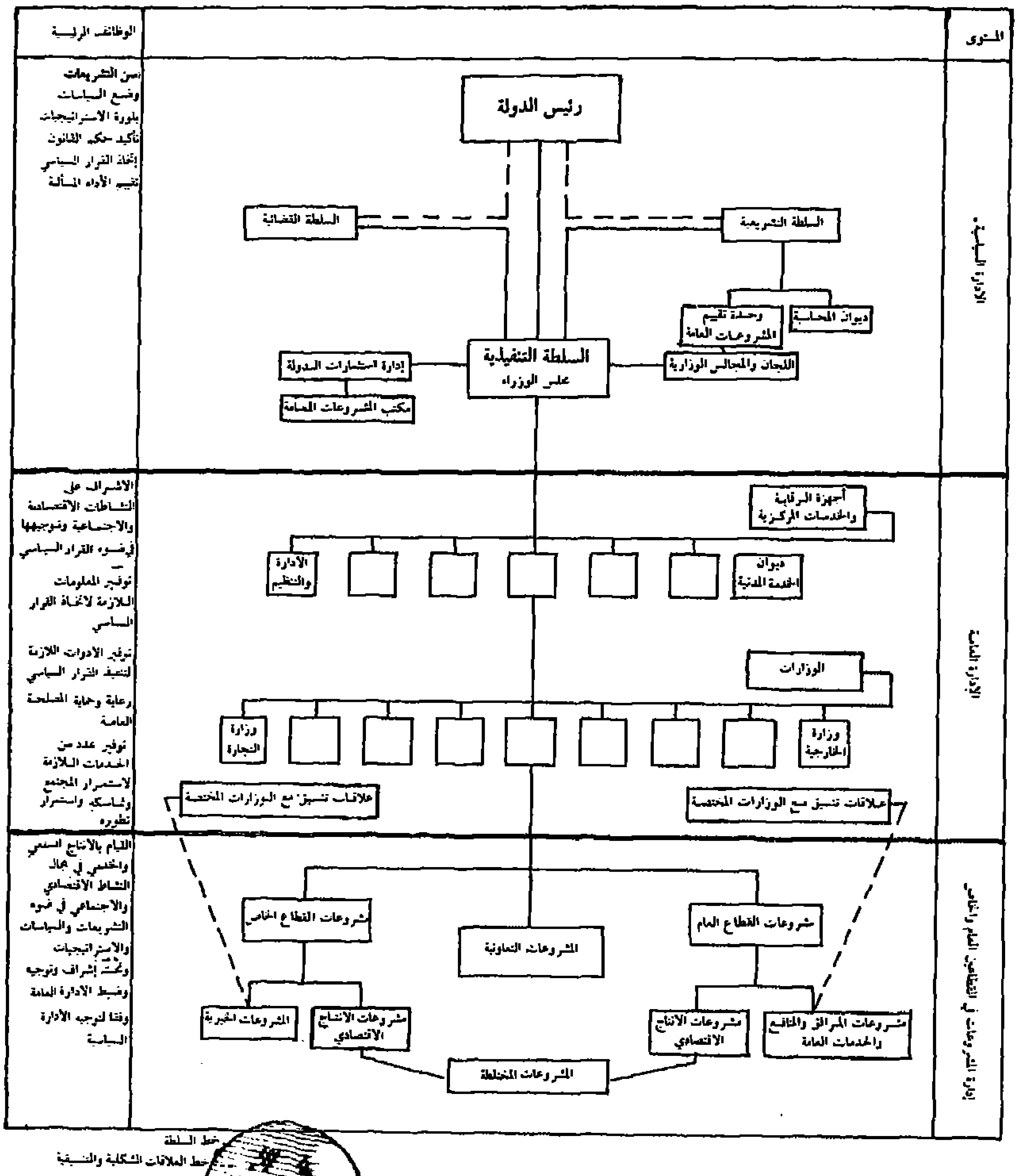

...ral Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

(١) قطاع الادارة السياسية الذي يقوم بدور حاسم في ادارة التنمية ، وتتوقف سلامة القطاعات الأخرى وفعاليتها على سلامته وفعاليته . ويتكون هذا القطاع من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية التي تتكون بدورها من رئيس الدولة ومجلس الوزراء . ولهذا القطاع مهمات جوهرية لا بد من أن تتم تأديتها في العادة من قبل مؤسساته المختلفة . فالسلطة التنفيذية مناط بها اتخاذ القرار السياسي الذي يجب أن يعبر عن سياسات تمت بلورتها واستراتيجيات تم تبنيها ضمن اطار من التشريعات والمساءلة من قبل السلطة التشريعية وامكانية ضبط من السلطة القضائية . في حين تتحدد مهمات السلطة التشريعية في سن التشريعات والاشراف على القرار السياسي وتأكيد انطلاقه من التزام باجتماعية الهدف ، الأمر الذي يسمح بترشيد القرار السياسي واخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة، ويتيح نطاقاً أوسع للمشاركة ويسمح بامكانية أكبر من حيث التزام المجتمع بتوفير متطلبات تنفيذ القرار السياسي . وأخيراً فإن السلطة القضائية مناط بها تأكيد حكم القانون ، وضرورة تمثله نصاً وروحاً من قبل الأفراد والجماعات فضلاً عن تأكيد الالتزام به من جانب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وقطاع الادارة العامة وقطاع المشروعات .

(٢) قطاع الادارة العامة الذي يعول عليه في توفير الأدوات اللازمة لتطبيق القرار السياسي ، وتوفير الوسائل الملائمة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ هذا القرار . هذا فضلاً عن ضرورة قيام الادارة العامه بمهمات تنفيذية من حيث التأكد من رعاية المصلحة العامة وحمايتها من خلال اضطلاع أجهزتها المختلفة بمهمات حفظ النظام والأمن والدفاع عن الوطن ، وقيامها بالمحافظة على الثروة الطبيعية وترشيد استخدام الموارد المتاحة ، إلى جانب رعاية الضعفاء وحماية البيئة وتوفير عدد من الخدمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية اللازمة لاستقرار المجتمع وتماسكه عبر مسيرته التنموية وتطوره الحضاري .

ويجب أن تنطلق الادارة العامة من أجل أداء وظيفتها من منطلق التزامها بتحقيق كفاءة الأداء المجتمعي ، وتختص في ضوء القرار السياسي وما ينبثق عنه من تشريعات وسياسات واستراتيجيات شاملة بمهمة وضع الخطط وتبني البرامج وصياغة السياسات والاستراتيجيات واقتراح التشريعات فضلاً عن وضع النظم واللوائح وتطبيق الاجراءات التي تسمح لها بالقيام بمهمة التخطيط الاستراتيجي ، ومتابعة الأداء وتقويمه .

ويجب أن تقوم الادارة العامة بوظيفتها الاشرافية على نشاطات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية كافةً ، من خلال توجيه وتحفيز وضبط ادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص دون أن تتدخل في ادارة المشروعات أو تخل بمتطلبات استقلالها الاداري وحرية اتخاذ ادارتها للقرار في ضوء مسؤوليتها تجاه من يمثل المالك وتجاه الادارة العامة .

إن الادارة العامة في اقتصاد مختلط لا يجوز لها أن تفرق بين مشروعات الانتاج

الاقتصادي ذات الملكية العامة أو الخاصة ، وإنما يجب عليها أن تتعامل معها من المنطلق نفسه وعلى الأسس نفسها في ظل ضرورة تمكين قطاع مشروعات الانتاج الاقتصادي القيام بمهمة الانتاج الاقتصادي . إن ما يجب أن تتأكد من وجوده الادارة العامة بالنسبة للمشروعات في القطاعين العام والخاص يتمثل في الزام ادارتها بأداء الوظيفة الاجتماعية لمشروعات الانتاج الاقتصادي . اما ما يتعلق بممارسة رقابة المالك على مشروعات الانتاج الاقتصادي في القطاع العام فإنها يجب أن تكون من حق مجلس الوزراء بأكمله باعتباره السلطة السياسية التنفيذية التي لا يجوز لها تجيير هذا الحق للأجهزة البيروقراطية في الادارة العامة التي تختلف طبيعة وظيفتها وتتباين أساليب ممارستها للادارة عما تتطلبه مشروعات الانتاج الاقتصادي من أسلوب وتوجه اداري . وعلى مجلس الوزراء ، وفقاً لمسؤوليته الجماعية ، أن يقوم بتعيين مجلس أعلى لادارة كل مشروع ، والقيام باختيار أعضائه والتركيز على تقويم أداء هذه المجالس ومساءلتها في ضوء نتائج الأداء . إن دور الوزارة والوزير يجب أن يتمثل فقط في توجيه هذه المشروعات العامة وتحفيزها وضبطها وفقاً لدور الادارة العامة في رعاية المصلحة العامة وحمايتها ، اسوة بالدور الذي يجب أن تمارسه الوزارة بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص ، دون تدخل في كيفية ادارة المشروعات العامة أو خلق وضع تختلط فيه الأدوار التي يجب على كل من قطاعات الادارة أن يؤديها .

أما دور الادارة العامة في ادارة مشروعات المرافق والمنافع العامة فإنه يجب ألا يختلف كثيرا عن دورها في ادارة مشروعات الانتاج الاقتصادي في القطاع العام . ولعل الاختلاف الوحيد يجب أن لا يتعدى حق الوزارة المختصة في تعيين ممثل لها في مجلس الادارة العليا تحقيقا لامكانية التنسيق بين دور هذه المشروعات ودور الوزارة المعنية باعتبار أن مشروعات المرافق والمنافع العامة لها دور مباشر في تنفيذ السياسة العامة ، وقد تكون هناك ضرورة لدعم ايراداتها من الميزانية العامة مقابل الزامها ببيع انتاجها بأسعار تقل عن السعر الاقتصادي له .

وإلى جانب فصل ادارة المشروعات العامة عن الادارة العامة فإنه قد يكون من المجدي التمييز بين الخدمات الأساسية ذات الطبيعة الشاملة والخدمات ذات الطبيعة المحلية ، من أجل تركيز جهود الادارة العامة على الخدمات الشاملة ، تاركة الخدمات ذات الطبيعة المحلية إلى أجهزة الحكم المحلي والبلديات تحت إشراف المجالس البلدية المنتجة والتي يجب أن يأتي تمويلها مباشرة من المنتفعين من خدماتها ، اضافة إلى ما يستحب أن تقدمه الميزانية العامة للدولة من منح ومعونات .

واخيرا فإن ممارسة الادارة العامة لوظيفة الضمان الاجتماعي يجب أن تتم من خلال الأجهزة الخاصة بها (المعونات الاجتماعية ـ صناديق التقاعد) وألا تستمر الادارة العامة في ممارستها عن طريق توظيف كل مواطن في الادارة العامة أو المشروعات العامة على الرغم من عدم وجود حاجة ضرورية إلى عمله أو كفاية مهاراته للقيام بالوظيفة التي يتم تعيينه عليها . إن مثل هذا التحول في اعتبارات التوظيف الحكومي سوف يسمح بمعالجة التضخم ويخفف

من عدد الموظفين في الادارة العامة ويتيح مجالا لرفع نوعيتهم عندما يكون القيام بالوظيفة العامة تكليفاً مجتمعياً مبنياً على القدرة الحقيقية للفرد ، على أن ينال الموظف ما يستحق على عمله من مكافأة مادية ومعنوية .

إن تقليص نطاق مسؤولية الادارة العامة وتركيز وظيفتها وفصل ادارة النشاطات التي يمكن أن تفصل منها سوف يسمح بوجود ادارة عامة صغيرة الحجم مركزة لجهود استراتيجية التوجه ملائمة للقيام بدورها في التنمية انطلاقا من تكامله مع ادوار القطاعات الأخرى ، وتعضيدها دون تسلط على قطاعات المشروعات أو تسخير من قبل الادارة السياسية . إن العلاقة بين مؤسسات الادارة السياسية وأجهزة الادارة العامة يجب أن تحكمها معايير ، وأن تلتزم القيادة السياسية بخط واضح عند تعاملها مع البيروقراطية وأن تحرص البيروقراطية على ايقاف التدخل في اختصاصاتها . كما أن عليها أن تلتزم المعايير نفسها ومنطلقات السلوك عند تعاملها مع ادارة المشروعات في القطاع العام والخاص . إنها ادارة ذات رسالة وانتماء مهني وكرامة لا يجوز التطاول عليها ، في الوقت الذي يجب أن تنطلق في اداء وظيفتها من خدمة المجتمع وليس من الرغبة في التسلط عليه .

(٣) قطاع ادارة المشروعات ويتكون من مشروعات الانتاج الاقتصادي في القطاع العام والخاص وقطاع المشروعات المختلطة والمشروعات التعاونية إلى جانب قطاع مشروعات المرافق والمنافع العامة وقطاع المشروعات الخيرية . وتتمثل وظيفة هذا القطاع في القيام بالانتاج السلعي والخدمي لتلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية . ومن أبرز مهمات هذا القطاع توليد الدخل وخلق الفائض الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الأساسية وخلق فرص العمل المنتج الكريم من خلال التزام ادارة المشروع بتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المتاحة له ، عن طريق توظيفها فيما يعود على المجتمع بالفائدة ويحقق له مردوداً صافياً يفوق التكلفة المجتمعية لاستهلاك هذه الموارد المتاحة . إن دور ادارة المشروعات في ادارة التنمية يتمثل في القيام بالانتاج في ضوء متطلبات المجتمع كما يعبر عنها القرار السياسي وفقاً لما تخلقه الادارة العامة من معطيات يتم بموجبها تخصيص الموارد وايجاد الحوافز وضبط التجاوزات .

وعلى ادارة المشروعات في القطاع العام والخاص مسؤولية مجتمعية وواجب مهني يجب أن لا تطغى عليها تبعيتها لمالك المشروع . فهي مسؤولة عن القيام بترسيخ خصائص ادارة التنمية في ادارة المشروع ، وهي مسؤولة عن توليد نصيبها من المؤشرات التي تعبر عن وجود مقومات ادارة التنمية وتسمح بتدعيم محصلة السلوك المجتمعي باتجاه توليد آلية التنمية . إن ادارة المشروعات مسألة مهنية تحتاج إلى حماية مجتمعية حتى تقوم بوظيفتها الاجتماعية .

ج ـ اصلاح قطاعات الادارة وتنميتها بشكل دائم

لا بد لجهود الاصلاح في ضوء الحاجة إلى ايجاد ادارة للتنمية من أن تشمل الادارة

السياسية والادارة العامة وادارة المشروعات . ولا بد أن يكون لمثل هذا الاصلاح مدخلان متلازمان ، أولهما مدخل جذري عن طريق التنمية الثقافية الاجتماعية ، وثانيهما مدخل عملي عن طريق التنمية السياسية الادارية . يمثل الأول منهما الاطار الاوسع للاصلاح الشامل ، ويهدف إلى تغيير المفاهيم والقيم وتقويم السلوك في ضوء متطلبات استمرار عملية التنمية الشاملة باعتبارها عملية حضارية . ويتم الاصلاح من خلال التوظيف المجتمعي الواعي لمؤسسات التربية والتعليم ، والثقافة والاعلام ، ومؤسسات المشاركة واتخاذ القرار السياسي والمهني والفئوي ، من أجل التأثير على أسس التنشئة الاجتماعية ، ونوعية شخصية الانسان ومنطلقات سلوكه الاجتماعي . ويتمثل المدخل الثاني في جهود الاصلاح السياسي الاداري العاجل الذي ينطلق من توفر الارادة السياسية ، وقدرتها على بلورة الحد الأدنى من الارادة المجتمعية للتنمية ، ومن ثم العمل التدريجي ذو التوجه الاستراتيجي في ظل محددات الواقع ، من أجل ايجاد أقصى حد ممكن من الاصلاح الاداري السياسي ، ومواصلة العمل الدؤوب من أجل تصاعد القدرة على تحقيق المزيد من أوجه الاصلاح في ضوء تزايد قوة ارادة التنمية ، تعبيراً عن النضج الثقافي الاجتماعي الذي يشهده المجتمع .

ويجب أن يتمثل الهدف الاستراتيجي للاصلاح السياسي الاداري العاجل المطلوب في خلق آلية التنمية التي يتطلب ايجادها توليد معطيات تتوجه بموجبها جهود المجتمع وتتزايد قدراته وتطلق طاقاته . ولعل المدخل إلى توليد هذه المعطيات يتمثل أساساً في ترسيخ خصائص ادارة التنمية التي سبقت الاشارة اليها خلال جهود الاصلاح والتنمية الادارية في جميع قطاعات الادارة والوحدات المكونة لكل منها . إن ترسيخ هذه الخصائص وتوليد مقومات آلية التنمية تمثل شروطاً لوجود ادارة للتنمية ، وهي في الوقت نفسه تمثل الاهداف العاجلة التي يجب أن تتوجه اليها جهود اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها من أجل ايجاد ادارة للتنمية .

ولعل الجدير بالتأكيد في سياق الحاجة إلى ايجاد ادارة للتنمية أن جهود الاصلاح والتنمية الادارية المرافقة لها يجب أن تصبح ركناً رئيساً من اركان العملية الادارية . كما يجب أن تحتل منظماتها مكانا بارزا في البناء التنظيمي لادارة التنمية ، وفي الهيكل التنظيمي لكل قطاع وكل وحدة من وحداته . إن عملية التنمية باعتبارها عملية مستمرة متصاعدة الاداء ينتج عنها تغييرات نوعية وتحولات هيكلية وتراكمات كمية تخلق طلباً متزايداً على ادارة التنمية ، تحتاج تلبيته إلى توافر قاعدة وطنية من الاحصاءات والمعلومات مع وجود القدرة الذاتية على التعامل مع هذه المعلومات ومع ما يمكن الحصول عليه من معلومات وبيانات من الخارج بالوسائل الحديثة(٧) . كما تحتاج عملية التنمية إلى تعبئة قوى بشرية متزايدة معدة ومدربة ، وتحتاج أيضاً إلى تطوير نظم وتنظيمات وايجاد منظمات قادرة على حمل الاعباء الجديدة المتزايدة ، كما يستلزم وجود تشريعات ولوائح واجراءات عمل وتقنيات ادارية ملائمة هذا فضلا عن حاجة

---

(٧) ملاحظات د . اسماعيل صبري عبد الله على مسودة الدراسة .

ادارة التنمية إلى ترسيخ المعطيات التي تزيد من تماسك قطاعاتها ووحداتها بعقلية المنهج ، وتزيد التزامها باجتماعية الهدف . إن تمكين ادارة التنمية من القيام بكل هذه المهمات الجوهرية يتطلب مواصلة دائمة ومتصاعدة لجهود الاصلاح والتنمية الادارية اللازمة لتحقيقه .

وبالاضافة إلى جانب أهمية استعداد القيادة السياسية لاعادة النظر في وظيفة الادارة الراهنة وتوجهاتها واعادة النظر في هيكل البنيان الاداري وعلاقاته تبرز أهمية تبني مسألة اصلاح الادارة وتنميتها باعتبار أن مثل هذا الاصلاح والتنمية أمر يلزم وجوده بشكل عضوي ومتواصل في ادارة التنمية . ولعل التعبير عن توفير هذا البعد من ابعاد برنامج الاصلاح السياسي الاداري الشامل يكون أوضح إذا تم ايجاد هيئة عليا للاصلاح الشامل تعبر عن ارادة تنموية ، وتمتلك القدرة اللازمة لاتخاذ القرار الملائم والقدرة على متابعة تنفيذه ، وتتمتع بالتمثيل المعبر عن مشاركة واسعة لقطاعات الادارة ، فضلا عن وجود امكانيات وقدرات فنية لديها ، تسمح لها تبني سياسات عملية وبلورة استراتيجية شاملة وقطاعية من أجل تحقيق الاصلاح والتنمية الادارية المطلوبة لايجاد ادارة التنمية واستمرارها .

خامساً : بناء قاعدة اقتصادية بديلة

إن بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط يمثل احدى غايات استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة . وإذا كانت الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لا تسمح باستكمال بناء هذه القاعدة البديلة فان الشروع في البناء واجراء التحولات اللازمة لوضع الأسس السليمة لذلك وتكثيف الجهود من أجل تنمية مصادر انتاج اقتصادي جديد غير مدعوم ، يجب أن تمثل هدفاً مركزياً من اهداف هذه الاستراتيجية .

وسوف يتم ، فيما يلي ، تحديد وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة ، والتطرق إلى الاهداف المرحلية لجهود بناء هذه القاعدة البديلة ، ومن ثم استشراف المداخل المتاحة من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة ، والكافية من اجل امتصاص الاستثمارات اللازمة لبناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

١ ـ وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة للنفط

إن وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة تتحدد في خلق نشاط اقتصادي محلي تتكامل فيه القطاعات وتتشابك الوحدات ، يرتكز على مقومات دائمة متجددة ، ليحل ذلك محل الضروري من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يولدها قطاع انتاج النفط وتحتاجها المتطلبات الاقتصادية الجديدة . وهذا يتطلب ايجاد مصادر انتاج اقتصادي جديدة ومتنوعة ، سلعية وخدمية ، في مجال الانتاج المباشر ومجال الانتاج غير المباشر ، في القطاع العام والقطاع الخاص تكون قادرة في مجملها على تحقيق الوظائف الاقتصادية التالية :

أ ـ ايجاد فرص عمل منتج وكريم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة باستمرار .

ب ـ انتاج متطلبات اشباع حاجات السكان الاساسية في ظل السعي إلى تحسين نوعية الحياة وتصاعد مستوياتها ، سواء كان ذلك عن طريق انتاج السلع والخدمات اللازمة مباشرة ، أو عن طريق زيادة القدرة على تصدير سلع وخدمات تتميز المنطقة فيها بميزات نسبية (عدا النفط) بالقدر الذي يسمح للمنطقة ضمان مصادر الاستيراد ، اضافة إلى توفير القدرة على تمويل استيراد ما ينقصها من سلع وخدمات لازمة لاشباع احتياجاتها الضرورية .

ج ـ توفير مصادر بديلة ومضمونة للدخل ، ويشمل هذا على وجه الخصوص الناتج المحلي الاجمالي وايرادات الميزانية العامة وايرادات الميزان التجاري .

د ـ توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة .

هـ ـ تمكين القاعدة الاقتصادية البديلة من تدعيم نفسها ذاتياً ، وادامة قدرتها على أداء وظائفها عن طريق استمرار تكيفها مع المتغيرات الجديدة في التقنية ونمط الانتاج ، بالقدر الذي يسمح لها بتصاعد كفاءة الاداء وتزايد معدلات الانتاجية بشكل نسبي مقارن .

ولعل ضرورة توسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي البديل وتنويع مصادره تبدو أكثر الحاحاً إذا ما أخذنا في الاعتبار : طبيعة القاعدة الاقتصادية الراهنة وملاحظة دور الريع النفطي فيها ، وخطورة الاعتماد على الاستثمارات الخارجية وملاحظة اقتصاديات الانتاج المحلي الراهن :

(١) الطبيعة الريعية للقاعدة الاقتصادية الراهنة ، وتبرز هذه الطبيعة باعتبارها مصدر خطر اقتصادي يجب وعيه وادراك ابعاده . إن مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي الراهن في المنطقة هو وليد الريع النفطي . واستمرار هذا النشاط يعتمد بشكل خطر على فرضية استمرار تدفق عائدات النفط . وهذه العائدات لا تعدو أن تكون في معظمها ريعاً اقتصادياً لثروة ناضبة ، مهما اختلفنا حول طول فترة انتاجها ، فإننا مجمعون على أنها سوف تنضب في يوم ما .

هذا فضلا عن كون هذا الريع المتأتي من صادرات النفط هو ريع خارجي ناتج عن وجود طلب عالمي على النفط لدى دول قوية ومتطورة تقنياً ، الأمر الذي يجعل تلك الدول مهتمة دائما بتطوير مصادر بديلة تحل محل الكثير من استخدامات النفط . وإلى جانب ذلك كله فان الريع النفطي مهدد بالاضمحلال التدريجي نتيجة لتصاعد تكاليف انتاج النفط في المنطقة .

(٢) خطورة الاعتماد على الاستثمارات الخارجية ، إن الاعتماد على الاستثمارات

الخارجية باعتبارها بديلا للنفط يتضمن خطورة لا تقل عن الخطورة المتضمنة في الاعتماد على ريع النفط . وتكمن هذه الخطورة في وجود تلك الاستثمارات خارج نطاق السيادة الوطنية ، ووقوعها تحت سيطرة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول المضيفة . إنها في الحقيقة استثمارات تحف بها المخاطر المالية والتجارية ، فضلا عن توقع تزايد هذه المخاطر ، اضافة إلى مخاطر قانونية وسياسية اخرى ، ينتظر بروزها عندما يرتفع حجم هذه الاستثمارات الخارجية في أي بلد مضيف ، ومن ثم تزايد أعبائها على ميزان مدفوعاته ، في وقت لا ينتظر أن يكون فيه لدى دول المنطقة فائض مالي يستحق التشجيع من قبل البلدان المضيفة .

إن الوصول إلى مثل هذا الوضع المنتظر سوف يضيق الخناق على امكانية استفادة المنطقة من استثماراتها الخارجية ، وسوف يعرض سلامة هذه الاستثمارات للخطر عندما يجد البلد المضيف أن ضمان سلامة هذه الاستثمارات لا يخدم مصلحته الوطنية ، وإنما يؤثر على فرصته التنموية ، نتيجة لما يتطلبه ضمان سلامة هذه الاستثمارات من تحويل للموارد من البلد المضيف إلى دول المنطقة .

وتبدو سلبيات الاعتماد على الاستثمارات الخارجية بشكل واضح إذا أخذنا في الاعتبار إن الهدف من بناء القاعدة الاقتصادية الوطنية يتجاوز مسألة تحقيق ربح تجاري ، باعتبار أن الهدف كما سبق تأكيده يتمثل في خلق نشاط اقتصادي قادر على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان .

لذلك فان المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الخارجية ، والتي سوف تتزايد مع الزمن ، يجب أن تؤدي إلى تحجيم دور هذه الاستثمارات والنظر اليها بأنها احتياطيات استثمارية خارجية مؤقتة ، سوف تعاد إلى المنطقة من أجل استثمارها في عملية البناء الداخلي ، بعد أن يتم حل اختناقات الطاقة الاستيعابية المنتجة ، وتوفير الشروط التي تسمح لها بامتصاص هذه الارصدة ، اضافة لما يجب استثماره في مشروعات انتاج اقتصادي من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

إن خطورة الاعتماد على الاستثمارات الخارجية باعتبارها بديلا للنفط قضية يجب أن يعيها الجميع ، ويجب الحيلولة دون امكانية خلقها شعوراً كاذباً بالأمان يؤدي إلى تشتت وضعف الجهود الموجهة لعملية البناء الداخلي أو يبعثر الموجود منها .

(٣) الوضع الاقتصادي الحقيقي لمشروعات الانتاج الراهن ، إن الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل القيام باستثمارات اقتصادية من وجهة نظر المجتمع ، تبدو اكثر الحاحا عندما نتفحص حقيقة اقتصاديات مشروعات الانتاج المباشر في القطاعين العام والخاص . إن معظم المشروعات الراهنة في قطاع الخدمات التجارية والزراعية وحتى الصناعات التحويلية لم تقم على أسس اقتصادية قادرة على ضمان استمرار تدفق انتاجها من السلع والخدمات في معزل عن استمرار الدعم الجاري الممول من ريع صادرات النفط . ومثل هذه المشروعات في حقيقة

أمرها ليست مشروعات انتاج اقتصادي من وجهة نظر المجتمع ، على الرغم من تحقيق بعضها للارباح التجارية نتيجة لوجود الدعم الجاري أو الحماية وحق الافضلية . وهذه المشروعات ليست المشروعات المعوّل عليها من أجل ارساء أسس القاعدة الاقتصادية البديلة .

إن مشروعات الانتاج التي تتطلبها عملية بناء القاعدة الاقتصادية البديلة يجب أن تكون مشروعات انتاج اقتصادي حقيقي قادرة في المدى البعيد على الاستمرار في الانتاج دون حاجة إلى دعم من عائدات النفط ، وانما على عكس ذلك يجب أن تكون في مجموعها قادرة على تحمل عبء ضريبي من أجل تمويل عجز نشاطات الانتاج غير المباشر من مرافق ومنافع وتسهيلات عامة ، فضلا عن توفير احتياجات تمويل استثماراتها المتجددة .

٢ ـ الأهداف المرحلية لجهود بناء القاعدة البديلة

إن جهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة لا بد أن تتوجه بموجب أهداف كمية ونوعية مرحلية . وتتمثل الاهداف الكمية في التالي[٨] :

أ ـ تخفيض الاعتماد على النفط . وهذا كما سبقت الاشارة اليه يتضمن تخفيض مساهمة النفط في الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ إلى ما لا يتجاوز ٢٥ بالمائة ، وتخفيض مساهمة ايرادات صادرات النفط إلى ما لا يتجاوز ٤٠ بالمائة من ايرادات الميزان التجاري ، فضلا عن الوصول بالايرادات غير النفطية للميزانية العامة إلى ما يكفي لسد احتياجات النفقات الجارية والتحويلية والنفقات الانشائية للميزانية العامة .

ب ـ الاحتفاظ بمتوسط الاستهلاك الفردي عام ٢٠٠٠ قريباً من مستواه الحقيقي لعام ١٩٨٠ والبالغ حوالي ٦٠٠٠ دولار للفرد . وتخفيض متوسط الدخل الحقيقي للفرد عام ٢٠٠٠ إلى ما لا يتجاوز ١٢,٥٠٠ دولار من المستوى الخيالي الذي وصل اليه عام ١٩٨٠ والبالغ حوالي ١٥٠٠٠ دولار ، أو ما يعادل حوالي مرة ونصف متوسط الدخل في الدول الصناعية المتقدمة . ومما يجب تأكيده أن متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن الاستهلاك سوف يظل عام ٢٠٠٠ بين أعلى المعدلات في العالم ، نتيجة لأن النفط سيظل يساهم بحوالي ٢٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي . ولعل تعديل السياسات المتعلقة بتوزيع الدخل تجعل من هذا الانخفاض في المتوسط وسيلة لتحسين نوعية الحياة ، لما يؤدي اليه من ترشيد للاستهلاك الترفي وتحول إلى الاستهلاك المنتج .

ج ـ استثمار ٧٠ مليار دولار بالسعر الحقيقي لعام ١٩٨٣ سنوياً في المتوسط، في استثمارات محلية مباشرة وغير مباشرة من قبل القطاعين العام والخاص تدر في مجملها عائداً حقيقيا على الاستثمار لا يقل عن ١ بالمائة سنويا ، من أجل التمكن من بناء قاعدة اقتصادية بديلة في الوقت الذي تشرف فيه الثروة النفطية على النضوب .

---

(٨) لمزيد من الايضاح والتفصيل ، انظر : الملحق الاحصائي رقم (١) .

وإلى جانب هذه الاهداف الكمية التي يمكن تحديدها ، فان هناك عددا من الاهداف الكمية والنوعية التي يصعب تحديدها في الوقت الحاضر ، وإن كان عرضها لا يعدو أن يكون تمكيناً للنشاط الاقتصادي الجديد والبديل للنفط من تحقيق قدر اكبر من وظائف القاعدة الاقتصادية البديلة ، فضلاً عن الاهداف المتعلقة بنوعية الحياة وتقليل الانكشاف على الخارج .

وتتطلب عملية تحقيق الاهداف الكمية السابق تحديدها القيام بالتغيرات والتحولات الهيكلية التالية : (انظر الملحق الاحصائي رقم (١)) .

(١) الاحتفاظ بحجم انتاج من النفط في المنطقة يتراوح بين ٥ ـ ٨ مليون برميل يوميا وبمتوسط لا يزيد عن ٦,٥ مليون برميل يوميا خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ . وبافتراض احتفاظ النفط بأسعاره الحقيقية ، فان هذا المتوسط سوف يدر حوالي ٧٥ مليار دولار سنويا .

(٢) الوصول باجمالي الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار (بالاسعار الحقيقية لعام ١٩٨٣) مقارنة بناتج اجمالي بلغ ١٨٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ (السعر الجاري) ، علما بأن حجم الناتج المحلي الاجمالي يقدر أن ينخفض إلى حوالي ١٥٠ مليار دولار (السعر الحقيقي لعام ١٩٨٣) في نهاية عام ١٩٨٥ ، وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض انتاج النفط الذي بدأ مع بداية الثمانينات الأمر الذي ينتظر معه أن تنخفض مساهمة النفط في الناتج المحلي إلى ٥٠ بالمائة فقط في عام ١٩٨٥ م بعد أن كان قد وصل إلى ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٠ .

(٣) الاحتفاظ بمتوسط الدخل الحقيقي للنفط ثابتاً عند مستوى ٧٥ ملياراً سنويا ، وارتفاع الناتج المحلي إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ م سوف يؤدي إلى تخفيض مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٢٥ بالمائة فقط .

(٤) من أجل الاحتفاظ بالناتج القومي عند المستوى المطلوب يجب أن يتزايد نصيب قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة ونصيب القطاعات التوزيعية وعلى الاخص قطاعات خدمات من أجل تعويض الانخفاض النسبي لنصيب النفط الخام . وينبغي أن ترتفع مساهمة الصناعة التحويلية من حوالي ١٠ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى ٢٠ بالمائة عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو يصل في متوسطه إلى ٩,٧ بالمائة سنوياً . وكذلك ينبغي أن ترتفع مساهمة قطاع الزراعة والاسماك والثروة الحيوانية من حوالي ٢ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى ٧ بالمائة عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي يصل في متوسطه إلى ١٣,٩ بالمائة ، وأيضا يجب أن ترتفع مساهمة القطاعات التوزيعية (النقل والتجارة والمال والفنادق . . .) من ٧,٣ بالمائة عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٢٣ بالمائة عام ٢٠٠٠ وبمتوسط زيادة سنوية مقدارها ٧,٨ بالمائة . وهذه القطاعات الثلاثة ينبغي أن تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لتحل محل التراكم النسبي الذي يجب تحقيقه في مساهمة النفط .

(٥) تحقيق معدل ادخار سنوي يصل إلى حوالي ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي يتم استثمار ما يقارب نصفه سنوياً في الداخل ، من أجل تحقيق الزيادة المتواضعة المطلوب تحقيقها في الناتج المحلي الاجمالي ، على أن يتم استثمار الجزء الباقي من الادخار في الخارج مؤقتاً مع العمل على تزايد المستثمر في مشروعات التكامل العربي والاستثمارات الخارجية ذات العلاقة بتوسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة المحلية للمنطقة .

٣ ـ مدخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة

إن المنطقة تواجه تحدياً شرساً يتمثل في مسألة توسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي وتنويع مصادره . وإذا كانت المنطقة لا تنقصها القدرة المالية على الاستثمار ، ولن تنقصها هذه القدرة في العقود الثلاثة القادمة إذا ما رشّدت الاستهلاك ، فان فرص الاستثمار المحلي المجدي اقتصاديا تقل كثيرا عما يجب على المنطقة استثماره في مشروعات انتاج اقتصادي بديل للنفط . وهذا يقتضي أن تطرق المنطقة كل مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة ، وتعمل بجد من أجل توفير متطلبات ذلك بالقدر الذي يسمح باستيعاب ما تقترحه هذه الاستراتيجية من حجم استثمار محلي ، يصل في متوسطه في الفترة المتبقية من القرن الحالي إلى ٧٠ مليار دولار سنويا تكون في مجملها قادرة على أن تدر عائداً حقيقياً على الاستثمار لا يقل عن ١ بالمائة ، علماً بأن هذا القدر من الاستثمارات لا يتجاوز نصف ما يجب ادخاره سنوياً من الناتج المحلي الاجمالي(٩) .

ولعل جوهر التحدي لا يقع في امكانية انفاق رأسمالي بهذا الحجم ، فقد بلغ ما تم انفاقه على تكوين رأس المال في عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥ مليار دولار ، وانما يقع التحدي الحقيقي في استثمار هذا المبلغ في اصول انتاجية مجدية اقتصادياً ، تولد في مجموعها فائضاً اقتصاديا حقيقيا وايجابيا . وهذا ما جعل هذه الاستراتيجية تؤكد على الطاقة الاستيعابية المنتجة ، نتيجة للفهم الخاطىء لدى البعض لمفهوم الطاقة الاستيعابية ، الذي أصبح يعني في المنطقة القدرة على الانفاق بصرف النظر عن الجدوى .

ويتطلب ذلك تغيير منطلق السياسة الاقتصادية الراهنة ، ليصبح منطلق السياسة الاقتصادية الجديدة هو توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة . وهذا التوسيع لا يعدو أن يكون محصلة نهائية لوجود وتفاعل عدد من العوامل ينتج عنها تغيير في اقتصاديات المشروعات ايجابا أو سلبًا . وعلى السياسة الاقتصادية الجديدة أن تتجه إلى تنمية تلك المعطيات التي تساهم ايجابيا في تحسين اقتصاديات المشروعات ، وتسهل عملية تفاعلها ايجابيا .

---

(٩) Jalal Askari and Sheshunoff International, «The Role and Management of Current Surpluses of the Oil Producing Countries of the Arabian Peninsula,» paper presented at: Development Forum for the Oil Producing Countries in the Arabian Peninsula, 1983, pp. 20-38.

ويبرز عدد من العوامل المؤثرة على جهود توسيع الطاقة الاستيعابية في المنطقة في الوقت الراهن ، يتمثل أهمها في التالي : تقريب تكاليف عناصر الانتاج من انتاجيتها الحقيقية ـ اصلاح نظام الحوافز ـ تعبئة قوة العمل وادارتها بشكل سليم ـ كفاية مخزون رأس المال وملائمته للانتاج ـ الاستفادة من امكانية الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها ـ اخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي ـ توظيف العلاقات الاقتصادية الخارجية ، هذا فضلا عن الاهمية التي تضطلع بها جهود بناء قاعدة علمية تقنية متطورة في توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة ، اضافة إلى دور مثل هذه القاعدة في تدعيم القدرة الذاتية في جميع النواحي كما سيتم تناوله فيما بعد .

أ ـ تقريب تكاليف عناصر الانتاج من انتاجيتها الحقيقية

إن مستوى تكاليف عناصر الانتاج في المنطقة يفوق انتاجيتها الحقيقية ، الأمر الذي يشكل عقبة حقيقية أمام قيام مشروعات الانتاج الاقتصادي التي تتطلبها جهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة ، فضلا عن اخلال ذلك باقتصاديات معظم المشروعات القائمة من وجهة نظر المجتمع ، وخطورة توقف معظمها عن الانتاج في حالة توقف قدرة عائدات النفط على دعمها . وتعود هذه الظاهرة الاقتصادية الخطيرة إلى تباعد الشقة بين مستوى مكافأة عناصر الانتاج وانتاجيتها الحقيقية . إن كلا من الريع والربح والاجر قد بلغ حدا من الارتفاع لا يعبر عن انتاجية كل من هذه العناصر ، وانما أصبح دخل الارض وما في حكمها وأجر العمل وربح المنظم انعكاسا للاعتبارات الاجتماعية والسياسية التي تحكم توزيع عائدات النفط ، وأوجه تخصيصها في ضوء الوفرة النقدية وتصاعد معدلات الاستهلاك وتزايد متطلبات الفرد لمسايرة المستوى المرتفع من المعيشة بالنسبة لأقرانه .

إن هذا الوضع خلق ما يمكن تسميته ـ كما سبقت الاشارة ـ « مصيدة تكاليف الانتاج » ـ التي أصبح الخروج منها يمثل حلا لمعادلة صعبة ، نتيجة لصعوبة التوفيق بين الحاجة إلى توسيع الطاقة المنتجة وبين الاحتفاظ بالمستوى المرتفع من الدخل الراهن الذي لا علاقة له بالجهد ولا بالانتاجية الحقيقية للمجتمع . ولعل ادراك هذه الصعوبة والرغبة في تسهيل حلها في المدى البعيد يوضحان أهمية تخفيض متوسط دخل الفرد في المنطقة ، وتجميد متوسط الاستهلاك إن لم يكن تخفيضه ، هذا إلى جانب الحل السليم لمثل هذا المشكل ، والذي يتمثل في العمل على تصاعد متوسط الانتاجية والتوجه التدريجي من أجل توثيق الارتباط بين كل من مكافأة عناصر الانتاج وانتاجيتها الحقيقية

وتحقيق كل ذلك يستلزم توجها عاجلا من اجل تقريب تكاليف عناصر الانتاج من انتاجيتها الحقيقية ، ليس من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة وحسب ، بل من أجل تخفيف أثر الصدمة على المنطقة ، إذ لا مفر من وقوع هذه الصدمة عندما لا يكون هناك ريع نفطي متاح لدعم مداخيل الافراد وانتاج المشروعات .

ب ـ اصلاح جذري لنظام الحوافز

تحتاج نظم الحوافز في أقطار المنطقة إلى مراجعة جادة واصلاح جذري ، يتم بموجبه اعادة تصميم الدوافع والروادع المادية والمعنوية ، وذلك من أجل جعلها اكثر قدرة على خلق الترابط بين مصلحة الفرد والفئة والمنشأة من ناحية ، وبين متطلبات رفع الطاقة الاستيعابية المنتجة من ناحية أخرى . إن وظيفة نظام الحوافز يجب أن تنطلق من ضرورة ترشيد استخدام الموارد المتاحة والعمل على تنميتها وتعبئتها وتوجيهها وفقاً لمتطلبات رفع قدرة المنطقة على استيعاب الاستثمارات اللازمة من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ويجب من أجل ذلك البدء بتقويم نظام الحوافز السائدة في كل قطر ، وفي المنطقة بأكملها ، في ضوء اعتبارات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . ومن ثم تحديد الحوافز المغلوطة فيه والمعوقة لاداء وظيفته واستكمال الحوافز اللازمة من اجل قيامه بتوليد آلية ملائمة ، تسمح برفع معدلات الاداء وتؤدي إلى تخفيض مستويات الهدر ، وتؤكد على اجتماعية الهدف بالنسبة للافراد والمنشآت .

إن نظام الحوافز الجديد يجب أن يكون قادراً على تعبئة الجهود وتوجيهها من أجل التمكن من خلق الامكانيات ومواجهة التحديات التي تقف أمام تحقيق المنطقة لاهدافها الاستراتيجية . وهذا يتطلب اخضاع عملية اختيار الدوافع وتحديد الروادع إلى اعتبارات الدور الحاسم الذي يجب أن يتمتع به هدف بناء القاعدة الاقتصادية البديلة في استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة .

إن متخذي القرارات مطالبون بالتزام الموضوعية في ظل معيار الجدوى الاقتصادية عند تقرير الدوافع والروادع ، وعليهم أن يتحرروا من الضغوط التي تعوَّد عليها بعض الافراد والفئات والمنشآت والقطاعات ، فليس هناك ما هو أخطر على ايجابية نظام الحوافز ، من افتقاده الحس الاقتصادي أو وقوعه في دوامة الاستثناء والمحاباة المؤدية إلى خلق مؤشرات لمن يطلبون المكافأة غير مؤشرات الاداء الكفء من وجهة نظر المجتمع .

وتتطلب مسألة اصلاح نظام الحوافز اعادة النظر في الاعتبارات التي تحكم الانفاق العام ، والتمويل التنموي ، كما تحتاج إلى ايجاد الروادع القانونية والادارية والمالية اللازمة لمعالجة انحراف النشاطات عن أداء وظيفتها الاجتماعية ، هذا فضلا عن ضرورة اصلاح الحوافز المتعلقة بتعبئة واعداد وتهيئة وتوجيه الموارد البشرية ، لا سيما ما يتعلق منها بايجاد الكوادر القيادية وسلامة توجهاتها المهنية والوطنية وارادتها . ومن بين الحوافز في سياق رفع الطاقة الاستيعابية المنتجة تحتاج كل من سياسة الدعم الحكومي ومسألة النشاطات الطفيلية إلى تأكيد خاص .

(١) اعتبارات الدعم الحكومي

لا بد من دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل وجه من أوجه الدعم الحكومي ومن

ثم تقويم كل منها من حيث مدى ضرورته ومدى كفايته ، ومن حيث الآثار التي تنشأ عن وجوده في المدى القريب والبعيد . ولا بد من خلق آلية تسمح بتخفيض الدعم المتأتي من عائدات النفط تدريجيا حسب ما سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن ضرورة اعتماد نفقات الميزانية العامة على الايرادات غير النفطية المتاحة لها .

إن الدعم الحكومي عن طريق الانفاق العام يجب أن يخضع لاعتبارات اقتصاديات النفقات العامة ، كما أن الدعم الحكومي من خلال توفير التمويل الرخيص والرعاية والحماية يجب أن يخضع لاعتبارات سلامة وصحة تخصيص الموارد وتوظيف التجهيزات والتسهيلات ، بالشكل الذي يضمن استفادة نشاطات الانتاج الاقتصادي من تلك الامكانيات ويكفل توجيه الجهود بشكل استراتيجي ، يؤدي إلى معالجة الاختناقات التي تتعرض لها الطاقة الاستيعابية المنتجة ويسمح باتساعها إلى أقصى قدر ممكن ، من أجل تمكينها من استيعاب حجم الاستثمارات المطلوب تراكمها من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ولا يجوز أن تبتعد اعتبارات الدعم الحكومي ومعايير تخصيصه في مجال الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها من نشاطات الانتاج السلعي والخدمي المباشر وغير المباشر عن ضرورة قيام هذه النشاطات على أسس اقتصادية سليمة ، تمكنها أن تكون دعامة للقاعدة الاقتصادية البديلة ، ومرتكزا للبناء الاقتصادي المطلوب ايجاده ، من أجل توفير الاحتياجات الاقتصادية للسكان في عصر ما بعد النفط . إن الهدف من دعم الانتاج يجب أن يكون خلق انتاج اقتصادي من وجهة نظر المجتمع قادر على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد النفط ، ولا يجوز أن يسمح لشعارات فارغة من المحتوى الحقيقي أن تكون بديلا عن الجدوى الاقتصادية في المدى البعيد . إن قيام أي من هذه النشاطات ، التي يجب أن تمثل مرتكز القاعدة الاقتصادية البديلة ، على مجرد وجود الدعم وافتراض استمرار تدفقه يمثل عبئا على اقتصاد المستقبل ولن يستطيع أن يكون عونا له . فضلا عن الآثار السلبية لمثل هذا الدعم في تخصيص الموارد بشكل خاطىء وفي ارتفاع تكاليف الانتاج وقتل الكثير من فرص الاستثمار .

كما أن اعتبارات دعم مداخيل الافراد ودعم مستوى استهلاك غير العاجزين منهم من أجل توفير مستوى معيشي مرغوب اجتماعيا أو سياسيا في ضوء الغنى الآني لاقطار المنطقة ، يجب أن لا يطغى أو يتعارض مع اعتبارات ضرورة تعبئتهم واعدادهم وتوجيههم من أجل القيام بمهمات الانتاج واكتساب المهارات واستيعاب المعرفة واستنباط التقنية التي يتوقف عليها مستقبلهم الاقتصادي ، عندما لا يكون هناك ريع من النفط يكفي لسد العجز الملحوظ في الوقت الحاضر بين انتاجية الافراد ومداخيلهم .

(٢) تقييد النشاطات الطفيلية

إن النشاطات الطفيلية لا بد من ردعها حفاظا على الجهود والموارد التي تجتذبها مثل هذه النشاطات وحماية لمجالات الاستثمار الاقتصادي المجدي من وجهة نظر المجتمع من المنافسة

غير المتكافئة والدوافع الضارة . إن نشاطات مثل نشاط احتكار ملكية الأراضي والمضاربة بأسعارها والمضاربة بالأسهم واحتكار الوكالات التجارية وتجيير الاسم والنفوذ التجاري للشركات والافراد الوافدين الراغبين في التجارة والعمل في الصناعة والزراعة والمقاولات ، فضلا عن تمثيل الشركات العالمية الكبرى التي يتركز عملها مع القطاع العام ، كلها نشاطات يجب اعادة النظر فيها على ضوء آثارها السلبية في مجال جهود توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة .

إن تحجيم هذه النشاطات وتخفيض ربحها إلى أقصى حد ممكن أمر لازم من أجل توجيه المستثمرين في القطاع الخاص إلى الاستثمار الاقتصادي المجدي من وجهة نظر المجتمع ، عندما يجدون أن العائد على الاستثمار في النشاطات الطفيلية غير كاف لجذبهم ، وإن مراكزهم الاقتصادية لن تتدعم ولن تتأكد مكانتهم الاجتماعية إلا من خلال توجيه طاقاتهم إلى النشاطات الاقتصادية المطلوبة من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . إن استمرار وجود النشاطات الطفيلية سوف يؤدي إلى انحراف الجهود وخلق الحوافز المغلوطة التي توجه الموارد النادرة بشكل خاطىء ، وتخلق روحاً من الارتزاق لدى المواطنين والوافدين وتوجهاً نحو الكسب السهل والسريع ، وغير المشروع أحيانا ، وذلك من خلال توظيف ادوات السياسة المالية الملائمة والكافية للحد من النشاطات الطفيلية .

والمنطقة في ضوء شحة المنظمين الاقتصاديين والكوادر الرائدة ، وحاجتها الماسة إلى تنمية هذه الكوادر وتوجيه جهود المتاح منها نحو القيام بالاستثمار الاقتصادي المنتج ، عليها أن تتعامل بحزم مع النشاطات الطفيلية وأن تعمل على محاربتها عن طريق القيود القانونية والادارية وعن طريق فرض الضرائب والرسوم الكفيلة بقطف الارباح المتأتية منها لصالح المجتمع فضلا عن فرض الرسوم الكفيلة بمحاربة الاحتكار وما ينشأ عنه تعطيل الموارد المتاحة للمجتمع . وعلى المنطقة أن توجد أدوات فعالة للسياسة المالية ، وأن توظفها من أجل تدعيم النشاطات المنتجة من وجهة نظر المجتمع ، في الوقت الذي تُقيد فيه النشاطات المتطفلة على تلك النشاطات الجادة والمجدية ، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بنسق القيم الاجتماعية والتركيز على قيم العمل المنتج ، والاستثمار الطويل المدى وغير ذلك من القيم المعنوية التي تعمل على توثيق الارتباط بين مكافأة المستثمر في المجتمع ومدى التزامه بأداء الوظيفة الاجتماعية للاستثمار .

ج ـ تعبئة قوة العمل وادارتها بشكل سليم

إذا كان توفير فرص عمل منتج وكريم يمثل أحد الاهداف المركزية للقاعدة الاقتصادية البديلة كما سبق تأكيده ، فان أهم مرتكزات تلك القاعدة البديلة يجب أن يكون قوة العمل المحلية . وهذا يقتضي أن تحتل عملية تعبئة قوة العمل المحلية وادارتها بشكل سليم ما تستحقه من اهتمام باعتبارها هدفا ووسيلة من أجل معالجة احد اصعب محددات الطاقة

الاستيعابية المنتجة التي تتطلبها جهود بناء القاعدة الانتاجية البديلة . إن ذلك يقتضي تعبئة قوة العمل المتاحة ويقتضي تدريبها وصقل مهاراتها بواسطة التطوير المستمر ، وادارتها بشكل علمي سليم من أجل استيعاب أعدادها المتزايدة في الاعمال المنتجة ، وفرز الكوادر الفنية والرائدة من بين عناصرها المتميزة .

إن المنطقة تستقبل اعداداً متزايدة من الشباب حيث تنمو قوة العمل المحلية بمعدل ٤٠ بالمائة كل خمس سنوات ، وتكاد تتضاعف كل عشر سنوات ، وينتظر أن يرتفع حجمها الكلي من ١,٨ مليون في بداية الثمانينات إلى حوالي ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ كما سبقت الاشارة إلى ذلك بالتفصيل . ومن هنا يجب على المنطقة أن تعبىء هذه القوة وتعدها وتوجهها من أجل معالجة احدى أهم عقبات التنمية المتمثلة في شبه انسحاب قوة العمل المحلي من مجالات الاعمال الاكثر علاقة بمتطلبات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة ، نتيجة لعدم ملاءمة مهارات قوة العمل المواطنة لتلك الاعمال ، ونتيجة لسوء ادارتها بشكل عام ، وافتقار ادارات الافراد في القطاعين العام والخاص لشروط الخدمة السليمة ، ونقص مهاراتها الفنية من حيث تبني التقنيات الادارية المتعارف عليها في ادارة شؤون الافراد ، وعجزها عن جذب قوة العمل المناسبة وتطويرها وتحفيزها والاحتفاظ بها .

واضافة لما سيرد ذكره من ضرورة تنمية الموارد البشرية عن طريق التربية والتعليم بعد ارتباط نظامها باحتياجات التنمية ، وما سوف يتم التطرق له من ضرورة تنمية الانسان بصورة شاملة ، وعلى الاخص اجتماعيا وثقافيا عن طريق التنمية الثقافية الاجتماعية ، فان ادارة شؤون الافراد في القطاعين العام والخاص يمكن أن تقوم بدور رئيس مكمل ، من أجل تنمية الموارد البشرية التي تبلغ سن العمل ، وتعبئة المتاح منها . ومن المؤسف حقا أن دور ادارات شؤون الافراد ودواوين الخدمة يكاد أن يكون منسيا ، الأمر الذي تتضح نتائجه في تردي مستوى الرضى الوظيفي وتدني درجة الانضباط وافتقاد الولاء المهني ، اضافة إلى انخفاض الانتاجية وتدهور معدلات الاداء .

ولعل المدخل إلى معالجة هذه العقبة الكأداء يتطلب اعادة نظر جذرية في كفاءة وأساليب تعبئة قوة العمل المحلية ، ومدى كفاية الجهود المبذولة من أجل تدريبها وتطويرها المهني المستمر ، فضلا عن اصلاح ادارة شؤون الافراد في القطاعين العام والخاص .

(١) تعبئة قوة العمل المحلية

وتبرز مسألة عدم الحاجة الاقتصادية والاجتماعية للعمل باعتبارها المسؤولة عن البطالة الظاهرة ، والتي يمكن اعتبارها مسؤولة عن انسحاب عدد كبير من قوة العمل المحتملة . وإلى جانبها فان ظاهرة التضخم الوظيفي وما أدت اليه من بطالة مقنّعة تعتبر مسؤولة عن هدر معظم ما هو متاح شكلياً من قوة عمل تكتظ بها أجهزة الادارة العامة . ولعل معالجة البطالة الظاهرة والمقنّعة عن طريق معالجة الاسباب المتمثلة في سهولة الحصول على متطلبات الحياة

دون عمل ، وكذلك سياسة التوظيف الحكومي ، كفيل بإعادة انسان المنطقة إلى موقعه في الانتاج ، وقادر على صيانة قيمة العمل وكرامة العاملين . وإلى جانب ذلك فان البطالة الاجتماعية المفروضة على من تسمح لهم ظروفهم الاسرية بالعمل من الاناث ، تعتبر مسؤولة عن تدني نسبة المشاركة في المنطقة حيث لم تتجاوز بالنسبة للمواطنين ٢٠ بالمائة مقارنة بما يقارب ٣٠ بالمائة بالنسبة لمعظم الاقطار العربية(١٠) .

والدعوة إلى أهمية عمل المرأة يجب أن تؤخذ في ضوء أهمية دور الأم في الأسرة وتنشئة الاجيال ، ويجب أن تكون بعيدة كل البعد عن تقليد المجتمعات الغربية ذات الثقافة المختلفة . إلا أنها مع ذلك يجب أن تنطلق من النظرة البناءة إلى دور المرأة في العمل المنتج أيا كان مجاله ، في ضوء حقها الاجتماعي في الاختيار دون تزمت ، ودون حط من قدر المرأة .

(٢) التدريب

يجب أن تقوم جهود التدريب واعادة التدريب بدور استراتيجي من أجل اعادة تأهيل قوة العمل الراهنة لاعادة توزيعها ، ومعالجة أخطاء التعليم وأوجه قصوره وتباعد نوعية مخرجاته عن احتياجات قوة العمل . لذلك فان التدريب الفني والاداري يمثل استراتيجية قصيرة المدى لملاءمة المتاح من الموارد البشرية مع اكثر حاجات توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة الحاحا ، الأمر الذي يجب أن تبرز مؤسساته وتبتعد كل البعد عن وزارات التعليم وترتبط بمواقع العمل وأجهزة تحديد الاحتياجات وتخطيط قوة العمل وادارتها .

(٣) التطوير المستمر

إن المنطقة في أمس الحاجة إلى تبني اساليب التطوير المهني والقيادي المستمر لجميع العاملين ، من وقت التحاقهم بالعمل وحتى وقت تقاعدهم . إن مثل هذا الاسلوب العصري الذي أصبح مقوما جوهريا من مقومات ادارة الافراد ، يكاد أن يكون منسيا في المنطقة ، على الرغم من حاجة المنطقة إلى تبني مثل هذا الاسلوب وجعله أمرا عضويا في جهود تنمية الموارد البشرية واعدادها إلى أقصى ما تسمح به قدراتها من اعداد وتطوير . إن مثل هذا التطوير الفني والاداري يجب أن يكون المدخل لتهيئة الكوادر التي تحتاجها عملية التنمية ، ويكون النجاح في تهيئة الكوادر هو الشرط لتوليها المسؤوليات وتدرجها في مواقع القيادة . وإذا كان مثل هذا التطوير المستمر للكوادر يعتبر الوسيلة لاستيعاب التغييرات الجديدة المستمرة في التقنية والمعرفة الادارية وتوسيع المدارك ، بما يسمح للفرد تولي مهمات القيادة ، فان المنطقة إلى جانب ذلك تحتاج إلى هذا الاسلوب كوسيلة وحيدة من أجل خلق قيادات التنمية التي يمثل نقصها واحدا من اكثر محددات توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة .

---

(١٠) الكواري ، «إحصاءات السكان وقوة العمل في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط» .

إن خطورة الوصول إلى المواقع القيادية دون مرور الكادر بالحد الادنى من التطوير الفني والقيادي ودون الإلمام بمتطلبات أداء المسؤوليات الجديدة يمثل اليوم تحدياً ذو تأثير مستقبلي حاسم ، حيث يحتل الجيل الحاضر من الخريجين المواقع القيادية في المجتمع دون اعداد وتطوير وتهيئة لتسلم القيادة ، الأمر الذي سوف تعاني منه المنطقة طوال الحياة الوظيفية لهذا الجيل . وليس هناك من وسيلة غير تبني أسلوب التطوير المستمر على ضوء تقويم الاداء ، ولا يمكن أن تتجنب المنطقة اخطار تولي القيادة ممن لم يهيأ لها سوى هذه الوسيلة .

(٤) ادارة شؤون الافراد

تحتاج ادارات الافراد ودواوين الخدمة المدنية إلى اصلاح جذري يتناول موقعها في الجهاز الاداري وضرورة التصاقها مباشرة بمتخذ القرار ، فضلا عن تحديث أساليبها وتغيير نظرتها إلى طبيعة وظيفتها وتطبيق علم ادارة الافراد في مجالاتها . إن ادارة الأفراد مثل أي ادارة قطاعية أخرى عليها مسؤوليات يمكن تحديدها ، ولها صلاحيات لا يجوز الاختلاف عليها ، ولها أهداف محددة يجب أن تصل اليها . ولعل ضمان نجاح ادارة الافراد في أداء وظيفتها يتطلب أن تنظر إلى نفسها باعتبارها ادارة مهنية تتعامل مع اكثر الموارد حساسية وفعالية ، وسيلتها خلق الرضى والولاء والانضباط الوظيفي ، وهدفها زيادة الانتاجية ورفع معدلات الاداء .

(٥) ايجاد القيادات الرائدة

ولعل اكثر الفئات صعوبة في الاعداد والتهيئة من بين أفراد قوة العمل يتمثل في القيادات الرائدة (المنظمين) . وايجاد مثل هذه الكوادر في القطاعين العام والخاص يتوقف عليه مستقبل الاستثمار الاقتصادي اللازم لبناء القاعدة الاقتصادية البديلة . ولعل عملية اعداد قوة العمل وتهيئتها من الناحية الفنية والقيادية واطلاق طاقاتها وتشجيع مبادراتها الخلاقة تسمح بتنمية هذه الفئة من أجل تقدم جهود عملية التنمية وانشاء مشروعات الانتاج الاقتصادي البديل ، وايجاد ما تحتاجه من نشاطات مساعدة ومدعمة .

د ـ كفاية مخزون رأس المال وملاءمته للانتاج

تتوقف فرص بناء القاعدة الاقتصادية البديلة على مدى كفاية الادخار ومدى توجيهه من أجل تمويل مشروعات الانتاج الاقتصادي ، المباشر وغير المباشر ، الاوثق ارتباطا بالتكوين الرأسمالي والاكثر ملائمة لمستقبل المنطقة الاقتصادي . وفي ضوء حاجة المنطقة إلى ادخار ما يقارب نصف ناتجها الاجمالي السنوي من أجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة في الوقت المناسب ، يجب عليها أن تسعى إلى استيعاب معظم هذه الاستثمارات محليا مرجئة ما لا تستطيع أن تستوعبه في مشروعات انتاجية إلى الوقت الذي ترتفع فيه قدرتها الاستيعابية

المنتجة إلى ما يفوق استيعاب مخصصات الاستثمار السنوي ويسمح باعادة جزء من الاستثمارات الخارجية .

والمنطقة في ضوء أهمية ادخار نصف ناتجها القومي وامكانية ادخار ذلك مطالبة بأن تخطط عملية التكوين الرأسمالي من منطلق تعظيم تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على اتساع الطاقة الاستيعابية المنتجة بالقدر الذي يسمح بامتصاص معظم الامكانيات الاستثمارية المتاحة محليا في مشروعات انتاج مباشر وانتاج غير مباشر تكون في مجموعها قادرة على تحقيق فائض اقتصادي بمعزل عن دعم النفط . ومثل هذا التخطيط يتطلب مراعاة الامور التالية :

ـ الموازنة بين المخصص للاستثمار في مشروعات البنية الاساسية وبين المخصص للاستثمار في مشروعات الانتاج الاقتصادي المباشر بالقدر الذي يجعل من الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية معضداً لاداء مشروعات الانتاج الاقتصادي المباشر ، مما يمكنها من توليد فائض اقتصادي يكفي لتحقيق عائد ايجابي على مجمل الاصول الرأسمالية الموظفة في مشروعات البنية الاساسية وفي مشروعات الانتاج المباشر .

ـ تحقيق مزيد من الترابط بين مشروعات الانتاج غير المباشر ومشروعات الانتاج المباشر ، وتسخير الاولى من أجل خدمة الثانية من خلال اعطاء الافضلية لاحتياجات مشروعات الانتاج على احتياجات الاستهلاك غير الضرورية من حيث الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تنتجها مشروعات البنية الاساسية .

ـ تركيز استثمارات البنية الاساسية في المناطق ذات الموارد الاقتصادية القابلة للنمو في المدى البعيد وتجنب أية توجهات تؤدي إلى اقامة المراكز الحضرية أو المناطق الصناعية أو الزراعية وما تحتاجه من مشروعات بنية أساسية في المناطق التي لا تتوفر فيها الموارد والامكانيات الذاتية التي تسمح بايجاد مصادر اقتصادية ذاتية بديلة لما تتيحه عائدات النفط في الوقت الحاضر من دعم لدخل سكانها .

ـ التركيز على نوعية رأس المال المادي الذي يجري تكوينه والتأكد من ملاءمته لاحتياجات المستقبل ، وكذلك تكامل قطاعات ، وتشابك وحداته بالقدر الذي يسمح بمعالجة الاختناقات الاستثمارية ويتيح فرصاً أكبر لامكانية الاستثمار الجديد في ظل ما يتيحه حجم التكوين الرأسمالي ونوعيته من تسهيلات وتجهيزات انتاج ، فضلا عمّا يخلقه من احتياجات وطلب فعّال على منتجات المشروعات الجديدة .

ـ ترشيد عملية التكوين الرأسمالي وتغيير الأسس التي يتم بموجبها تخصيص الاستثمار بالقدر الذي يجنّب المنطقة اقامة مشروعات البنية الاساسية التي تكون احتياجات تشغيلها وتكلفة صيانتها ، في ضوء الخدمات الانتاجية التي تقدمها ، غير مبرّرة في ضوء اقتصاد المستقبل . إن الكثير من المشروعات الراهنة في مجال الاسكان الشخصي والمباني الحكومية ووسائل الترفيه على وجه الخصوص ، فضلا عن العديد من مشروعات البنية التحتية بل حتى

بعض مشروعات الانتاج المباشر ، ستكون تكلفة تشغيلها وصيانتها في المستقبل ، عندما يعاد تسعير الطاقة وتزول أوجه الدعم السهل المتاح في الوقت الحاضر ، اكبر بكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها . إن ضرورة مثل هذا الترشيد تنبثق من أهمية توجيه الموارد المتاحة ، في الوجهة التي تؤدي إلى اتساع الطاقة الاستيعابية وتخلق تراكماً رأسمالياً ملائماً لتدعيم القاعدة الاقتصادية البديلة بدلاً من أن تكون عبئاً عليها .

ـ تكثيف استفادة المنطقة من رأس المال المادي المتاح عن طريق تنسيق عملية تشغيله وخلق التشابك بين وحداته وتكامل قطاعاته على مستوى القطر والمنطقة بالقدر الذي يسمح برفع قدرته التشغيلية إلى كامل طاقته في ظل المحافظة عليه من طريق الاهتمام ببرامج الصيانة وزيادة القدرة على تطويره وتجديده ورفع كفاءة أدائه وتوجيه استخدامه نحو دعم نشاطات الانتاج .

هـ ـ زيادة الاستفادة من امكانيات الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها

يمكن للموارد الطبيعية المتاحة للمنطقة أن تلعب دوراً مهماً في توسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي وتنويع مصادره . ومن بين هذه الموارد يمكن الاشارة إلى الامكانيات التالية :

(١) استغلال الميزة النسبية التي يتيحها وجود الزيت والغاز الطبيعي

الميزة النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي فضلا عن الزيت من أجل اقامة العديد من الصناعات التي تستخدمها كمادة خام ومصدر للطاقة . وهذه الميزة النسبية لم يستفد منها بعد بالكامل إذ ما زالت المنطقة تصدر الزيت وتفكر في التوسع في تصدير الغاز بشكلهما الخام أو في أحسن الحالات منتجات مكررة أو معالجة ومفصولة . وغني عن البيان ما للزيت والغاز الطبيعي من أثر كبير إذا ما اتجهت المنطقة إلى دمجهما في الاقتصاد الوطني والاستفادة من النشاط الاقتصادي والقيمة المضافة التي يتيحها وجودهما باعتبارهما مصدراً للمواد الخام في الصناعة البتروكيماوية ومصدرا للطاقة في العديد من الصناعات ، لا سيما انتاج الكهرباء وتحلية المياه وصهر المعادن ، وغيرها من الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة . والامكانيات التي يتيحها الغاز الطبيعي نتيجة لما يسمح به من ميزة نسبية للانتاج القائم على استخدامه يمكن أن تشكل مدخلاً استراتيجياً إلى الصناعة التحويلية يسمح للمنطقة أن تبني خبرتها الصناعية وتنمي قدرتها على الادارة الصناعية والتسويق وتزيد قدرتها التقنية بالقدر الذي يسمح لها دخول حقل الصناعات الاخرى التي توجد لديها ميزة نسبية فيها في الوقت الحاضر . هذا فضلاً عما تسمح به الصناعات الاساسية مثل صناعة البتروكيماويات والتعدين وصناعة مواد البناء من فرص دخول إلى العديد من مجالات الصناعات المتوسطة والخفيفة بعد أن تتوفر المادة الخام والمنتجات الوسيطة والطاقة المناسبة فضلا عن الخبرة الصناعية والقدرة

التفاوضية في مجال تجهيز الصناعة وتصريف منتجاتها في الداخل والخارج .

وربما من المفيد التأكيد في سياق أهمية وامكانية دمج الزيت والغاز في الانتاج المحلي أن مثل هذه الاستراتيجية يجب أن تكون استراتيجية وسيطة تسهل عبور المنطقة من مرحلة الاعتماد شبه المطلق على صادرات الزيت والغاز إلى مرحلة يتم فيها توسيع قاعدة الانتاج السلعي المباشر وتنويع مصادره بدءاً بالانتاج الذي يتوفر للمنطقة ميزة نسبية من أجل القيام به . وبالتالي فان المسألة ليست الانتقال من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الصناعات التحويلية المعتمدة على وجود النفط وانما الاستفادة من الامكانيات التي اتاحها وجود الموارد النفطية إلى أقصى درجة عن طريق حقنها في نشاطات الانتاج المحلي والاستفادة من كل الفوائد التي يمكن أن يتيحها دمج الزيت والغاز بدلا من تصديرهما واستيراد العديد من المنتجات التي تدخل في انتاجها ، فضلا عمّا يضيع على المنطقة من امكانية تصدير للمواد المصنعة منها أو بواسطتها ، إلى اسواق العالم التي تستورد مثل هذه المنتجات من الدول الصناعية . بل قد يبدو من الحكمة تبني سياسة تمنع تصدير الغاز الطبيعي والمنتجات المفصولة من عملية تسييله وتوفير موارده لدعم الانتاج الاقليمي وتوفير احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام نتيجة لانخفاض الريع الاقتصادي من عملية تصديره مقارنة بالزيت والمنتجات المكررة ، على أن يتم تصدير الزيت والمنتجات المكررة ، في أضيق نطاق وحسب الجدوى الاقتصادية لعملية التصدير كما سبق تأكيده .

ومثل هذه السياسة تتطلب المحافظة على الزيت والغاز والالتزام بتقنيات الانتاج التي تسمح بأعلى معدل للاستيراد من أجل مد عمريهما إلى أقصى فترة ممكنة والتحول من تصديرهما إلى دمجهما في الانتاج الوطني والاستفادة من امكانيات التصدير التي تنشأ عن وجود الصناعات التي تقوم عليهما . إن مثل هذه السياسة اضافة لما لها من مبررات قوية قد تكون هي المخرج السليم من التأثيرات المتوقعة لاستراتيجية منظمة الطاقة الدولية الساعية إلى تخفيض احتياجات استيرادها من بلدان المنطقة تدريجيا ، وذلك عن طريق انتقال المنطقة من الاعتماد على دول منظمة الطاقة الدولية في تصدير نفطها إلى منافسة تلك الدول في اسواق المنتجات التي يدخل الزيت والغاز في تصنيعها إلى اسواق العالم الواسعة .

ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية تنمية القدرة على تخفيض تكاليف دخول اقطار المنطقة إلى الصناعات التحويلية القائمة على استخدام الزيت والغاز في الوقت الحاضر ، والتي يعود بعض منها إلى وجود الشريك الاجنبي وقدرته على قطف معظم أرباح المشروعات التي يشارك فيها أو يقوم بادارتها في شكل اتعاب للخدمات التي يقدمها للمشروع . كما يتطلب ذلك التخطيط من أجل التكامل الافقي والرأسي لتلك الصناعات على مستوى المنطقة وضمن اطار التكامل الاقتصادي العربي ، والتنسيق فيما بينها في مجال التسويق والخدمات التقنية والمشروعات المشتركة القائمة على استخدام منتجاتها . وغني عن البيان ما سيكون لنجاح هذه الاستراتيجية من أثر على توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة للمنطقة نتيجة لتعدد مجالات

الاستثمار التي تتيحها وضخامة الاستثمارات المالية المطلوب توظيفها في مثل هذه الصناعات ذات الكثافة في رأس المال . والقليلة الاحتياج لليد العاملة والتي تسمح اقتصادياتها بدفع اجور عالية وتوفير فرص عمل يمكن أن تجتذب المواطنين إلى العمل بها إذا هيئوا ووجهوا من أجل ذلك .

(٢) الاهتمام بالموارد الطبيعية غير النفطية

إلى جانب الامكانيات الضخمة التي يمكن أن تسهم مرحلياً بها الثروة النفطية ، تتمتع المنطقة بوجود موارد طبيعية متجددة وأخرى غير متجددة يمكن أن يستفاد من امكانياتها المحدودة في توسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي وتنويع مصادره . ويجب أن تحتل الموارد الطبيعية المتجددة دوراً بارزاً في تشكيل القاعدة الاقتصادية البديلة . فهذه الموارد ، على الرغم من شحّتها النسبية ، يمكن أن يزداد مستوى الاستفادة منها إذا تم ترشيد استخدامها وتقييد عملية تخصيصها في ضوء أولويات توسيع قاعدة الانتاج الاقتصادي وتنويع مصادره من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان في عصر ما بعد الاعتماد على النفط . إن مهمات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة تقتضي أن يتم توجيه هذه الموارد المتجددة وأن تنبثق معايير تخصيصها في ضوء أهميتها المستقبلية من حيث تلبية احتياجات السكان دون أن يسمح للظروف التي أوجدها وضع الوفرة المالية الراهن بأن تؤدي إلى انحراف استخدام هذه الموارد أو تؤدي إلى عدم الاهتمام بالمحافظة عليها . بل أن المنطقة مطالبة في الوقت الحاضر بتبني سياسات عاجلة من أجل المحافظة على امكانيات الموارد الطبيعية المتجددة من التلوث والتصّحر والنضوب والانقراض في ظل معطيات تزايد المشروعات الصناعية وتوسع المناطق الحضرية وفي ضوء نمط النشاط الاقتصادي والاجتماعي الراهن . وعليها أيضا أن تهتم بتنمية مصادر هذه الموارد المتجددة وزيادة امكانية عطائها وتنويعه عن طريق توظيف البحث العلمي والتطور التقني من أجل اكتشاف موارد طبيعية جديدة وتطوير أساليب انتاج اقتصادي قادر على استغلال الميزات الطبيعية التي تتيحها بيئة المنطقة ومناخها وموقعها الجغرافي . ولعل تركيز البحث العلمي والتطوير التقني على هندسة الجينات وتكنولوجيا الطاقة البديلة ، وتوظيفهما من أجل دعم عجلة التنمية الزراعية والصناعية وزيادة الانتاج المحلي منهما نتيجة لتطوير السلالات الملائمة للمنطقة وتوفير انتاج من المياه والطاقة الرخيصة ، يفتح مجالا رحبا لتنمية مصادر الموارد الطبيعية ويزيد من امكانياتها في بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

وفي الوقت الحاضر على المنطقة أن تحافظ على المتاح من مواردها الطبيعية المتجددة وأن ترشد استخدامها وتوجهه نحو تحقيق اكبر قدر من الفرص الاستثمارية المجدية . إن المنطقة مطالبة بوضع سياسات عاجلة من أجل ترشيد استخدام المياه والمحافظة على مخزون المياه الجوفية عن طريق ربط معدل الانتاج السنوي منها بمعدل متوسط الاضافة الطبيعية إلى مخزونها ، والمنطقة مطالبة أيضا بترشيد استخدام المتاح من الاراضي الصالحة للزراعة ووضع التشريعات اللازمة لمنع احتكارها وتزايد استخدامها غير الاقتصادي . وعلى المنطقة الحيلولة

دون بروز الظروف التي تؤدي إلى اهمال الحماية الزراعيــة أو تؤدي إلى ملوحة الارض الزراعية أو انجراف تربتها أو اهمال صيانة بنيتها الاساسية من آبار ومدرجات وغيرها من مكونات رأس المال . وهي مطالبة بتوفير الموارد الزراعية للانتاج الزراعي والحيواني الأجدى اقتصادياً والاكثر تعبيراً عن الاستخدام الانتاجي الأمثل للموارد الزراعية الشحيحة ، هذا فضلا عن ضرورة تنمية المراعي الطبيعية وتوفير السلالات الحيوانية التي تتلاءم مع معطيات البيئة الطبيعية . والمنطقة مطالبة أيضا بزيادة الاستفادة من الثروة البحرية وما يتيحه البحر من نشاطات انتاجية ، إن البحار المحيطة بالمنطقة والبحار القريبة منها تتيح مجالات رحبة للاستثمار الاقتصادي في مجالات استغلال الثروات البحرية وفرص السياحة والنقل البحري وغير ذلك من مجالات الانتاج السلعي والخدمي الذي كان يشكل مصدر النشاط الاقتصادي لمعظم سكان المنطقة في الماضي القريب .

و - اخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي

إن الاستثمارات الخارجية ، كما سبق التأكيد ، ليست بديلا من عملية البناء الداخلي ولا يجوز لها أن تدعي ذلك ، وانما هي أمر فرضته ظروف انتاج النفط والسرعة التي تصاعدت بها عائداته . هذا على الرغم من اعتقاد الكثيرين في الماضي بأن الاحتياطيات الخارجية سوف تمثل مصدراً لدخل المنطقة يمكنها من تلبية قدر كبير من احتياجاتها في عصر ما بعد النفط . وإذا كان مثل هذا الاعتقاد قد بدأ يثبت صعوبة الركون اليه نتيجة للمخاطر التي تعرضت لها تلك الارصدة في الماضي ، وما يتوقع أن تتعرض له بشكل متزايد في المستقبل ، فإن البعض ما زال يعتقد في جدوى الارصدة الخارجية خاصة عندما يكون البديل المتاح يتمثل في انفاقها على استهلاك جار وتكوين رأسمالي قليل الجدوى الاقتصادية .

ومما لا جدال فيه أن الارصدة الخارجية موجودة في الوقت الحاضر ويجب أن تزيد إذا كان خيار تخفيض انتاج النفط بأكثر مما اقترحته هذه الاستراتيجية أمرا غير مستحب سياسيا أو اقتصاديا ، فأن افتراض ضرورة ادخار ما يقارب نصف الناتج المحلي الاجمالي في ضوء عدم توقع اتساع الطاقة الاستيعابية المنتجةلامتصاصحجم الادخار المتاح وتقدير أقصى ما يمكن توجيهه للاستثمار المنتج بحوالي نصف المدخر ، سوف يفرض على القطاع العام والخاص في المنطقة أن يستثمر في الخارج ما يقارب ربع ناتجها المحلي في الفترة الممتدة إلى نهاية القرن .

ولعل هذا الوضع يتطلب ايجاد استراتيجية واضحة المعالم للاستثمارات الخارجية العامة التي تمثل على الرغم مما تتعرض له من مخاطر ، جزءاً من الخيار الثاني الافضل المتاح في العشرين سنة القادمة . ومنطلق هذه الاستراتيجية الجديدة يبدأ من اعتبار الارصدة الخارجية احتياطيات استثمارية لم تستطع الطاقة الاستيعابية المنتجة في المنطقة امتصاصها في الوقت الحاضر ، وهي احتياطيات يجب أن ترتفع وتنخفض تعبيراً عن مدى قدرة المنطقة على توسيع طاقتها الاستيعابية المنتجة في ضوء ضرورة ادخار ما يقارب نصف ناتجها الاجمالي إذا استمر

انتاج النفط عند متوسطه المقدر بحوالي ٦,٥ مليون برميل يومياً . وبذلك فان استراتيجية الاستثمارات الخارجية يجب أن تسعى إلى المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الاصول ، وأن توظفها في استثمارات تبعدها عن المخاطر السياسية وتتيح تعظيم عائداتها المباشرة بما يمكنها من تحقيق عائد مناسب على الاستثمار . وعلى هذه الاستراتيجية الجديدة أن تكون جزءاً من استراتيجية التنمية الداخلية تخضع بموجبها الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي .

ويقتضي تغيير النظرة إلى الاستثمارات الخارجية ، ربط ادارتها بادارة التنمية الداخلية واخضاع حجمها ونمط توظيفها وتوزيعها النوعي والجغرافي وشكل المؤسسات التي تتولى ادارتها إلى مقتضيات توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة وهذا يتطلب :

ـ توثيق العلاقة بين قطاعات الاستثمار الخارجي وقطاعات الانتاج المحلي ، وادارة الاستثمارات الخارجية من قبل ادارة موجودة فعلياً في الداخل ، مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بادارة جهود البناء الداخلي ومختلف قطاعاته بما يضمن أن يكون عمل الاستثمارات الخارجية الحقلي في مختلف أسواق وفرص الاستثمار الخارجي منطلقاً من متطلبات التكامل مع قطاعات الانتاج الداخلي ومتجهاً لحل اختناقاته المؤقتة والدائمة .

ـ الاستثمار في الصناعات والنشاطات الانتاجية الاخرى التي ترغب المنطقة في استيعاب مقومات توطينها . ومثل هذا الاستثمار ، إلى جانب فوائده المباشرة ، له فوائد كبرى غير مباشرة على اكتساب الخبرة الاستثمارية وزيادة المعرفة عن طريق المساهمة في ادارة هذه النشاطات واتاحة الفرصة لتدريب الكوادر واكتساب الخبرة التجارية والادارية اللازمة لاقامة وتشغيل هذه النشاطات المحلية .

ـ الاستفادة من الدور التكاملي الذي يمكن أن يؤدي اليه ربط الاستثمارات الخارجية للمنطقة باحتياجات استيرادها من المواد الخام والمواد الغذائية والمنتجات المصنعة ، وكذلك ربط هذه الاستثمارات بالنشاطات التي يمكن تصدير منتجات المنطقة اليها .

ومما يجب التأكيد عليه في صدد الاستثمار الخارجي للقطاعين العام والخاص ضرورة تجنب الاساليب الملتوية والتورط في الاستثمارات الخارجية غير المتكافئة المصالح بالنسبة لجميع الاطراف ، كي لا يضر ذلك بجهود البناء الداخلي وحاجة المنطقة إلى تفهم وصداقة العالم ، وخاصة دوله النامية . إن استراتيجية الاستثمار الخارجي يجب أن تبنى على أساس الوجود الدائم للمنافع المتبادلة للطرفين والحرص على كسب الصداقة الحقيقية المعبرة عن المصالح الوطنية في المدى البعيد .

ز ـ الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج

تحتاج جهود توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة إلى مزيد من توظيف العلاقات الاقتصادية . وبالاضافة إلى علاقات المنطقة الاقتصادية مع بقية الاقطار العربية التي تتم

حسب استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فان المنطقة لديها عدد من العلاقات المهمة التي يمكنها أن تستفيد منها من أجل تعضيد نشاطات الانتاج الاقتصادي الجديدة اللازمة من اجل بناء القاعدة الاقتصادية البديلة . ومن بين هذه العلاقات يبرز التالي :

(١) صادرات النفط

إن المنطقة تجد نفسها في موقف صعب عندما تجد أن حاجة مستهلكي النفط إلى صادراتها تفوق ما تقتضي اعتبارات الجدوى الاقتصادية لتصديرها . ويعود السبب في ذلك الى ضيق الطاقة الاستيعابية المنتجة لديها ، مما يدفعها إما إلى تكوين أرصدة خارجية لا ترى من مصلحتها تكوينها أو إلى انفاق عائدات التصدير على الاستهلاك الجاري إلى جانب الاستعجال في اختيار مشروعات انتاج لا تكون مجدية حقاً اعتبرناها مشروعات انتاج اقتصادي بديل للنفط .

ولعل هذا الوضع الصعب يمكن تخفيف حدته إذا ما ربطت المنطقة استعدادها بتلبية طلب المستهلكين بالقدر الذي يفوق حاجتها للاستثمار المجدي محلياً ، وبين استعداد الدول المستهلكة لمساعدة المنطقة في توسيع طاقتها الاستيعابية المنتجة بما يمكنها من استيعاب عائدات التصدير الاضافي في مشروعات انتاج اقتصادي جديد . وغني عن البيان أن الدول المستهلكة قادرة بأكثر من وسيلة وعن أكثر من طريق ان تساعد المنطقة في اطراد لتوسيع طاقتها الاستيعابية ، هذا فضلاً عن قدرتها المؤكدة في توفير فرص عادلة لاستثمار أرصدة المنطقة الخارجية وضمان سلامتها من المخاطر غير التجارية . وعلى المنطقة أن تزيد قدرتها التفاوضية وتنطلق من مصلحتها . ولعل مثل هذا التوفيق بين مصلحة مصدري النفط ومستورديه هو الضمانة الحقيقية لامدادات النفط وتوفير أسواق مستقرة له وهو الأمر الذي ينشده الطرفان .

(٢) الاتفاقيات التجارية

ويمكن للمنطقة أن توسع طاقتها الاستيعابية إذا ما وظفت حاجتها الكبيرة إلى الاستيراد بشكل يربط مصادر استيرادها بالبلدان التي يمكنها ان توفر سوقاً لمنتجات المنطقة التي ينتظر تزايدها . ولعل التفاوض مع البلدان المصدرة على مثل هذه المنافع المتبادلة يسمح للمنطقة بزيادة انتاجها من السلع والخدمات التي تتوفر لها ميزة نسبية . ومن ناحية أخرى فإن المنطقة يمكنها أن توسع طاقتها الاستيعابية المنتجة إذا ما حرصت على تنظيم وارداتها وأعادت النظر في استيراد السلع والخدمات التي يمكنها انتاجها محلياً إذا ما واجهت سياسات الاغراق التجاري وحدت من صرخات الموضة وانماط الاستهلاك المسعور .

(٣) القروض والمعونات

ولعل المنطقة في موقع ممتاز للاستفادة مما تقدمه من قروض ومساعدات للخارج إذا ما

وجهت جزءاً منها من خلال بنوك دعم الصادرات وإذا ما قدمت جزء من مساعداتها في شكل سلع وخدمات سبق تصديرها بشكل تجاري إلى الخارج أو أن قدرتها التنافسية أمر يمكن البرهنة عليه .

سادساً : بناء قاعدة علمية ـ تقنية ذاتية متطورة

تعد التقنية بما فيها تقنيات الادارة مصدراً متاحاً غير محدود الامكانيات من أجل توسيع الأوجه المختلفة للطاقة الاستيعابية التي تتطلبها عملية التنمية في جميع المجالات . وهذا المصدر يمكن تنميته باعتباره رديفاً للتنمية البشرية من أجل خلق القاعدة البشرية ـ العلمية ـ التقنية اللازمة لاستمرار عملية التنمية في المدى البعيد . والمنطقة في أمس الحاجة إلى توظيف هذه الامكانية ومطالبة بالعمل المركز من أجل تحقيق تزايد مطّرد في قدرتها الذاتية على اختيار التقنيات الملائمة واستيعاب المعرفة العلمية التي تسمح بتنمية قدرة محلية من أجل التمكن من تطويع التقنية المستخدمة واستنباط الجديد منها .

إن التقنية ، بحكم جوهرها التطبيقي وباعتبارها النشاط الذي يمثل وسيلة يسعى الانسان بواسطتها الى تغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها وتكييفها بالقدر الملبي لمتطلبات استمرار وجوده ورفع مستوى معيشته وتحسين نوعيتها ، لا بد أن تستنبط أو تطوع حسب مقتضيات البيئة المحلية وفي ضوء الهدف المنشود من عملية توظيف التقنية . لذلك فإن عمق الاحساس بالمشكلة المراد حلها ودرجة المعاناة التي تصاحب البحث عن حل لها تشكل في الواقع صلب الفكر الذي يتم في ضوئه اختيار أو تطويع أو استنباط تقنية دون أخرى ، وعلى سلامة منطلقات ذلك الفكر يتوقف مدى ملاءمة التقنية المختارة للبيئة الاجتماعية المطلوب المساعدة في حل مشكلاتها عن طريق توظيف التقنية .

إنطلاقاً من هذه الطبيعة غير المحايدة للتقنية ، وإدراكاً لاسباب الصعوبات التي تواجه تجارب استيراد التقنية في المنطقة وفي دول العالم الثالث عامة ، فإن امتلاك القدرة التقنية محلياً الذي يمثل مدخلاً من مداخل توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة ، يمثل أيضاً هدفاً ملحاً من أهداف هذه الاستراتيجية . إن امتلاك القدرة التقنية ، فضلاً عن أهميته الاقتصادية البحتة ، فإن تحقيقه سوف يمكن المنطقة من تذليل العديد من معوقات التنمية الشاملة بابعادها الاجتماعية والامنية والحضارية الى جانب تعظيمه لاثار الموارد البشرية والمادية المتاحة للتنمية الاقتصادية .

ومما يجب تأكيده أن مسألة امتلاك القدرة التقنية ليست أمراً هيناً يمكن أن تفرزه معطيات الواقع الراهن لمؤسسات العلم والتقنية . ولعل الصعوبات التي تواجه أقطار المنطقة تعبر عن أوجه القصور وتشير إلى العقبات ، وان الصعوبة التي تعانيها المنطقة في الاحتفاظ بالمستوى التقني للمشروعات التي استردت ملكيتها من الشركات المتعددة الجنسية تؤكد ذلك . ان استيعاب المعرفة العلمية وتطويع التقنية واستنباط الملائم منها ، والذي نراه أمراً

سهلاً يكاد يتم تلقائياً في الدول المتقدمة تقنياً ، هو في واقع الأمر مسألة ممتنعة على دول العالم الثالث ، ولا بد من تنمية المواهب وتكوين المهارات وتوطين الخبرات وإيجاد الأدوات وتبني النظم قبل أن يبدأ البلد النامي « فك خط » التقنية الحديثة والاقتراب من مشارفها .

وعلى المنطقة مجتمعة أن تواجه هذا التحدي التقني ، وتولي مسألة تكوين قدرة اقليمية متمكنة من استيعاب المعرفة العلمية وامتلاك القدرة على استنباط التقنية عن طريق تبني سياسة اقليمية للعلم والتقنية تكون موحدة الادارة مركزية « التخطيط » ولا مركزية « التنفيذ » تتبلور عنها استراتيجية تقنية وتنبثق منها خطط وبرامج ومشروعات اقليمية ومحلية وترتبط بها مؤسسات العلم والتقنية ومراكز الانتاج الاقتصادي والاجتماعي .

لذلك كله فإن تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية لن يكون إلا استناداً إلى قاعدة وطنية كفوءةمن القدرات العلمية ـ التقنية . ومن ثم ، يكون البدء في ترسيخ دعائم مثل هذه القاعدة هدفاً استراتيجياً ملازماً لكثير من أهداف الاستراتيجية الاخرى فالتقنية تقطع اليوم عرضاً على امتداد قطاعات النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي ، بدءاً بالصناعة والزراعة ، ومروراً بالبنى الاساسية من تشييد ومواصلات واتصالات وخدمات ، إلى التعليم والصحة والثقافة والترفيه ، وبالذات في الأمن القومي والقدرات الدفاعية الوطنية . والتفاعل المستمر والخلاق بينها وبين العلم سمة من سمات تحقيق التقدم وتأصيل جهد التنمية(*) .

ولسوف يجري هذا كله في عالم يقف الآن على مشارف مرحلة جديدة من التطور العلمي ـ التقني يتوقع لها أن تغير نمط الحياة الذي عرفناه في مرحلة تكاد أن تنقضي ، بشكل جذري بفعل عدد من التقدمات العلمية البعيدة الاثر والتي تمثل في وقت واحد فرصاً نادرة فيما يبدو لطفرات نوعية في العالم النامي للانعتاق من التبعية التقنية ، وتمثل بالقدر نفسه تهديداً خطيراً بتأصيل هذه التبعية وزيادة حدتها .

ليس اكتساب القدرة العلمية ـ التقنية أمراً مرادفاً دائماً للقدرة على الانتاج الاقتصادي . فمن الممكن تماماً أن يتم الانتاج وأن يتوفر فيض من السلع والخدمات بالاعتماد الكامل على قدرات علمية ـ تقنية خارجية لا تتعامل معها القاعدة الوطنية من موقع التكافؤ أو بحد أدنى من حرية اتخاذ القرار الوطني الملائم لاحتياجات المنطقة . ان الخبرات التاريخية ، على امتداد عدة قرون وفي مشارق الأرض ومغاربها ، تؤكد أن المجتمع أياً كانت توجهاته وأهدافه أو نظامه السياسي أو الايديولوجي ، قد كان سبيله الرئيسي دوماً لتحقيق هذه التوجهات والاهداف هو من خلال بناء قدرته العلمية ـ التقنية والتي كانت الاداة الفاعلة لاحداث التغيرات المنشودة . والمقومات والعناصر الرئيسية لهذه القدرة واحدة ، وإن اختلفت الأطر

(*) ابتداء من هذه الفقرة وحتى نهاية هذا الفصل ، اعتمد الكاتب في تحديد متطلبات هذا الهدف فكرا وتعبيراً على الدراسة القيمة التي أعدها د . اسامة الخولي مساهمة منه في توصيف هدف بناء قاعدة علمية تقنية متطورة .

التنظيمية التي توفرها من مجتمع إلى آخر باختلاف نظامه الاقتصادي أو إطاره الايديولوجي ومن الأمور المهمة والحاسمة أن يكون هناك تصور واضح تماماً ودراية راسخة واجماع وطني على المهام الرئيسية التي يراد لهذه القاعدة أن تؤديها سواء أكان هذا استجابة لحاجات ملحة على المدى القريب أو مع تعاظم قدراتها على المدى البعيد .

وتتركز مهام القاعدة العلمية ـ التقنية في خمسة امور يمكن ترتيب أولوياتها على النحو التالي :

في واقع لا مفر فيه من استيراد التقنية بكل أنواعها وفي جل مجالات الحياة تكون المهمة الأولى العاجلة هي القدرة على الانتقاء والاقتناء المناسب للتقنيات المستوردة ، أي تحقيق السيطرة الاجتماعية على التقنية التي هي ـ بحكم التعريف ـ ليست محايدة . والقدرة على الاقتناء الرشيد تقتضي توفر عدة أمور :

ـ توفر المعلومات الشاملة والدقيقة عن التقنيات وعن ظروف التعامل في اسواقها الدولية .

ـ اكتساب الخبرة بتمحيص المعلومات وصياغة معايير انتقاء مثلى تعكس مجموعة الاعتبارات الوطنية ، تقنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتطبيقها بمهارة .

ـ ادارة عمليات التفاوض وابرام التعاقدات لاقتناء التقنية ، بصورتها المجسدة في آلات ومنتجات والمجردة على هيئة معارف ، بما يحقق أكبر عائد اقتصادي ـ اجتماعي .

وما زال امام المنطقة ، ومع ما اكتسبت من خبرات في هذه المهمة في بعض المجالات ، شوط بعيد حتى تصل إلى حد أدنى من الكفاءة يناظر حجم الاستثمارات الراهنة ، دع عنك الاستثمار المستهدف لبناء القاعدة الاقتصادية البديلة . وينصرف هذا إلى تنمية قدرات الافراد القائمين بهذه المهمة وإلى الاطار المؤسس الذي يعملون فيه .

المهمة التالية هي حسن استغلال التقنية المستوردة وتحقيق كامل المردود الاجتماعي ـ الاقتصادي المستهدف من اقتنائها . وهذه مسألة تشمل كلا من الخبرة في شؤون ادارة المشروعات التقنية ، والدراية بشؤون التقنية ذاتها . وفيها تتداخل عملية انشاء القواعد الانتاجية مع عبء التعرف مبكراً على ما قد يشوب التقنيات المستوردة من نقائص في بيئتها الجديدة وضمان تشغيلها بكفاءة تناظر كفاءة تشغيلها في مصادرها الاصلية .

تأتي بعد هذا مهمة تكييف التقنية وتعديلها لتستوطن وتستقر وتتطور بدرجة مقبولة مع تطورها في العالم . وهذه مهمة ابداعية ينجم عن القصور في أدائها تخلف وحدات الانتاج والخدمات تقنياً ، وما يحتمه من ضرورة لفظ ما لدينا منها بمعدلات سريعة تؤدي إلى خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني . ثم انها مهمة قد لا يكون أصحاب التقنية راغبين في كثير من الحالات في القيام بها ، بل وربما غير قادرين على ذلك لجهلهم بأحوال المنطقة .

ومع ارتقاء سلم تعاظم القدرة العلمية ـ التقنية الوطنية تتداخل المهمات السابقة مع

مهمة التغيير والتطوير من خلال التجربة الذاتية والنظر المدقق في خبرات الاخرين . وهذا مستوى أرقى من الابداع لا يدرك الا بتوافر شرطين :

ـ بناء قدرة علمية توفر الأساس الضروري من الفهم للمبادىء والنظريات العلمية التي قامت على أساسها التقنيات وبنيت الاجهزة والمعدات .

ـ قيام بنية انتاجية من الصناعات الاساسية والخدمات المساندة فيما يسمى اليوم « الصناعات المصنعة » القادرة على تحويل نتاج هذا الابداع من مجرد تجارب مختبرية ونماذج أولية ، إلى منتجات معدلة وممارسات متطورة منتشرة في المجتمع بحيث تشكل واقعاً ملموس الأثر اجتماعياً واقتصادياً .

وهناك أخيراً ، وعلى قمة المهام ، الابداع والابتكار التقني واستنباط تقنيات جديدة تماماً تعني بخصوصية احتياجات المنطقة ، متمثلة في بيئتها الطبيعية وقيمها وتراثها ونمط الحياة الذي ترتضيه لنفسها . ويعني هذا ، ضمنا ، بلوغ مرحلة التعامل المتكافىء في السوق الدولية للتقنية ، بيعاً وشراءً ، وهو ما لا يتحقق حتى تتوطد أركان القدرة العلمية فتزدهر وتكتسب موطىء قدم عالمي بكل معنى الكلمة .

وفي المنطقة اليوم قدرات علمية على مستوى جيد في عدد من الجامعات ومراكز البحوث والمكاتب الاستشارية ، إلا أنها أقل بكثير ، في عددها ، وتنوع اختصاصاتها واسهام قوة العمل المحلية في نشاطاتها وفي تعاضدها من خلال علاقات عمل تعاونية واتصالات ميسرة فيما بينها وفي وضوح الرؤية بالنسبة لما يتوقع منها وفي اسهام عطائها في جهد التنمية ، مما يقتضيه حتى انجاز المهام العاجلة والتي ستزداد الحاحاً مع البدء في بناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ومع أن الانفاق على البحث العلمي والتطوير التقني قد تزايد باطراد وبشكل محمود في العقد الاخير ، إلا أن بوادر التشبع في هذا الانفاق قد بدأت في الظهور مع أن نسبته من اجمالي الناتج القومي ما زالت متدنية بدرجة ملحوظة وحتى بالمقارنة مع بعض الدول النامية الاقل ثراءً من دول المنطقة ، بل انها ضئيلة بشكل مخيف إذا ما قورنت بنسبة ما تنفقه اسرائيل من اجمالي ناتجها القومي وبالقيمة المطلقة لانفاقها . وهي لم تصل بعد في أي من دول المنطقة الى ١ بالمائة من اجمالي الناتج القومي ، في وقت وصلت فيه نسب الانفاق العسكري في بعض الدول الى ٢٥ بالمائة منه بينما المجال العسكري هو أحوج المجالات لاستيعاب تقنيات متطورة ومعقدة واتقان استخدامها وتطويعها لاحوال المنطقة ومتطلباتها الدفاعية .

وفي الاطار الزمني للاستراتيجية لا يكون من المتوقع استكمال بناء القدرة العلمية التقنية في المنطقة واطار عملها المؤسسي وعلاقاتها الفعالة مع الاجهزة الاخرى ، بحيث تؤدي كل المهام المنوطة بها . وإنما تكون المرحلة القادمة فترة للمبادرة بأداء عدد من المهام الملحة ، وبالذات المهتمين الاوليين في سلم المهام وارساء دعائم استكمال بناء القدرة المنشودة

وترسيخها من خلال تحقيق عدد من الاهداف المرحلية العامة والعلمية والتقنية نوجزها فيما يلي :

١ ـ الأهداف العامة

أ ـ تزايد نسبة الانفاق على البحث العلمي والتطوير التقني من اجمالي الناتج القومي بشكل مطّرد حتى عام ٢٠٠٠ حتى يصل الى ٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي بنهاية القرن ، وعلى أن يصاحب هذا التركيز على صياغة برامج بحث وتطوير ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها وربطها باحتياجات التنمية بكفاءة متزايدة تواكب تزايد الانفاق .

ب ـ تزايد عدد الخريجين في التخصصات العلمية ـ التقنية على المستويين المتوسط والعالي في منظومة التعليم ليصل الى ٥٠ بالمائة من عدد خريجي الجامعات بحلول عام ١٩٩٠ والى النسبة نفسها في التعليم المتوسط بحلول عام ١٩٩٥ .

ج ـ قيام المؤسسة الاقليمية للعلم والتقنية ـ (في اطار من التكامل مع بقية مؤسسات العلم والتقنية في الاقطار العربية الاخرى) ـ بنهاية العقد الحالي على أساس مفصل لمهامها وأساليب عملها وعلاقاتها بالمؤسسات العلمية ـ التقنية القطرية وأولويات عملها وعلاقاتها بأجهزة اتخاذ القرار والتخطيط والتعليم والتدريب والانتاج والخدمات في القطاعين العام والخاص .

٢ ـ الأهداف العلمية

أ ـ ادخال فروع العلوم والتقنية الحديثة المرتبطة بالتقدمات العلمية البعيدة الاثر ، مثل علوم الفضاء والالكترونيات والحاسبات والبيولوجيا الجزيئية في صلب نظام التعليم العالي ، في نشاطات الدراسة والبحث النظري والتطبيقي ، مع تطوير مناهج وأساليب التعليم العام وقدرات العاملين فيه لاعداد الجيل الصاعد للتعامل الكفؤ مع هذه التقدمات .

ب ـ تنشيط الدراسات العليا ورفع مستواها وتوفير متطلباتها من البشر والعتاد لمواكبة التطورات العلمية العالمية في كل المجالات الوثيقة الارتباط باحتياجات المنطقة . يمكن أن تضطلع خبرات جامعات الخليج العربي وتطور نشاطاتها ونمو قدراتها بدور هام في هذا من خلال اتاحة حصيلة هذه الخبرات للجامعات الاخرى في المنطقة .

ج ـ التركيز على مشاركة علماء المنطقة في المشروعات العلمية التعاونية الكبرى في العلوم الاساسية والاسهام المالي السخي في هذه النشاطات باعتباره استثماراً في المستقبل العلمي للمنطقة .

د ـ الاعداد لاقتحام مجالات « العلم الكبير » على أساس راسخ وفي منظار طويل

الامد ، طويل النفس من خلال اقـامة مـراكز بحث علمي ومختبـرات تعاونيـة ستكون بـاهظة الكلفـة في طبيعيات الجسيمـات ، والفضاء ، والاتصـالات والالكتـرونيـات ، والبيـولـوجيـا الجزيئية والهندسة الوراثية وعلوم المواد .

٣ ـ الاهداف التقنية

أ ـ انجاز تنميط عقود اقتناء التكنولوجيا في اطار عدد من العقود البديلة تعكس تفـاوت القوة التفاوضية النسبية للمنطقة في مختلف القطاعات التقنيـة ثم تعميم الالتزام بهـا من خلال اقامة اجهزة تسجيل التعاقدات وتحليلها ومتابعة حصيلة تنفيذها على مستوى المنطقة .

ب ـ تنميـة أجهزة الخـدمات التقنيـة ، وبـالـذات في التـوحيـد القيـاسي والاختبـارات والمعايرة وتسجيـل براءات الاختـراع والخبرة الفنيـة والخدمـات التقنية التي يتعـاقد عليهـا مع هيئات أجنبيه وتحليلها بانتظام وتقويم عائداتها .

ج ـ استكمال انشاء قواعد المعلومات العلمية ـ التقنية وشبكات تبادلها واتاحة خـدماتهـا بيسر مع مجتمع المستفيدين والتركيز بشكل خاص على استكمال قاعدة البيانات الوطنية وتحري الدقة فيها وتحديثها أولا بأول ، على أن يصاحب قيام قواعد المعلومات والبيانات وتعزيز قـدرة المنطقة عـلى تحليل المعلومـات وتمحيصها واستقـراء مضمونها الحقيقي حتى تتحـول الى معارف تكون دوماً أساساً لاتخاذ القرارات في المسائل التقنية والتنموية بشكل عام .

د ـ اقامة هيئات ومكاتب استشارية تقنية ـ اقتصادية لخدمة المنطقـة في اطار تتجمـع فيه الخبـرات الوطنيـة وتتكـامـل بكفـاءة مـع حـد أدنى من تكـافؤ القـدرات مـع مصـادر الخبـرة الخارجية ، وبالذات بعد أن اقتنت بعض دول المنطقة هيئات استثمارية متنـوعة التخصصـات ذات سمعة عالمية مرموقة .

هـ ـ المساندة المتواصلة لمراكز البحوث القائمة وتـوثيق علاقـاتها المتبـادلة فيـما بينها ومـع الاجهزة الاخرى التي تستفيـد من أعمالهـا ، في اطار واضـح من أولويـات البحث قد تكـون المجالات الاتية على رأسها :

مصادر المياه والحفاظ عليها واستخداماتها المثلى ـ الزراعة غير التقليدية وتنمية المراعي في الأراضي القاحلة ـ مصادر الطاقة البديلة وبالذات استغلال الـطاقة الشمسيـة بتقنيات منـاسبة لاحتياجات المنطقة ـ استكمال الكشف عن الموارد الطبيعية وتقويمها ـ تطوير التقنيـات الحيويـة الجديدة في تطبيقات انتاج الغذاء ، واستخراج النفط ، وبدائل الوقود والمواد التقليـدية ، مـع التـركيز عـلى تحقيق قفزات تقنيـة نوعيـة في بعض هـذه المجـالات ذات جـدوى اقتصـاديـة ـ اجتماعية لاحتياجات المنطقة وكنشاط مكمل لاقتناء تقنيات تأتي من الخارج .

سابعاً : اصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية(*)

عملية التنمية هي في جوهرها انعكاس لتوجهات الانسان وجهوده ، لـذلك فـإن كيفية تنشئة هذا الانسـان وتنمية قـدراته يجب أن تحتـل المقـام الاول في استـراتيجيـة التنميـة . إن المجتمع الذي لا يستطيع تنمية الانسان فيه غير قادر في نهاية الأمر على تنمية أي شيء آخر . وتنمية الانسان وإن كان مجالها أشمل من جانب التربيـة والتعليم الا أن نظام التـربية والتعليم لـه دور كبير في تنمية قدرات الانسـان ، وتقويم سلوكـه واطـلاق مبـادرات الخلق والابـداع لديه . لذلك فان نظام التربية والتعليم تقـع عليه مسؤوليـة لا تقل عن مسؤوليـة بقية مـراكز التنشئة ومصادر تنمية القدرات الاخرى ، من حيث ايجاد الانسان الذي يستطيع تحمـل أعباء التنمية الشاملة ويتمكن من التمتع السليم بثمراتها وانجازاتها .

وتقع على نظام التربية والتعليم في المنطقة مسؤولية رائدة باعتباره أكثر المـداخل المتـاحة للمنطقة فاعلية ، فهو أكثر الوسائل نظاميـة وأقدرهـا على الاحتكـاك المباشـر بالنشء والتـأثير السـريع عـلى توجهـاتهم وتنمية قـدراتهم . وإذا علمنا أن حـوالي ثلثي السكان المـواطنـين في المنطقة تقع أعمارهم في فئة الاقل من عشرين سنة ـ كما سبقت الاشارة ـ ما زال معظمهم على مقاعد الدراسة فان امكانيات تأثير التعليم على تنمية الموارد البشرية في المنطقة تصبح عظيمة ، وتزيد مسؤوليته إذا اعتبرناه أهم المداخل المتاحة .

وانـطلاقا من ذلـك فان هـذه الاستراتيجيـة تلقي مهمات حـاسمة عـلى نـظام التـربيـة والتعليم ، مما يجعل من مسـألة اصـلاحه احـد أهـدافهـا الاستـراتيجيـة العـاجلة . وعمليـة الاصلاح المطلوبة لنظام التربية والتعليم في المنـطقة يجب أن تتم في ضـوء استراتيجيـة التربيـة العربية ، وأن تتمثل أولوياتها في الجوانب التالية : التركيز على المهمات العاجلة لنـظام التربيـة والتعليم ـ ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية .

١ ـ المهمات العاجلة لنظام التربية والتعليم في المنطقة

تتمثل ابرز هذه المهمات في ثـلاث : أولها : تـوفير حـد أدنى من التعليم ومحو الاميـة . وثـانيها : تنميـة القدرة عـلى الابداع والتفكـير المستقل . وثـالثها : تعـزيز القيم والاتجـاهات التنموية .

أ ـ توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية

تتطلب عملية التنمية وجود قاعدة عريضة من المتعلمين ، ففي عصر تزايدت فيـه أهمية

(*) استفاد الكاتب في تحديد متطلبات هذا الهدف ، فكراً وتعبيراً ، من الدراسة القيمة التي اعدّها د . عبدالعزيز الجلال حول « تنمية الموارد البشرية واعداد الانسان للقيام بالتنمية واستيعاب متغيراتها » .

الاتصالات المكتوبة والمقروءة لا يمكن تفاعل أفراد المجتمع الاميين . كما أن عملية التنمية ذاتها تعتمد على لغة الاتصالات للجميع ، ولا يكفي وجود نخبة متعلمة لتحقيقها . وغني عن التأكيد بأن التعليم ، فضلاً عن كونه وسيلة للتنمية ومؤشراً لانجازاتها ، هو أيضا مظهر من مظاهرها ، يستفيد منه الانسان في تحسين معيشته ورفع دخله وتطوير ذوقه واختيار غذائه والعناية بصحته والمحافظة على سلامته ، وكل هذه مطامح تنموية في حد ذاتها .

ب ـ تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل

تعتمد التنمية على جهود الافراد ومبادراتهم وقدراتهم على التكيف والاستنباط بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيشونها . ولم تنجح أمة من الأمم في تطوير وسائل حياتها الا عندما فرضت ظروف وجودها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي أسلوبا للتعامل الاجتماعي السياسي يمكن كل فرد من استغلال طاقاته الكافية إلى أبعد الحدود . وذلك يتوفر بالحرية والمبادرة والتفكير المستقل وعدم الخوف من العقاب واتاحة الفرصة للرضى بنتائج العمل ، واعطاء العقل دوره للمحاكمة على أساس من الادلة الموضوعية والمقارعة . كل هذه الصفات الشخصية من لوازم التنمية ومن مظاهرها في وقت واحد . وقد عزز التراث العربي الاسلامي هذه القيم التي كان لها الفضل في النهضة الفكرية والعلمية التي شهدتها الدولة العربية الاسلامية في المشرق العربي والمغرب في الاندلس ، إلا أن محدودية المستفيدين منها في تلك العصور قد سهل اندثارها بعد أن تظافرت جهود الاعداء لهدم كيان الامة .

وقد عانت المجتمعات العربية ومنها الخليجية من فقدان هذه الصفات الشيء الكثير ، بل إن اقطار الخليج العربية طالت معاناتها وتشعبت اكثر من غيرها بسبب ظروفها الاقتصادية المحدودة وتأخر التعليم فيها وسيطرة النظام الاجتماعي القبلي ـ الابوي الذي يربى على الطاعة والاستسلام وتقبل ما يفرضه الكبار بدون نقاش .

إزاء هذا الوضع فان النظام التربوي في اقطار المنطقة مطالب بمضاعفة جهوده للقضاء على مثالب الصفات التقليدية وترسيخ صفات ايجابية مؤدية للتنمية ، ضمن اطار من التوازن بين التحرر والاحترام للتقاليد .

إن المناقشات الدائرة في المحيط التربوي تؤكد باسلوب أو آخر أن النظام التربوي لدول المنطقة يغرس ويؤكد روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبل الرأي الآخر بدون اقتناع ، وأن هذه الصفات امتداد لما في المجتمع الخارجي . إن هذا كله ليس بمستغرب فالنظام التربوي لأي مجتمع يعكس القيم والصفات السائدة فيه ، ولكن المؤسف حقا أنه لم يجر اعداد العدة لتصحيح ذلك . ومن اولويات الاعداد استخدام النظام التربوي لتجاوز سلبيات الواقع والاسراع في ترسيخ قيم جديدة وقدرات مناسبة لاحداث التنمية . فاذا كان للتربية تقليديا دوران متوازنان ، بين حفظ الواقع وتغييره ، فإن دورها التغييري في العالم الثالث ومنها مجتمع المنطقة يجب أن يكون الابرز والاجدر بالدعم وهو ما يجب أن تحرص عليه

قيادات تلك الدول تعبيرا عن التزامها بتسريع عملية التنمية وضمان استمراريتها وحماية منجزاتها .

هذا وإن تنمية القدرات العقلية والابداعية من خلال التربية يتطلب بالضرورة مناهج تعليمية مناسبة من حيث محتواها ومستواها ، مبنى ومعنى . وبالتالي فان من مهمات التربية في ضوء متطلبات استراتيجية التنمية في المنطقة القيام بمراجعة شاملة ومستمرة للمناهج التعليمية والكتب المدرسية بحيث يجري تحديثها وتنقيحها لا من حيث المادة العلمية فحسب بل من حيث طريقة عرضها وترتيبها وضمان اشتمالها على اساسيات ما يتعلم ويقود إلى التعلم الذاتي المستمر ، ففي العصر الحاضر يجب أن تكون العبرة بالاختيار لما يعلم لا بحجمه ، فلا ضرورة لارهاق المتعلم ، بل يكفيه من ذلك الأسس والمبادىء القائدة إلى تعلم ذاتي أوسع وأعمق .

وفوق محتوى المناهج والمادة العلمية فان طريقة العرض والترتيب وطريقة التدريس والتقويم لها دورها الاساسي في تحرير العقل وتنمية القدرات الابداعية والتفكير . فالتربية المعتمدة على السرد في العرض ، والتلقين في التدريس ، من شأنها خلق نسخ متكررة من كتب المعلومات ، ولكنها عاجزة عن خلق الانسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والمحاكمة الموضوعية ، هذا الانسان الذي هو عماد التنمية المنشودة وهو مظهرها بصفاته هذه .

ج ـ تعزيز القيم والاتجاهات التنموية

من الادوار الاساسية التي يمكن للتعليم المساهمة في التنمية من خلالها ، دوره في تصحيح الخلل الذي يعانيه نسق القيم الراهن من أجل ارساء قيم تنموية واتجاهات مجتمعية ، تساعد المنطقة على مواجهة التحدي الذي افرزه تصدع قيم العمل والانتاج ، وانفكاك الارتباط بين المكافأة المادية والمعنوية ، وبين كل من الجهد والانتاجية ، وتراجع القيم المعنوية والمجتمعية لصالح القيم المادية والفردية الانانية ، فضلا عن تحدي مستوى الاستهلاك الراهن ونمطه التفاخري المسرف المبذر .

ولا شك أن هناك مطلباً عاجلاً هو مواجهة الخلل القيمي الذي برزت جوانبه عبر ما تم تناوله من مشكلات تواجه التنمية في اقطار المنطقة ، وما أفرزته هذه المشكلات من آثار سلبية على سلوكيات أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته ، وما أدت اليه من ضعف الحس الاقتصادي وضعف الشعور بالمسؤولية المجتمعية ، وقلة الاعتبار للوظيفة الاجتماعية للجهود والموارد المتاحة للمجتمع . ولعل نظام التربية والتعليم هو أكثر تلك المصادر نظامية واستعداداً للمواجهة السريعة باعتباره مدخلاً من أجل مواجهة تصدع قيم العمل والانتاج ، وخلق الاتجاهات الاكثر قدرة على مواجهة تحديات بدء عملية التنمية وتلبية متطلبات استمرارها . ويمكن لنظام التربية والتعليم أن يسهم في هذا الاصلاح القيمي عن طريقين متكاملين :

ـ ترسيخ أسس موضوعية يتم بموجبها تقويم الدارسين ، واسناد الشهادات ، وتقرير المكافآت ، بموجب الجهود الفعلية المبذولة ، وفي ضوء النتائج الفعلية المتحققة دون تهاون في المستوى ودون محاباة في التقويم أو انحراف لمعاييره ، ودون ترك الفرصة للمتلاعبين والمتهربين من المسؤولية أن يحققوا اغراضهم عن طريق الغش أو العلاقات المصلحية أو الاعتبارات الشخصية والعائلية . إن منطلق هذه الموضوعية يجب أن يكون قوة الربط بين الاهداف الخاصة للمتعلم وأهداف المجتمع المتمثلة في اعداد الانسان المؤهل حقا للقيام بدوره في عملية التنمية . وتحقيق نظام التربية والتعليم بهذه الموضوعية المطلوبة من أجل تعزيز القيم والتوجهات التنموية يتطلب اصلاحاً جذرياً لادارة التعليم وتغييراً جوهرياً في نظرة قياداته ، وقدرة مجتمعية على فرض الالتزام بتوفير متطلبات الاخذ بهذه الموضوعية ، وتأكيد مسؤولية المدرس والمدرسة والادارات المركزية ووزارة التربية والتعليم ووزرائها ، من حيث الالتزام بتحقيق هذه الموضوعية وتحديد أهداف النظام التعليمي في ضوء الحاجة إلى الالتزام بشروطها ، وحقن معطياتها في سلوك مؤسساته وكوادره واعتبار تحققها معيارا للاداء الكفؤ .

إن قدرة نظام التربية والتعليم على ترسيخ القيم المطلوبة من خلال ممارسته الفعلية من شأنه أن يحارب نقيضها في المجتمع ، ويعزز من سيطرتها على جيل الخريجين المؤهلين حقا ، ويزيد من تأثيرها على طريقة تعاملهم مع المجتمع ، الأمر الذي يسمح للخريج بالمساهمة في التغيير القيمي المطلوب .

ـ زرع القيم والتوجهات المطلوبة في نفوس النشء من خلال المناهج والنشاطات المدرسية والجامعية . إن المادة التي يقدمها الكتاب والممارسة التي يتيحها النشاط يمكن أن تقوما بدور كبير في غرس قيم وخلق اتجاهات مطلوبة ، إذا تم اصلاح المناهج وتقويم البيئة المدرسية ، وتم التأكيد على ضرورة تلازم العلم والعمل وارتباط المدرسة والجامعة بالمجتمع ، والحرص على ممارسة النشء فضلا عن تعليمه العمل والانتاج من خلال احترام جميع المهن واعتبار قيمة العمل المنتج مصدر كرامة الانسان والقيام به مصدر الحقوق كافةً . ويمكن ترسيخ قيم ايجابية تجاه العمل مثل احترام قيمة العمل بصورة عامة ، واليدوي منه بشكل خاص . ولكن ليس من خلال الوعظ والارشاد بل من خلال جعله جزءاً من حياة المدرسة يمارسه أساتذتها وطلابها ويدرسون سبله وامكاناته في الوقت نفسه . ويجب أن تكون دراسة امكانات القيم والتوجهات المطلوب ترسيخها محور الكتاب ، وكيفية ممارستها منطلق النشاط ، وشروط غرسها واحترامها هدف المنهج .

٢ ـ ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية

إن من اولويات استراتيجية التنمية لبلدان المنطقة جعل التربية في خدمة التنمية ، وذلك بما تهيئه من موارد بشرية قديرة ومؤهلة للعمل والانتاج . وقد أتى زمن على المنطقة وبلدان اخرى كثيرة كانت التربية فيه مطلبا اجتماعيا يجري توفيره بدون تخطيط أو نظر

لاحتياجات المجتمع وسوق العمل . وقد كان من نتيجة هذه الممارسة خلق جو تربوي تنافسي على اساس من القيم الاجتماعية المغروسة مسبقا من الشهادات ومستويات ومجالات التخصص فيها . وقد تعززت هذه القيم بسياسات التوظيف وكيفية تحديد الحوافز المادية والمعنوية وشروط الخدمة حيث تتم تلك على أساس من عدد السنوات الدراسية ومسمى الشهادة بغض النظر عن نوعية الدراسة والعمل المسند للخريج ومدى الحاجة اليه وندرة التخصص .وقد نتج عن هذه الممارسات اقبال منقطع النظير على احراز الشهادات من أعلى المستويات وصراع اجتماعي عظيم في سبيلها لمجرد الحصول على شهادة عليا مهما كان التخصص ونوعية الخريج ومدى حاجة البلاد اليه . وقد أدى هذا الاقبال بدوره إلى تخلخل في القيم التربوية نفسها ، وأصبح النظام مؤسسة « تشهيد » تخضع للضغوط الاجتماعية والقرار السياسي الملبي لها . فبدلا من الموضوعية ومراعاة الامتياز والاستحقاق ، حل التهاون والتساهل لأن الشهادات اضحت جواز مرور لسوق العمل والمكانة الاجتماعية تخضع للدوافع الانسانية والحق الاجتماعي لكل من طلبها .

لقد أسفرت هذه الممارسات والروح المسيرة لها عن وجود البطالة المثقفة في دول العالم الثالث بشكل عام . ولكن في بلدان المنطقة حيث تتوفر القدرة المالية لدعم الميزانية العامة ، انتشرت البطالة المقنعة بين المتعلمين نتيجة لان الدولة تضمن الوظيفة للخريج أو تارك المدرسة بدون تقويم الحاجة اليه .

وحتى تستطيع دول المنطقة تجاوز هذا المأزق فانها وهي تحدد معالم استراتيجية تنميتها لا بد أن تجعل من أولويات عملها في المجال التربوي تحقيق هدف « ربط التعليم الثانوي والعالي باحتياجات التنمية وسوق العمل » ولا بد لهذا الربط من أن يأخذ في حسابه مبدأ التكامل لبلدان المنطقة في التخطيط للاحتياجات البشرية محققا بذلك مبدأ « التكامل في التأهيل والتكامل في التشغيل » ، توفيرا للجهود والأموال وضمانا للحصول على أفضل المستويات التربوية في التعليم العالي والتعليم المتخصص دونه ، لما يتطلبه هذان النوعان من تجهيزات مكلفة وقوى بشرية متخصصة يصعب الحصول عليها من الداخل ومن الخارج أيضا .

ويجدر بدول المنطقة من أجل تحقيق ارتباط أوثق بين التعليم واحتياجات التنمية أن تركز على الجوانب الاربعة التالية : القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني ، تنويع مسارات التعليم الثانوي وتزايد مرونتها ، الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة ، رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه .

أ ـ القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني

لقد حاولت كل دولة تقريبا ايجاد انواع منفصلة من التعليم الفني الثانوي . إلا أن الممارسات المجتمعية المخلة بنظام القيم والحوافز وأسلوب التوجيه لهذا النوع من التعليم حرمت البلاد من فرص مثلى لاستغلال طاقات الشباب . وعلى الرغم من توفير مؤسسات

مكلفة للتعليم الفني في اقطار المنطقة ، فان نسبة الطلاب فيه إلى مجموع طلاب الثانوي لم تصل إلى ١٠ بالمائة في الوقت الذي تتوجه فيه هذه الاقطار للتصنيع والخدمات التي ما زالت تعتمد بشكل مخيف على العمالة الوافدة .

إن الإحجام عن التعليم الفني له ما يبرره من وجود تخلخل في نظام القيم والحوافز في المجتمع ككل ، وفي نظام التوجيه إلى هذا التعليم . ولعل من وسائل العلاج المناسبة القضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بدمج انواع التعليم الثانوي في مؤسسات واحدة ، اذابةً للفوارق وتحقيقاً لتكامل التعليم الثانوي بتوجيهه نظريا وفنيا بما يخدم المجتمع .

ومن اهم اسباب عدم الاقبال على التعليم الفني بشكله المنفصل هو تلك النظرة الدونية اجتماعيا لهذا التعليم حيث جرت العادة بتوجيه الاقل قدرة دراسية والاقل تحصيلا في الامتحانات إلى معاهده ، فاقتراح الغاء الازدواجية يتحقق بدمج التعليم الفني مع العام في مؤسسات واحدة ، وتوجيه التعليم الثانوي وجهة مهنية فنية تدفع الطالب إلى احترام العمل والمهنة وتخلق لدى المتعلمين اقبالا على التخصصات الفنية والمهنية بدون تمييز اجتماعي ضدهم . ولعل فكرة المدارس الشاملة من انجح الاساليب لتحقيق الدمج والقضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بشرط توفر أسباب نجاحها .

ب ـ تنويع مسارات التعليم الثانوي وتعميق مرونتها

من وسائل ربط التعليم بمتطلبات التنمية وبسوق العمل أن يتحقق القضاء على ازدواجية التعليم الثانوي الفني والعام ، وأن لا ينحصر في الاشكال التقليدية ، من علمي وادبي وصناعي وزراعي وتجاري ، بل يدمج في مؤسسات واحدة تتعدد فيها المسارات الدراسية بحسب احتياجات المجتمع وتوزيع المسارات على المعاهد المختلفة إذا كانت الكثافة الطلابية أقل مما يكفي لوجود كل المسارات . ومعنى تنويع المسارات أن تشمل كل ما يحتاجه المجتمع من مهن ذات مهارة دقيقة ومعرفة متخصصة مهما تعددت هذه المهن وكثرت فروعها وتعددت مسارات تعلمها. ومن النماذج النافعة لتنويع المسارات وتعددها في التعليم الثانوي ما اخذت به بعض البلاد العربية بنجاح من توحيد التعليم الثانوي بجعله مشتركا في السنوات الثلاث الاولى منه (المرحلة المتوسطة) ثم توجيه الطلاب إلى الفروع المختلفة داخل المؤسسة الواحدة وتشمل فروع الرياضيات والعلوم والآداب والآلية ، والميكانيك والكهرباء ، والتربية ، والنسيج وفنون الطباعة ، والعلاقة ، ومساعدي الصحة ، والسكرتارية والمحاسبة إلى آخر السلسلة من المهن التي يحتاجها المجتمع ويشكل القيام بها أولوية بالنسبة له .

ويعني بتعميق المرونة بين المسارات اتاحة الفرصة للطالب لأن ينتقل من مسار إلى آخر في حالة تعثره أو حالة رغبته في التغيير أو في الاستزادة بالحصول على شهادة في تخصص آخر أو نحو ذلك . وغني عن القول أن التعليم الثانوي مهما تعددت المسارات وجاءت درجة الجودة في تنظيمه وتنويعه والقضاء على الازدواجية فيه ، لا يمكن أن ينجح في تلبية مطالب التنمية إلا

إذا كان التوجيه فيه خاضعا لمعايير موضوعية تحددها حاجة البلاد لا الرغبات الشخصية للطلاب وأولياء أمورهم والتي عادة ما تجد التأييد في بلدان المنطقة بدون نقاش شامل وموضوعي ، ولعل الزام التعليم بتلبية احتياجات التنمية يتطلب تغييرا جوهريا في سياسة التوظيف إلى جانب جهود تخطيط برامج التعليم وتغيير حوافز العمل في ضوء الحاجة إلى ذلك .

ج ـ الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة

من وسائل ربط التعليم باحتياجات التنمية خروجه عن النمطية والرسمية الشكلية إلى اعتماده على مقاييس موضوعية للتحصيل والمهارات المكتسبة بحيث لا تمنح الشهادات على أساس عدد سنوات الدراسة المقضية وانما على أساس من التحصيل والمهارة المكتسبة . إن النظم التعليمية المتبعة في بلادنا تقضي بعدم قبول الطالب في المرحلة المتوسطة الا بعد حصوله على الشهادة الابتدائية وتقضي بعدم قبوله في الجامعة إلا إذا كان حاصلا على شهادة الثانوية ، ولا يمكن منحه أي من الشهادتين إلا إذا قضى عددا من سنوات الدراسة وتدرج فيها حسب ما تقتضيه النظم واللوائح . وهذا النظام قد جعل الشكليات أهم من لب الموضوع ، وجعل الحصول على الشهادات هو الهدف . وقد عزز هذه الممارسة ربط الاختيار للوظائف وتحديد الرواتب والرتب بموجب الشهادات المدرسية ، فأصبحت القيمة للشهادة لا للعمل والخبرة والقدرة .

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب أمرين . أولهما ، دعم التوجه العلمي والأسلوب الموضوعي لاعتماد الخبرة والقدرة في اسناد الوظائف والمسؤوليات بحيث يخف التهافت على الشهادات لذاتها،وثانيهما،ربط الشهادات نفسها بمقاييس موضوعية لا يكون من بينها العامل الزمني ـ عدد سنوات الدراسة ـ الا بأقل حد ضروري .

إن بروز مشكلة الشهادات وقيمتها الاجتماعية قد فرضت نفسها نتيجة للممارسات الخاطئة في التعيين وتحديد الاجور ، وزحفت بمشكلاتها على النظام التربوي نفسه ، ولا يستطيع النظام التربوي نفسه تجاوزها إلا بتناغم المؤسسات المؤثرة مع التوجه السليم للبعد عن الشكليات .

د ـ رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه

يعتبر التعليم العالي من أبرز وسائل المجتمع لاعداد الطاقة البشرية وصقلها وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب. وقد اهتمت دول المنطقة منذ البداية بالتعليم العالي، فسارعت في ارسال ابنائها للتعلم في الخارج ثم انشأت مؤسساتها لهذا النوع من التعليم أيضاً وكثفت من بعثاتها الخارجية في الوقت نفسه .

ولقد كان الهدف واضحاً ومقبولاً من إيجاد مؤسسات التعليم العالي ودفع الطلاب اليه خارجياً وداخلياً، إلا أن اطلاق الهدف بدون تقييد أفرز بعض المشكلات التي يعاني منها

التعليم العالي في دول المنطقة وبالتالي أضعف دوره في تلبية مطالب التنمية. لقد أدى تشجيع التعليم العالي بشكل مطلق الى توجه اعداد كثيرة للتخصصات غير المطلوبة، وأدى ربط التعيين بالشهادات والقيمة الاجتماعية المعطاة لها إلى التهافت على مؤسسات التعليم العالي والابتعاد عن التعليم الثانوي الفني وما فوقه، وأصبح من المسلم به تقريباً في بلدان المنطقة وجوب إتاحة الفرصة لاستكمال التعليم العالي للجميع. وقد أتاحت الثروة مكاناً فسيحا للمتقدمين ممن يستحق ويستطيع ومن ليس كذلك أيضاً. وأدت الثروة والتنافس بين بلدان المنطقة، وأحياناً بين مقاطعات القطر الواحد، مقترنة بالطلب الاجتماعي الشديد على التعليم العالي، إلى المزيد من افتتاح الجامعات وتكثيف البعثات بدون اتباع لضوابط موضوعية تحدد الاحتياجات على الرغم من وجود شكل من أشكال التخطيط للقوى العاملة في بعض البلدان، الا ان تنفيذ المخططات لا يطبق كما خطط نتيجة للعوامل الاجتماعية السابق ذكرها.

إن من افرازات التوسع في التعليم العالي واطلاق القبول في فروعه بدون ضوابط ما تشهده دول المنطقة من ترفع عن التعليم المهني والفني من ناحية، وما تشهده هذه البلدان من كثرة المتخرجين المتراكمين في دواوين الحكومات واجهزتها. كما ان من افرازاته وهو الاخطر - ما يشاهد من تدني مستوى التعليم العالي وهو الذي نفترض في ان يكون نهاية الهرم وقمة التحصيل ولب الموضوعية. وتدني المستوى هذا جاء لعوامل متعددة اهمها ان التعليم العالي يعتمد على نوعية اساتذته وهم قلة أمام فيض مؤسساته مما أدى إلى التساهل في قبول المزيد منهم، ومن العوامل الاخرى زيادة الطلب بشكل مطلق على التعليم العالي لشهاداته والتوجه الاجتماعي السائد بتمكين كل راغب من ذلك. ولعل نظرة على احصاءات المسجلين في مؤسسات التعليم العالي تبين لنا أنواع التخصصات التي تستحوذ على جهوده.

جدول رقم (٢)

الطلاب المسجلون في مؤسسات التعليم العالي في دول المنطقة، ١٩٨٠

التخصص	العدد	النسبة (٪)
الاداب واللغة العربية	١٨٦٩٨	٣٠,٤
الادارة والتجارة والاقتصاد	٩٩٣٨	١٦,٢
التربية	٩١٩٧	١٥,٠
القانون والشريعة والدراسات الاسلامية	٨١١٣	١٣,٢
الهندسة	٦٤٨١	١٠,٥
العلوم	٤٦٧٩	٧,٦
الطب	٣٢٢٠	٥,٢
الزراعة والبيطرة	١١٥٦	١,٩
المجموع	٦١٤٨٢	١٠٠

ويلاحظ من الجدول تزايد اعداد الطلبة في تخصصات الاداب واللغة العربية بشكل واضح، كما ان التوازن في اعداد الطلاب لا يبدو مرتبطاً مع احتياجات البلاد كما تنبىء بذلك احصائيات القوى العاملة بفئاتها المختلفة ونسبة العاملين فيها من مواطني دول المنطقة إلى غيرهم من الوافدين. من هذه المعطيات عن التعليم العالي فإن من أولى متطلبات استراتيجية التنمية صرف جهد مكثف لاصلاح التعليم العالي وتطوره، ويكون ذلك بتوجيه القبول فيه بصرامة والنهوض بمؤسساته واعداد اساتذته والاكتفاء بالحد الادنى من المؤسسات وخلق شبكة من التكامل في مؤسساته لبلدان المنطقة . كما يقتضي التطوير اصلاح مناهجه وطرق إدارته والتدريس فيه وتوجيهه لحاجات المجتمع ، بحيث يتم البعد عن تصوره سلعة استهلاكية تمنح للمواطن بل جهداً ايجابياً يساهم المواطن من خلاله وعن طريقه في بناء بلده .

وإضافة إلى ذلك فإن تطوير وظائف التعليم العالي عن طريق استكمال وظائف الجامعة ودورها الرائد في الاخذ بيد المجتمع وتمكينه من مواجهة التحديات الراهنة يجب ان يكون من بين الجوانب التي يتناولها الاصلاح. ان الجامعة كي تؤدي دورها في التنمية وتطوير المجتمع لابد لها من ان تقوم بثلاث وظائف متكاملة. أولها : اعداد الكوادر وتهيئتها من أجل القيام بمهمات القيادة في مختلف الحقول وسائر النشاطات. ثانيها: المساهمة في إيجاد البنية التحتية للبحث العلمي والتطبيقي والقيام به، ولابد للجامعة ذات الرسالة الرائدة ان تكون معنية بمشكلات المجتمع وان تتصدى لبحثها وايجاد الحلول للصعوبات التي تواجه اوجه التطور ومجالات تطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ثالثها : القدرة على تقديم الاستشارة والمساهمة في القيام بمهمات القيادة الفكرية في جميع المجالات والحقول. ولعل قيام الجامعة بهذه المهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية يتطلب اصلاح إدارة الجامعة وتطويرها لتكون إدارة للتنمية تمتلك الرؤية وتتمتع بالقدرة القيادية اللازمة لاداء دورها الرائد في تمكين المجتمع من مواجهات تحديات الحاضر وتغييرات المستقبل.

ثامناً: توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة

إن المنطقة باعتبارها جزءاً من الأمة العربية وباعتبار أقطارها أعضاء عاملين في الجامعة العربية والمنظمات المنبثقة عنها، فإن الاستراتيجيات العربية في مجال التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية تمثل منطلق استراتيجياتها الاقليمية والمحلية. وعلى الجهات المختصة في المنطقة ان تضع خططها في مجال العمل الثقافي والعمل الاجتماعي وتحدد أهدافها المرحلية في ضوء اهداف تلك الاستراتيجيات وبمقتضى الاولويات الاقليمية وفي ظل الظروف الاجتماعية والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وانطلاقاً من ذلك فإن ماهية التنمية الثقافية وغاياتها في المنطقة لا تختلف في جوهرها عما

تم تحديده من اهداف من قبل لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية وما سوف يتم تبنيه من استراتيجيات من قبل وزراء الثقافة العرب. كما ان ماهية التنمية الاجتماعية وغاياتها لا تختلف عمّا يتم اعداده من قبل لجنة استراتيجية التنمية الاجتماعية وما سبق إقراره من استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي وغيرها من استراتيجيات ومواثيق تتعلق بالتنمية الاجتماعية. لذلك فإن استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة غير محتاجة لتكرار ما سبق تفصيله في مجال أهداف التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي. إن ما تم الاتفاق عليه على النطاق العربي يمثل الاطار العام، وعلى الاستراتيجيات والخطط الاقليمية ان تنطلق منه.

والهدف العاجل لاستراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة يتمثل في توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة. إن هذين الجانبين الحاسمين من جوانب التنمية الشاملة يمثلان اكثر جوانبها حاجة إلى الوقت ويتطلب تصاعد عمليتها توفير المناخ وتهيئة البيئة القادرة على تفهم متطلباتها واستيعاب اهمية التغييرات والتفاعلات التي يحدثانها على النطاق الجماهيري الواسع.

ولعل هذه الطبيعة الخاصة بالتنمية الثقافية الاجتماعية باعتبارها الجانب المتعلق بتفكير الانسان وحسه وسلوكه، تحد من طموح هذه الاستراتيجية المرحلية وتحجّم هدفها الاستراتيجي العاجل في توفير الشروط التي تسمح بتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة.

وتتمثل اهم هذه الشروط في تهيئة البيئة التي تسمح بالتنوير الفكري، توفير الشروط التي تسمح بالتجانس السكاني والتماسك الاجتماعي، تغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي، إدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية، تأكيد دور الاعلام في التنمية وإصلاح اجهزته.

١ ـ التنوير الفكري

إن أول متطلبات التنمية الثقافية الاجتماعية المنشودة يتمثل في توفير المناخ الذي يسمح بالتنوير الفكري والاصلاح الاجتماعي، وهذا لا يتوفر الا بوجود بيئة سياسية اجتماعية تتصف بالقدرة على التحمل وتتميز بالتسامح وتحترم العقل فضلاً عن تأكيدها على اجتماعية الهدف. إن كلا من التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية يعني بنوعية حياة المجتمع وينطلق في جهوده من ضرورة تحسين الجوانب المادية والمعنوية ورفع مستوياتها، وذلك من خلال تهيئة الانسان وتوجيهه من أجل المساهمة في بناء الحياة النوعية المطلوبة وتمكينه مادياً ونفسياً من التمتع بثمراتها. وهذا يتطلب تنمية شخصية الفرد وعقلنة طريقة تفكيره، فضلاً عن إيجاد آلية تسمح بتكييف الأطر وتغيير العلاقات الاجتماعية وفقاً لمتطلبات التنمية الشاملة باعتبارها عملية حضارية.

إن التنمية الثقافية الاجتماعية مطلوب منها احداث تحولات على مستوى الفرد ومستوى

المجتمع تؤدي الى تغيير السلوك والانماط واصلاح العادات والتقاليد والقيم في ضوء الحاجة المستمرة الى تكوين قناعات وبلورة اتجاهات تساعد على رفع معدلات الأداء الاجتماعي في جميع مناحي الحياة، وتحقيق مزيد من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وتجنب الهدر والانطلاق من الوظيفة الاجتماعية للموارد البشرية والمادية المتاحة للمجتمع وتخصيصها بمقتضى تحقيق هذه الوظيفة، هذا فضلاً عن دورها في إيقاظ الضمير الاخلاقي والحث على تحمل المسؤولية المجتمعية.

لا بد لعمل هذا محتواه وهذه منطلقاته، موضوعه الانسان ونطاقه المجتمع من أن يكون محل خلاف ومجال صراع تحتدم المعارك وتتشعب الاجتهادات حول كيفية القيام به وتحديد أهدافه تعبيراً عن اختلاف الرؤية وتباين المصالح وتعدد وجهات النظر. وليس غير البيئة السياسية الاجتماعية المتفهمة بقادرة على استيعاب التغييرات المطلوبة في البنية الثقافية الاجتماعية وهضم تفاعلاتها بشكل مثمر وخلاق. ومثل هذه البيئة يتطلب وجودها توفر عدد من الشروط تعبيراً عن الارادة المجتمعية للتنمية ومؤشراً لعزم القيادة السياسية وقدرتها على إدارة مسألة الاختلاف في المجتمع. ويبرز من بين هذه الشروط شرطان جوهريان:

أ ـ تحمل وجود الرأي الآخر

إن ضمان حرية الرأي الآخر وتمكينه من مجادلة مخالفيه ومقارعتهم بالحجة يعبر عن الافق الحضاري والمنهج العقلاني للمجتمع. وتحتاج مثل هذه الحرية الى تحلي الرأي الغالب بفضيلة الحلم، وتتطلب استعداده للمجادلة بالتي هي أحسن والاقناع بالمنطق والحجة. لذلك فإن السياسة الرسمية لابد من ان تنطلق من اقتناع راسخ بأهمية حرية الثقافة، وضرورة توفير الحد الادنى من الشروط التي يمكن ان ينشط بموجبها الفكر، وتزدهر بمقتضاها الثقافة الجادة القادرة على ترسيخ أسس التفكير المنطقي العقلاني المبدع المتجاوب مع حاجات المجتمع والمتصدي لمشكلات تطوره فضلاً عن توجيه الثقافة من أجل خلق الفن الرفيع والحس الجمالي وتوفير المناخ الملائم للنمو الاخلاقي الذي يسمح بتنشئة اجتماعية سياسية سليمة.

ولعل التعبير الحقيقي عن مثل هذه السياسة الرسمية المطلوبة لا يكون عن طريق ضمان حقوق الانسان وتأكيد حرية الفكر واتاحة الفرصة للتعبير وتوفير وسائل النشر ووسائط الاتصال فحسب، وإنما إضافة إلى ذلك كله يكمن التعبير الحقيقي في توجه التشريع وفعالية القضاء وقدرتهما على تأكيد هذه الحقوق على أرض الواقع.

ب ـ صيانة حق الاجتهاد وتشجيع جهود الاصلاح

إن التنمية الثقافية الاجتماعية تمثل حركة تنوير فكري وإصلاح اجتماعي، وهما يتطلبان اجتهاد القادرين على الاجتهاد، وتصدي المصلحين لجوانب الحياة التي تحتاج الى تقويم بقصد الاصلاح. إن الفكر لا يتجدد وأحوال المجتمع لا تصلح ونقائصه وأوجه قصوره لا تظهر، ولا تتأكد قدرة أفراده على معرفة البدائل والتمييز بين الجوهري والثانوي من الامور الا عندما

يتمكن القادرون من أفراده على ممارسة دور المفكر المبدع والمثقف الخلاق والمصلح المعني بمشكلات مجتمعه والمهتم بتوفير متطلبات استمرار وجوده وتوفير الامان والرفاه لشعبه.

ويتطلب قيام كل من المفكر والمثقف والمصلح بدوره ان تكون تكلفة القيام بهذا الدور مما تستطيع النفس البشرية تحمله. وإذا كنا لا نعفي المفكر والمثقف والمصلح من حمل اعباء رسالته وتبليغ مضمونها وتحمل تبعاتها، لان من لا يستطيع حمل هذه المسؤولية غير جدير بأن يدعي القيادة في مجال الفكر والثقافة التي تنفع الناس والاصلاح الذي يمكن المجتمع من التجديد والاستمرارية، إلا ان نزوع البعض الى التكفير بدلاً من التبصير، والقذف والتشكيك في سلامة عقيدة من يجهد النفس ويتحمل مشاق ومتاعب المفكر والمثقف الجاد والمصلح المتنور، تضع عبئا إضافياً غير ضروري يفت عضد كل مجتهد ويطفىء شعلة حماس كل مصلح، الامر الذي يعرض المجتمع الى فقدان القدرة على الاجتهاد ويحول بينه وبين امكانية تجديد فكرة وتأصيل ثقافته حسب مقتضى احتياجات استمرار وجوده ومتطلبات تنمية قدراته على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي يمتلىء بها عالم اليوم.

٢ ـ توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي

إن ما تتعرض له المنطقة، من هجرة واسعة نتيجة لغياب سياسات سكانية واضحة المعالم، إضافة لما للنفط ونمط تخصيص عائداته من آثار سلبية على التماسك الاجتماعي واضرار بنسق القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية الجادة، يتطلب سرعة المواجهة، إن هذه الآثار الجانبية لنمط النمو الراهن يمثل التصدي لها شرطا مسبقاً لامكانية القيام بعملية التنمية الثقافية المطلوبة. إن مجتمع المنطقة لم يستوعب الوافدين اليه، بل إنه لم يستوعب حتى من تم تجنيسهم في الثلاثين سنة الاخيرة أو من يقيمون فيه دون أي انتماء لبلد آخر، هذا في الوقت الذي يتعرض فيه التماسك الاجتماعي التقليدي لخطر الانفراط. ولن يكون مجتمع المنطقة قادراً على استيعاب كل الوافدين اليه نتيجة لارتفاع نسبتهم وسرعة تدفقهم وظروف قدومهم فضلاً عن تنوع خلفياتهم القومية والدينية والثقافية والاجتماعية، الامر الذي يجعل من سكان المنطقة في الوقت الحاضر مجموعات سكانية «موضوعة» بجانب بعضها وليست «مختلطة أو مندمجة» في كيان اجتماعي وثقافي واحد يسمح بامكانية التنمية الثقافية الاجتماعية.

إن العمل من أجل ايضاح الرؤية المجتمعية ومقاربة منطلقاتها يحتاج الى حد أدنى من التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي، وبدون وجود هذا الحد الادنى يصعب ايجاد التواصل والتفاعل اللازم لشحذ الطاقات المجتمعية من أجل بلورة إرادة للتنمية والقيام بعمليتها.

٣ ـ تغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي

إن منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي الراهن لابد لها من ان تتغير بشكل جذري. إن المشكلة تكمن في تصور الجهات والهيئات الموكول إليها القيام بالعمل

الاجتماعي والعمل الثقافي وفي كيفية ممارستها لاعمالها وتوصيفها لوظيفتها. إن انطلاق العمل الاجتماعي من تصور أن دوره يتمثل في تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية من علاج واسكان ورعاية وخدمات بيئية من منطلق العطف والاحسان، أدى إلى غياب دوره الانمائي الذي تتمثل جوهر وظيفته في إحداث تغيرات أساسية إرادية تشاركية تؤدي إلى تطوير ظروف وتحسين نوعيتها وتقويم سلوك الافراد والجماعات وتنمية قدراتهم ، من أجل تأمين نوعية الحياة المطلوبة وتمكينهم من التمتع بها كما أن غياب دور المؤسسات الاهلية عن مجال العمل الاجتماعي ذي البعد الثقافي الذي يسمح بتقويم سلوك الافراد والجماعات قد أضعف توجهات العمل الاجتماعي وأدى إلى عدم تصحيح متطلعاته.

إن هذا التصور الخاطىء للعمل الاجتماعي ركز على مساعدة الناس بدلاً من تمكينهم من مساعدة أنفسهم. إن توفر الخدمات والمساعدات الاجتماعية لجميع السكان بشكل مبذر ورديء في كثير من الاحيان، أدى إلى خلق اتكالية خطرة وافرز شخصية هشة تعيش على تدفق المساعدات والخدمات المجانية، الامر الذي يفقد الانسان الكثير من مقومات كرامته ويضعف دوره في حركة المجتمع وتطوره، ويعرضه لمخاطر الانهيار امام التغييرات المتوقعة في مستويات المعيشة وضرورة قيام افراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم.

ولابد أيضاً للعمل الثقافي من تغيير في منطلقاته. إن جهود الجهات والهيئات المناط بها العمل الثقافي يجب ان تتركز في خلق البيئة التي ينمو في مناخها الفكر المبدع وتزدهر الثقافة الخلاقة ويتعمق الحس الفني والجمالي، وليس من مهمة هذه الجهات الانتاج الفكري المباشر، ولا يجوز لبيروقراطيتها أن تضع محددات للعطاء الثقافي او تزرع العقبات الادارية في سبيل وصول الانتاج الفكري والثقافي الى الجمهور نتيجة لاحتكار وسائل النشر ووسائط التعبير.

ولعل حاجة الثقافة وامكانية ازدهارها تستلزمان إعادة نظر في وظيفة أجهزة الرقابة المتعددة والمتشددة، والعمل على تخفيف هذه القيود التي أصبحت في أكثر الاحيان مهتمة بالشكل ومفرطة في التأويل، وحريصة على فرض رؤ يتها وتقديرها لما يجوزأو لا يجوز منطلقة في ذلك من خوف على النفوذ أو من حرص بيروقراطي على تجنب كل ما يمكن ان يثير اعتراضاً أو تظن أنه قد يغضب متخذ القرار. إن تدخل اجهزة الرقابة أعاق دور المثقف الجاد وأفرز الانتاج الثقافي السطحي المكرر الغث الذي يمكن اعتبار معظمه ذا دور سلبي على إمكانيات النمو الثقافي المطلوب . إن الثقافة في المنطقة تعاني من التسلط الزائد والتسيب الزائد ، حيث احتكرت اجهزة الرقابة حق تحديد ما ينشر وما لا ينشر وركزت جهودها على رفض كل ما يتصف بتناول مشكلات المجتمع ، وأهملت دورها في حماية ثقافة المنطقة من الانتاج المحلي والعربي والاجنبي ذي التأثير السلبي على التنمية الثقافية المطلوبة .

ولقد كان من نتائج هذا التسلط الزائد والتسيب الزائد أن أدى بالمؤسسات الثقافية في القطاعين العام والخاص أن تحتضن الضار من المنتجات الثقافية وتتجنب المفيد تحت ضغط الحاجة الى المنتج الثقافي، وخوفاً من اغضاب اجهزة ومراكز الرقابة المتعددة فضلاً عن كون

بعض المسؤولين عن هذه المؤسسات من غير المعنيين بالثقافة الجادة أو المؤمنين بأهمية نشرها.

٤ ـ إدارة عملية التنمية الثقافية الاجتماعية

إن التنمية الشاملة باعتبارها عملية إرادية ذات جوانب متعددة ومتكاملة تحتاج الى إدارة تنمية كما سبق تأكيده. والتنمية الثقافية والاجتماعية باعتبارهما جانبين جوهريين من جوانب عملية التنمية الشاملة يحتاجان إلى إدارة قطاعية تنطلق في عملها من الاعتبارات والاولويات التي تحددها استراتيجية التنمية الشاملة وتسعى إلى إداء الدور المطلوب من التنمية الثقافية والاجتماعية في ضوء غايات التنمية والتطور الحضاري المنشود. لذلك فإن كلا من التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية تحتاج إلى إدارة تتوفر فيها خصائص إدارة التنمية وتتوفر لها الصلاحيات والامكانيات اللازمة.

إن هذه الجوانب المهمة والادوار الحاسمة لا يجوز أن تترك للتغيرات التلقائية وإنما يجب أن يوجد البناء التنظيمي المتكامل والمتفاعل من أجل تحديد استراتيجية التنمية الثقافية واستراتيجية التنمية الاجتماعية في ضوء استراتيجية التنمية الشاملة، ومن ثم توفير متطلبات تحقيق هذه الاستراتيجيات وتمكينها من أداء دورها.

ولعل من المجدي تحويل « المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون » في الكويت، بعد تعميق وظيفته وتدعيم امكانياته وتوسيع نطاق المشاركة في قيادته، إلى « مجلس اقليمي » يختص بالتخطيط الثقافي وحث المؤسسات الثقافية في القطاعين العام والخاص على أداء مهماتها والتركيز على تشجيع الثقافة الجادة، اضافة إلى توفيره للامكانيات ورعايته للبيئة الثقافية وتقويمه المستمر لاداء الجهات والاجهزة الثقافية لادوارها باعتباره جهازا مستقلا ذا مهمات تقويمية واستشارية وتشجيعية يقوم بأداء وظيفته وفقا لمتطلبات استراتيجية التنمية وبالتنسيق مع جهات التخطيط المركزي دون أن يكون هناك احتواء لدوره في رعاية الحركة الثقافية وفتح مجالات للطاقات الثقافية الجادة.

وإلى جانب ذلك يلزم انشاء « مجلس اقليمي » مماثل يختص بشؤون التنمية الاجتماعية، ينسق نشاطاتها ويدعم جهودها، عن طريق التخطيط وتوفير الموارد والتقويم المنتظم لاداء أجهزتها. ويجب توثيق الروابط بين المجلسين، وبينهما وبين اجهزة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الاقليمي والمستوى المحلي.

وتتمثل أهم وظائف هذين المجلسين في بلورة الرؤية المجتمعية وتحديد الأهداف المرحلية والحث على اصلاح المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وتكامل جوانب العمل في القطاع الواحد وبين مختلف القطاعات، هذا إلى جانب دور كل مجلس في اعداد الكوادر القيادية المؤهلة وتوفير امكانية التقويم والارشاد والتوجيه لجوانب العمل الثقافي والاجتماعي، وحث الجهات المختصة على اصلاح اجهزة العمل الثقافي والاجتماعي من أجل تمكينها من القيام بدورها الحاسم في عملية التنمية الشاملة.

٥ ـ تأكيد دور الاعلام في التنمية واصلاح اجهزته

يقوم الاعلام بدور متزايد الاهمية في تشكيل سلوك الافراد والتأثير على معطيات تنشئتهم الاجتماعية . ولا نحتاج إلى أن نكرر ما لاجهزة الاعلام وايصال الثقافة من تأثيرات عظيمة على تشكيل نظرة الانسان للحياة وبلورة قيمه الاجتماعية . إن الاعلام في عصرنا الراهن يمثل أخطر مؤسسات المجتمع واكثرها تأثيرا على تنميته ، بعد أن أصبحت الصحيفة والاذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائط نقل الثقافة وبث الرسالة الاعلامية تلاحق الانسان في العمل والشارع والمنزل ، يحتك بها أكثر مما يحتك بأي شيء آخر ويركن اليها إن كان راضيا عنها أو كان ممن يكيلون القدح فيها .

إن تأثير الاعلام اليوم لا يقل عن تأثير التربية والتعليم أو تأثير نظام الحوافز في المجتمع من حيث نتائجه سلبا أو ايجابا على التنمية الثقافية الاجتماعية بل إن الكثيرين يعتقدون أن تأثيره أعظم ، وامكانيات البناء أو الهدم المتاحة له اكبر وأسرع ، وأوسع انتشارا وأعمق تأثيرا .

وانطلاقا من هذه الاهمية والمكانة لا بد أن يكون للاعلام دوراً ايجابياً في التنمية ووظيفة اجتماعية محددة لا بد أن يؤديها . إن الوظيفة الراهنة للاعلام ، والتي لا تتعدى التسلية وتجميل الصورة الرسمية ، لا بد أن يعاد النظر فيها ، ولا بد أن يوظف الاعلام من أجل رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات الضارة وبلورة نسق ايجابي للقيم الاجتماعية وتوجيه الانسان نحو الانتاج ، واتاحة وسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعه ، وحماية ثقافته وصيانة مقومات هويته العربية الاسلامية من غزو ما يتم اختياره وتقديمه من الثقافة الغربية الرديئة والمعادية أحياناً ، فضلاً عن توعية الانسان بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة به .

إن الاعلام يجب أن يكون وسيلة لنشر الثقافة الجادة ووسيلة لبلورة القيم المطلوبة ومصدرا للخبر الصادق ووسيلة لاغناء وقت الفراغ بالفن المعبّر عن حقيقة معاناة الانسان والمستشرف لطموحات المجتمع . لذلك فان تحديد دور للاعلام في عملية التنمية والزام مؤسساته بأداء هذا الدور يمثل احد المتطلبات الاولية اللازمة من أجل توفير البيئة الملائمة للتنمية الثقافية الاجتماعية عصب عملية التنمية الشاملة ووسيلتها وغايتها .

ولعل تغيير فلسفة الاعلام الراهن وتحويل توجهاته في ضوء دوره في التنمية وتأثيره على عملية بدئها واستمرارها ، يمثلان دون شك أحد مقومات الاصلاح الشامل الذي يجب أن تهدف اليه هذه الاستراتيجية ، كما يمثل احدى الوسائل التي يتاح من خلالها لجهود الاصلاح الشامل أن تتسارع وتزيد فعاليتها ، من خلال تأثير الاعلام على امكانية استيعاب المواطن لدوره في التنمية ، ومن خلال تأثيره على القيم ومعطيات التنشئة الاجتماعية .

ولعل أول متطلبات اصلاح مؤسسات الاعلام وتمكينها من اداء دورها في التنمية يتمثل

في اختيار قياداتها من بين ذوي الرؤية الثقافية التنموية وممن يدركون مدى المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، ويتمتعون بالحس المجتمعي ، ويصرون على أن تكون انجازاتهم متكافئة مع الامكانيات المتاحة لهم دون تهاون في المسؤولية أو ميول هروبية تسعى إلى اسقاط العجز على الآخرين وإلى جانب ذلك فان ملكية اجهزة الاعلام يجب أن تكون متوازنة وأن يكون امتلاك وسائط الاعلام متاحا خارج نطاق المؤسسات الحكومية ، وخارج نطاق المؤسسات التجارية الهادفة للربح . كما أن اصلاح أجهزة الاعلام يحتاج إلى تدعيم لصناعة المنتج الثقافي الجيد ، فضلا عن تنمية قدرة اقليمية على اختيار المنتج الثقافي الملائم اينما كان .

الفصل الرّابع
مُتَطلّبات تنفيذ الاستراتيجيّة

إن تنفيذ المهمات التي تضمنتها استراتيجية التنمية في المنطقة تتطلب تكاتف أوجه العمل الرسمي مع أوجه العمل غير الرسمي على مستوى المنطقة وتكامل جهودهما . ويتركز دور العمل الرسمي في خلق كيان سياسي موحد قابل للتنمية . وايجاد مثل هذا الكيان يتطلب تجسيدا دستوريا وتوفيرا للمقومات التي تسمح بترسيخ أسس دائمة لاستمرار الكيان الموحد .

وإلى جانب العمل الحكومي الرسمي فان تنفيذ مهام استراتيجية التنمية هذه يتطلب تحمل مواطني المنطقة مسؤوليتهم التاريخية ، وعلى الاخص تحمل مثقفي المنطقة ومهنييها ، وخاصة من بيدهم سلطة اتخاذ قرار أو لديهم امكانية ترشيد القرار . إن الظروف الخاصة والحرجة التي تمر بها المنطقة وطبيعة التحديات التي يتعرض لها الوجود الحيوي لكل مواطن صادق في انتمائه إلى المنطقة ومخلص في ربط مصيره بمصيرها تفرض عليه القيام بدور يتوفر فيه الحد الادنى من العمل الوطني ، وهذا يقتضي أن يعيد المواطن ثقته بقدرته ، وأن يسمح لتفكيره أن يرى المستقبل المنتظر ، ويكبح دفع مصالحه العمياء الآنية والزائلة . وأن يعمل من موقعه الرسمي والاهلي ، ومن خلال مسؤوليته الوظيفية والمهنية ، ومركزه الاجتماعي والقيادي على أن يدفع بالامور في الاتجاه الذي يسمح باتساع الهامش المتاح من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية والاندماج الاقليمي في اطار التكامل العربي. إن العمل غير الحكومي يجب أن تكون له مؤسسات وأن تصاغ له استراتيجية يلتزم بها كل مواطن تحت طائلة الضبط الاجتماعي توجب سعي جميع أفراد المجتمع إلى تحقيق حد أدنى من العمل الوطني يتمثل في التزامهم بالسلوك المهني وتأكيد مسؤوليتهم تجاه المجتمع عند أداء واجبات وظيفتهم وتتطلب منهم أن يكونوا على مستوى المسؤولية التي يضطلعون بها ، واخيرا تحث كل مواطن لأن يكون له موقف من الآخرين وفقا لموقفهم من مصلحة المجتمع . إن ميوعة موقف الفرد من الآخرين وعدم اظهاره حقيقة مشاعره يفقد المجتمع أهم وسائل الضبط الاجتماعي

ويسمح لكل مخرب ومنافق أن يكتسب المكانة الاجتماعية في الوقت الذي يضر سلوكه بالمجتمع أبلغ الضرر .

أما تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل على المستوى الرسمي فإنه يتطلب وجود نواة لكيان سياسي موحد قابل للتكامل والاندماج ، ومتمكن من الوسائل والادوات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية . ومثل هذا الكيان لا بد أن تتنازل له البلدان عن جزء من سيادتها مقابل خلق سيادة اقليمية أعلى ، تسمح للمنطقة بايجاد الكيان القادر على حماية أمنها الخارجي وتوفير متطلبات أمنها واستقرارها الداخلي ، وحشد امكانيات وتنمية قدرات واطلاق طاقات كافية لبدء عملية التنمية واستمرارها . ومثل هذا الكيان يجب أن يمثل عقدا سياسيا وتنظيميا لامكان فيه للسيادة المطلقة لاي من الاقطار المنضمة اليه ، ولا ضرورة « للاجماع » من أجل اتخاذ القرارات المعبرة عن مصلحة المنطقة ، ولا حاجة إلى التحفظ تجاه القرارات الاتحادية . إن مثل هذا العقد يجب أن يرتكز على قواعد موضوعية تسمح للكيان السياسي الموحد بحرية اتخاذ القرار المناسب وتتيح له من الوسائل والادوات ما يمكنه من تنفيذ قراراته .

وغني عن التأكيد أن الايمان بضرورة وجود هذا الكيان السياسي الموحد يمثل منطلق طموح هذه الاستراتيجية باعتباره الرد الصحيح والمخرج الوحيد المتاح للانفكاك من مصيدة نمط التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التلقائية الراهنة ، فضلا عن كونه السبيل السليم من أجل الشروع في تنمية المنطقة وصيانة وجود شعبها والاحتفاظ بهويتها العربية وتحقيق تماسك واستقرار وتطور مجتمعاتها . وإن ما بدأ من امكانيات يمكن حشدها وطاقات يمكن اطلاقها وقدرات يمكن تنميتها من أجل تمكين المنطقة من مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها الاستراتيجية وصولا لغاياتها البعيدة المدى ، ما هو الا نتيجة لامكانيات واقعية يتطلب تحقيقها ايجاد هذا الكيان السياسي الموحد ، وضمان توجهه التنموي وقدرته على ادارة عملية التنمية .

وانطلاقا من ذلك فان أول متطلبات تنفيذ الاستراتيجية يتمثل في تجسيد الكيان السياسي الموحد ، ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية ، وتهيئة الادارة المحلية وتوثيق ترابطها مع ادارة التنمية الاقليمية .

أولاً : تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه

إن تنفيذ استراتيجية التنمية يتطلب انتقال مرحلة التعاون بين دول المنطقة إلى مرحلة اندماج اقطارها في كيان سياسي موحد ، تتوفر فيه ارادة التنمية وتتوفر له الامكانيات والطاقات اللازمة لبدء عمليتها واستمرارها . وهذا يقتضي تطوير مجلس التعاون ليصبح شكلا من اشكال الاتحاد الذي يتمتع بسيادة اقليمية موحدة قادرة على اتخاذ القرار المناسب من اجل مواجهة التحديات التي تواجه أمن المنطقة ومصير شعبها ومستقبل أجيالها .

إن مجلس التعاون ليس بديلا عن وحدة المنطقة ، وانما هو كما يؤكد نظامه الاساسي

يعبر عن مرحلة من مراحل العمل المشترك بين بلدان المنطقة تمثل « استكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها »[1] . ولقد اكد النظام الاساسي على إقتناع بلدان المنطقة « بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية لـلامة العربية »[2] . وهذا التأكيد لا يسمح بأن يكون مجلس التعاون مجرد منظمة اقليمية رديفة أو بديلة للجامعة العربية ، كما أن هذا التأكيد ينفي كون مجلس التعاون مجرد حلف بين مجموعة اقليمية تحاول فك ارتباطها العربي .

ولقد أكدت ورقة العمل الخليجي المشترك التي أقرها المجلس الاعلى وانطلق منها عمل اللجان الوزارية المؤقتة ، على أهمية تطوير العمل الخليجي المشترك منطلقة في ذلك من احتياجات أمن المنطقة ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات التي تجعل من « الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي » . « إن الحديث (عن فراغ القوة) في المنطقة والثروة التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي إلى الابد إذا قام اصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي »[3] .

من هذا المنطلق بدأ العمل الخليجي المشترك في مرحلة ما بعد انشاء مجلس التعاون . ومن خلال التصورات التي بلورتها اللجان الوزارية المختصة والنشاطات التي ولدتها جهود الامانة العامة ، والمتطلبات التي يحتمها تطبيق الاتفاقية الاقتصادية يبدو أن مجلس التعاون قد قام بدوره المرحلي ، وأصبح من الضروري أن ينتقل العمل الخليجي المشترك إلى طور اكثر تقدماً واكثر قدرة على اداء مهمات المرحلة الراهنة .

إن الاطار التنظيمي لمجلس التعاون والصلاحيات الممنوحة له والوسائل والادوات المتاحة له لا تسمح بانجاز مهمات المرحلة الراهنة ، وقد يؤدي أي تأخير في الانتقال إلى المرحلة التالية إلى فقدان القوة الدافعة للعمل الخليجي المشترك ، وتحوله إلى عمل شكلي يراوح في موضعه غير قادر على تلبية احتياجات المنطقة وطموحاتها في التنمية وأملها في الوحدة صيانة للوجود وابقاء على الهوية العربية الاسلامية لشعبها .

ولعل من المنطقي في ضوء كل ما سبق ذكره ، اضافة إلى توقف قضية التنمية المحلية على وجود كيان قابل للتنمية ، أن تبدأ جهود المنطقة في الفترة التي تسبق العمل بهذه الاستراتيجية (بداية ١٩٨٦) إلى تجسيد الكيان المطلوب عن طريق الانتقال من مرحلة

---

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلس الاعلى ، « النص الرسمي للنظام الاساسي ،» في : وكالة الانباء القطرية ، وثائق مجلس التعاون (الدوحة : الوكالة ، [د.ت.]) ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلس الاعلى ، « نص ورقة العمل الخليجي المشترك ،» في : وكالة الانباء القطرية ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٨ .

التعاون إلى مرحلة الاندماج ، الذي يتطلب تعديل النظام الاساسي لمجلس التعاون وتطوير شكله القانوني وهيكله التنظيمي ليصبح شكلا من أشكال الاتحاد قادرا على القيام بمهمات المرحلة ، ومتمكنا من دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك باتجاه الوحدة المنشودة والتنمية المطلوبة .

ولعل فرصة ايجاد هذا الكيان السياسي والتنظيمي الموحد ذي التوجه المستقبلي تعبر عن امكانية حقيقية تسهل تبني كثير من برامج الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي فضلا عن الاصلاح الاداري الجذري الذي تشكل مسألة النجاح في تحقيقه أمل المنطقة في بدء عملية التنمية واستمرارها في فترة ما بعد الاعتماد على النفط .

إن الفرصة التي يتيحها الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاندماج تسمح بحقن كثير من برامج الاصلاح والتطوير في بناء وتوجه الكيان الموحد ذي الدور المركزي القائد لعملية التنمية الشاملة ، وحري بدول المنطقة أن تستفيد من هذه الفرصة وأن تحرص على توظيف الامكانيات التي تتيحها عملية الانتقال من أجل ايجاد ادارة اقليمية حريةٌ بأن تدعى ادارة للتنمية . وغني عن البيان أن ايجاد ادارة اقليمية للتنمية سوف يساعد على اصلاح الادارات المحلية ويعمل على تنمية قطاعات الادارة واجهزتها باتجاه خلق ادارة محلية للتنمية ، بعد أن تخفف عنها الأعباء ويوجهها الضبط الاتحادي ويحفزها الانجاز ويدفعها الاحساس بدورها المحلي والاقليمي في التنمية .

وتحتاج عملية الانتقال من طور التعاون إلى مرحلة الاندماج إلى اجراء تعديلات جوهرية على النظام الاساسي لمجلس التعاون باتجاه تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسس تماسكه . ولعل الكيان الجديد الذي يبين هيكله التنظيمي شكل رقم (٢) حري بأن يدعى « اتحاد اقطار الخليج العربي » وأن يأخذ شكل نظامه الاساسي شكل نظام أساسي أو دستور اتحادي بعد تعديله .

وتبرز الامور الجوهرية التالية باعتبارها أهم المحاور التي يجب أن يشملها التعديل :

١ ـ تنازل البلدان عن جزء أكبر من سيادتها القطرية لصالح السيادة الاقليمية المشتركة . وهذا يتطلب حصر « شرط الاجماع » في أضيق نطاق ، واقتصاره على قضايا جوهرية محددة ومحدودة مع التأكيد على السعي من أجل الغائه والاستعاضة عنه باشتراط أغلبية الثلثين ، أو حتى ثلاثة أرباع الاصوات في القضايا ذات التأثيرات الجوهرية على بناء سلطات الاتحاد وعلاقاته ، وذلك تعبيراً عن ارادة الوحدة والترابط المصيري بين أقطار المنطقة .

كما أن « التحفظ » وما قد يؤدي اليه من عرقلة لصلاحيات الاتحاد يجب أن يلغى ، ويستعاض عنه بحق حصول القطر أو الاقطار المتضررة من قرار اتحادي على تعويض عادل يتم تحديده بواسطة التفاوض أو عن طريق حكم المحكمة الاتحادية العليا .

٢ ـ استكمال المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات الاتحادية ، وهذا يستدعي

ايجاد مجلس تشريعي « ومحكمة اتحادية » اضافة إلى « حكومة اتحادية » . وهذه الحكومة الاتحادية يمثل رأسها رئيس المجلس الاعلى ويقوم بالسلطة التنفيذية فيها رئيس مجلس وزراء اتحادي ووزارة اتحادية تضم في البدء ست وزارات : الدفاع ، والخارجية والتنمية والتخطيط الاستراتيجي ، ووزارتي دولة لشؤون التشريع ، وشؤون المالية الاتحادية ، فضلا على وزارة للوحدة تقوم بما تقوم به الامانة العامة في الوقت الحاضر اضافة لما تتطلبه عملية التنسيق بين الحكومات المحلية من نشاطات جديدة .

ولعل مركز الثقل في الحكومة الاتحادية يتمثل في شخصية رئيسها وقدرته السياسية ومكانته القيادية لدى اعضاء المجلس الاعلى ، فضلا عن برنامجه السياسي وأعضاء حكومته الذين يجب أن يكونوا جميعا مسؤولين أمام المجلس الأعلى وأمام المجلس التشريعي ، وأن تكون ثقة الطرفين في الحكومة شرط تعيينها واستمرارها .

والسلطة التشريعية في الاتحاد يجب أن يمثلها مجلسان :

أولهما : مجلس تشريعي ينتخبه شعب الاتحاد ، ويكون التمثيل فيه نسبيا بحيث لا يقل عن خمسة ممثلين لاصغر الاقطار ، وعشرين لاكبرها .

وثانيهما : المجلس الاعلى أو أي مجلس آخر يعينه اعضاء المجلس الاعلى ويكون متساوي التمثيل بالنسبة لجميع الاقطار . وعلى دستور الاتحاد تحديد العلاقة بين المجلسين وصلاحيات كل منهما في التشريع مستنيرا بأوضاع السلطات التشريعية الفدرالية وفي ضوء الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية تعبيرا عن النضج السياسي والطموح الديمقراطي الذي يسود ارجاء المنطقة .

أما السلطة القضائية في الاتحاد فانها يجب أن تتمثل في « المحكمة الاتحادية العليا » وما ينبثق عنها من مؤسسات قضائية . إن استقلال السلطة القضائية الاتحادية والفصل بين السلطات الاتحادية وتحديد أدوار كل منها في الادارة السياسية الاتحادية كفيل بتهيئة الادارة الاتحادية للقيام بدورها في ادارة التنمية ، وكفالة حكم العدل والمساواة ، حكم القانون ، الذي لا تحق الحقوق ولا تراعى الحرمات ولا تصان الكرامات الا بتطبيقه .

٣ ـ التأكيد على الشخصية المعنوية للاتحاد واعتباره الاطار الذي تتم من خلاله علاقات أقطار المنطقة بالعالم الخارجي . وهذا يقتضي أن يعهد للحكومة الاتحادية وشؤون الدفاع وشؤون السياسة الخارجية فضلاً عن توحيد العلم والنشيد وجواز السفر ووحدة النقد ، اضافة إلى حرية انتقال الناس والبضائع بين اقطاره دون حواجز جمركية أو حاجة الى حمل جوازات سفر ، بعد أن يتم توحيد الحواجز الجمركية وتطبيق تأشيرة الدخول المشتركة . ولعل المبرر الوحيد لارجاء تطبيق أي من هذه المتطلبات يتمثل في الصعوبات العملية التي يمكن أن تعالج في ضوء الايمان بالشخصية الدولية للاتحاد ، واستعداد الأقطار تدريجياً لازالة الصعوبات العملية التي تعيق تطبيقها في الوقت الحاضر .

ومما لا جدال فيه أن تكوين وزارة اتحادية للدفاع ، وايجاد قيادة عسكرية موحدة الاركان متكاملة القطاعات متشابكة الوحدات متجانسة النظم ، يمثل حاجة ملحة وامراً حاسماً يتطلبه الدفاع عن المنطقة تجاه المطامع الدولية . وعلى الحكومة الاتحادية أن توجد الصيغ الملائمة لاستيعاب محددات عملية الدمج ، وازالة أية عقبات تقف أمام تحقيقها . وإلى جانب ذلك فإن توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي امر مرغوب فيه ، لاهميته ودلالته الدولية ومعناه الداخلي فضلاً عن تأثيره الكبير على تحرير طاقات بشرية وامكانيات مادية ، المنطقة في أمس الحاجة اليها . وإذا كان ثمة جدوى من الاحتفاظ بتمثيل الاقطار في بعض المنظمات الدولية أو كان هناك حاجة ماسة إلى ترك بعض القنصليات فإن تقديرها يمكن أن توجد له معايير وضوابط .

٤ - يتمثل التعديل الرئيسي الرابع في تمكين الاتحاد من الحصول على احتياجاته المالية عن طريق الرسوم والضرائب بواسطة التشريع الاتحادي المباشر . وهذا التعديل بالاضافة لما يضفيه على الاتحاد من استقلالية مالية ، ويوفر له الموارد التي تحتاجها نشاطاته وخطة التنمية التي يضطلع بتنفيذها وفقاً لاستراتيجية التنمية ، فانه يضع عليه مسؤولية مباشرة تجاه النشاطات الاقتصادية التي يجب عليها تحمل عبئه الضريبي ، الأمر الذي يجعل القرار الاتحادي اكثر حساسية اقتصادية واكثر اعتباراً لتأثيراته على القدرة الاقتصادية للنشاطات في المنطقة . وإلى جانب ذلك فإن حصول الاتحاد على احتياجاته المالية عن طريق التشريع المباشر سوف يتيح للحكومة الاتحادية الكثير من أدوات السياسة المالية التي يمكن توظيفها من أجل توجيه النشاطات الاقتصادية وضبط النشاطات الطفيلية ومحاربة التوجهات الترفية في الاستهلاك وتنظيم عملية التصدير والاستيراد حسب المقتضيات الداخلية ، فضلاً عما يتيحه من امكانية تشجيع للنشاطات الانتاجية المرغوب في تنميتها عن طريق توفير التمويل التنموي لها من مصادر الايرادات ذات الطبيعة الرأسمالية ، ووفقاً لشروط مماثلة وحوافز متكافئة تسمح للميزة النسبية الحقيقية لكل قطر أن تعبر عن نفسها ، وتجنب المشروعات الاتحادية مخاطر المنافسة غير المتكافئة .

ثانياً : ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية

يمثل الهيكل التنظيمي المبين في الشكل رقم (٢) نواة التنظيم الاتحادي المقترح لقيادة عملية التنمية وتحقيق الاندماج بين اقطار المنطقة وهذه النواة التنظيمية بامكانها ، إذا ما تحقق وجودها شكلاً وموضوعاً، أن تتحمل اعباء تنفيذ استراتيجية التنمية وان تهيىء المنطقة لمزيد من الاندماج. ان التنظيم الاتحادي المقترح قادر على أداء الحد الادنى من جميع الوظائف التي يشكل تكاملها وتفاعلها شرطا لوجود ادارة متمكنة من توليد آلية التنمية وبدء عمليتها .

وتتمثل مصادر القدرة والتمكن من التنظيم المقترح في الأمور التالية :

١ - وجود ادارة سياسية توفر قدراً من المشاركة وتؤكد مبدأ الفصل بين السلطات

شكل رقم (٢)
الهيكل التنظيمي لمشروع اتحاد
اقطار الخليج العربي

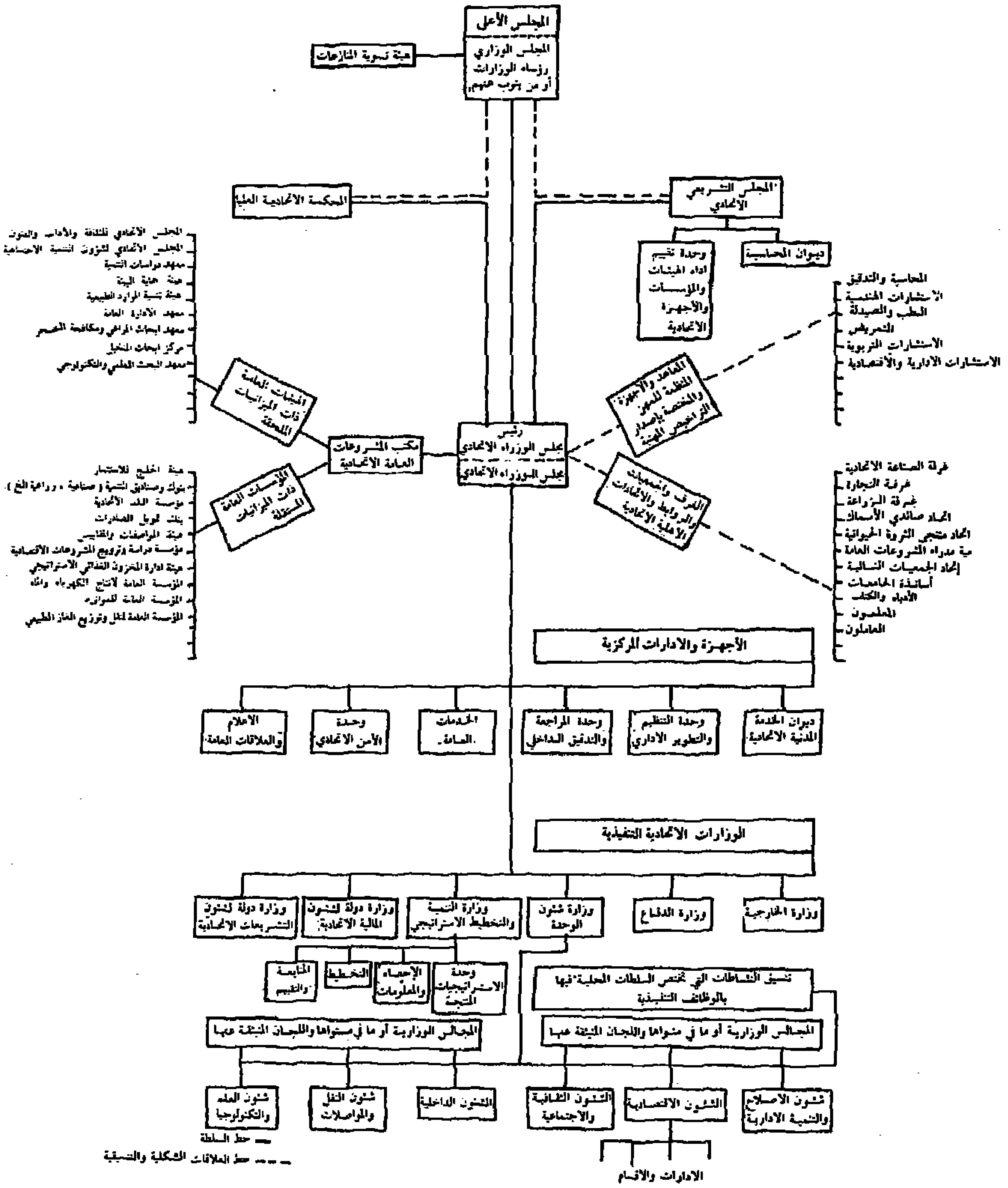

وسيادة حكم القانون . ومثل هذه الادارة يمكنها صياغة استراتيجية للتنمية تعبر عن غايات المجتمع ، ويمكنها قيادة ادارة التنمية وتوجيه مسارها ، ومعالجة معوقات ادائها وايجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها ، قبل ان تتحول إلى معضلات يصعب حلها . كما أن مثل هذه الادارة السياسية ، نتيجة لانبثاقها عن اقتناع رسمي وشعبي وتعبيرها عن ارادة سياسية واجتماعية للتنمية ، يمكنها أن تقوم بمهمات التنسيق بين استراتيجية التنمية الاقليمية وجهود التنمية المحلية ، وتحقيق تكاملها ، عن طريق التشريعات الموحدة والتشريعات المحلية المنبثقة عن اطار تشريعي مشترك ، وعن طريق السياسات العامة المشتركة ، والاستراتيجيات القطاعية المتكاملة مع استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة .

٢ ـ القدرة على القيام بوظائف جوهرية يصعب على أي من الأقطار توفيرها بالكفاءة والفاعلية التي يوفرها التنظيم للاتحاد المقترح . وتتمثل أهم هذه الوظائف ابتداء بوظيفة الدفاع ووظيفة الشؤون الخارجية اضافة لمهمات توجيه جهود التنمية والقيام بالتخطيط الاستراتيجي اللازم لتوجيه عملية التخطيط على مستوى الاجهزة والمشروعات والقطاعات والأقطار . وإلى جانب ذلك يقوم التنظيم الاتحادي بوظيفة التشريع وخلق الاطار القانوني الموحد الذي تنبثق عنه التشريعات المحلية ، كما يقوم بمهمة توفير المصادر المالية اللازمة لاداء نشاطاته في ضوء الحاجة إلى توظيف أدوات السياسة المالية ، بالاضافة للتشريعات في عملية التخطيط الاستراتيجي اللازم لتحقيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية . إن فلسفة التنظيم المقترح تؤكد الاهمية الاستراتيجية للادارة الاتحادية وتجنيب اجهزة الادارة العامة الاتحادية الاعباء التي تفوق قدرتها ، أو تلك المهمات التي يمكن القيام بها من قبل الهيئات والمؤسسات والمشروعات الاتحادية ، العامة منها والمهنية والاهلية ، فضلاً عن ترك أغلب مهمات التخطيط والتنفيذ على عاتق ادارات التنمية في كل قطر من الأقطار الاعضاء .

٣ ـ الفصل بين المهمات التنفيذية للتنظيم الاتحادي والمهمات التنسيقية ، وحصر مهمات التنسيق في وزارة مختصة بشؤون الوحدة ، تقوم بما تقوم به الامانة العامة في الوقت الحاضر اضافة لما تتطلبه استراتيجية التنمية والتكامل من مجالات تنسيق قطاعي أو وظيفي ، أوضح الشكل بعضها .

٤ ـ الفصل الاداري بين الوزارات والاجهزة العامة الاتحادية وبين الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة ، حفاظاً على استقلالية كل منها ، وتركيز دوره على أداء وظيفته الرئيسية في ادارة التنمية . ويقترح التنظيم أن تكون علاقة الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة الاتحادية بمجلس الوزراء الاتحادي الذي يجب ان ينحصر دوره في اختيار مجالس عليا للادارة وتوفير موارد رأسمالية أو جارية للمشروعات في ضوء الاهداف المطلوبة منها والقيام بمتابعة نشاطها وتقويم ادائها عن طريق مكتب يسمى « مكتب المشروعات العامة » .

٥ ـ يتطلب التنظيم المقترح وجود مؤسسات يعهد إليها تمثيل وتنظيم المهن والنشاطات

والاهتمامات الاهلية . ومثل هذه المؤسسات الاهلية الاتحادية سوف تتيح مجالاً أوسع للمشاركة وتسمح بتحقيق تفاعل قطاعي ومهني وفئوي على مستوى المنطقة يبلور الهوية الاتحادية ويزيد من انتماء الفرد ويعمق متطلبات ولائه الوطني ، فضلاً عما تتيحه هذه المؤسسات الاهلية من تحمل مسؤولية حقيقية في « تنظيم المهن ورفع مستواها وحمايتها من التدني والانحراف الى جانب تمثيل مصالح منتسبيها والتعبير عن اهتماماتهم لدى الادارة السياسية .

٦ ـ تركيز عدد من المهمات التنظيمية والاجرائية والتمويلية والتدريبية والتوجيهية في مؤسسات اتحادية تدار من قبل القطاع العام الاتحادي ، أو تتبع لمجالس ومعاهد تنظيم المهن ورعاية الاهتمامات . ومثل هذا التركيز يمثل احدى الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق فعالية التشريع الاتحادي وتوحيد النظم والاجراءات التي يتم بمقتضاها ، على سبيل المثال ، مزاولة مهن المحاسبة والتدقيق والطب والصيدلة والتمريض والاستشارات الهندسية والادارية والصحافة وغيرها . كما يتم ايضاً مراقبة المستوى المهني وتطويره بشكل مستمر من قبل معاهد وجمعيات مهنية بموجب تشريعات اتحادية . وكذلك يمكن أن يتم تمويل وتدعيم وتشجيع وتوجيه النشاطات الاقتصادية من قبل شبكة اتحادية من صناديق التنمية اضافة إلى بنوك التصدير وهيئات مثل هيئة المواصفات والمقاييس ، ومصلحة الحجر الزراعي والبيطري ، والمعاهد ومراكز البحث والتدريب . وتقوم أيضاً مجالس مثل « المجلس الاتحادي للثقافة والاداب والفنون » و« مجلس اتحادي لشؤون التنمية الاجتماعية » بدور فعال في التخطيط والتوجيه والتنفيذ المطلوب للاسراع بالتنمية الثقافية والاجتماعية .

إن عملية التنمية عملية مستمرة ، متجددة الظروف ، متغيرة الاحتياجات ، وليس من بديل غير التنظيم المرن والقادر على اتخاذ المبادرة والتكيف حسب مقتضيات التطور ومتطلبات الكفاءة والفاعلية . ولعل التنظيم المقترح يصلح لأن يكون نواة يمكن تطويرها بتطور الأحوال وتغييرها بتغيير الظروف .

ثالثاً : تهيئة الادارة المحلية وتوثيق ترابطها مع ادارة التنمية الاقليمية

يحتاج البناء التنظيمي الراهن للادارات المحلية إلى اصلاح شامل وتنمية ادارية عاجلة ، من اجل ضمان تحولها إلى ادارة للتنمية تدرك جدوى الاندماج بين أقطار المنطقة وتعمل جاهدة في سبيل تذليل العقبات التي تقف في سبيله . ولعل ادراك قيادات العمل المحلي لمشكلات الادارة المحلية وعجز مؤسساتها واجهزتها ومشروعاتها يمثل المدخل النفسي والدافع المجتمعي من اجل خلق امكانية تغيير وظيفة الادارة الراهنة ، وتعديل توجهاتها ، وتحويلها إلى ادارة للتنمية واداة للاندماج بين أقطار المنطقة . لذلك فلا بد من تقويم أداء الادارة الراهنة في ضوء الحاجة إلى قيامها بالمهمات وأدائها للوظائف التي تتطلبها استراتيجية التنمية هذه . ومن ثم الشروع في استكمال مؤسسات الادارة السياسية واعادة تنظيم الادارة

العامة واستكمال اجهزتها وتحديد مسؤوليتها تجاه ادارة المشروعات في ضوء حاجة ادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص إلى استقلال حقيقي كاف لاداء دورها في التنمية . كما يجب تخفيف أعباء الادارة العامة وفصل النشاطات التي يمكن ادارتها منفصلة عنها مثل « الحكم المحلي للمقاطعات » و« البلديات » بالقدر الذي يسمح بتركيز جهودها وقيامها بدورها الاستراتيجي في التنمية . إن هذه الجوانب التي سبقت الاشارة إليها تحتاج إلى معالجة من أجل تمكين الادارات المحلية من التحول إلى ادارات للتنمية تتناغم جهودها مع جهود قيادة ادارة التنمية الاقليمية ويتكامل نشاطها معها .

ولقد سبق تناول الكثير من سبل الاصلاح التي يلزم سلوكها من اجل خلق القدرة وترسيخ أسس النظرة التي يتطلبها امر وجود ادارة للتنمية . وعلى دول المنطقة أن تبادر بجهود الاصلاح الشامل والتنمية الادارية على المستوى المحلي ، في الوقت الذي تتعاون فيا بينها من أجل خلق الاطار التنظيمي الاتحادي الذي سوف يخفف العبء عن كاهل الادارات المحلية ، ويعضد جهودها في الاصلاح والتنمية ويساعدها من أجل عبور مرحلة التحوّل بعد أن يوفر الظروف وينقي البيئة ويوجد الحوافز المشجعة على سرعة التحول وسلامة توجهات البناء التنظيمي الجديد .

إن مجمل الاصلاحات المطلوبة من أجل تحول الادارات المحلية الى ادارة للتنمية ، والجهود اللازمة من أجل تنميتها لا تختلف عما سبق تناوله عند الحديث عن ادارة التنمية باعتبارها هدفاً استراتيجياً ، وكذلك فان البناء التنظيمي الملائم لادارة التنمية المحلية لا يختلف كثيراً عن البناء التنظيمي المقترح لادارة التنمية الاقليمية ، الأمر الذي يعفينا من اعادة ما سبق ذكره .

إن المطلوب تحقيقه بشكل عاجل من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية يتركز في ضرورة التحرك السريع عبر محورين بشكل تتوازى فيه الجهود ، أولهما : ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية توفر البيئة وتوجد الكيان القابل للتنمية وتصون أمنه وتعظم امكانياته وتوجه وتضبط وتشجع الادارات المحلية على أداء دورها . وثانيهما : ممارسة العمل الصعب اللازم من أجل تغيير توجهات الادارة المحلية واستكمال وظائفها وتمكينها من أداء دورها في التنمية المحلية والتنمية الاقليمية . وليس غير التخطيط الاستراتيجي الاقليمي من وسيلة يتم بموجبها تناغم جهود الادارة الاقليمية مع الادارة المحلية وتكامل نشاطاتها .

لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي الذي يجب أن يكون من اختصاص الادارة الاقليمية ، في الوقت نفسه يكون فيه وثيق الصلة مع اجهزة التخطيط المحلية ، هو الكفيل بتعميق الترابط بين متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية على المستوى الاقليمي وعلى المستوى المحلي . إن هذا النوع من التخطيط ، نتيجة لتركيزه على الأولويات وخلق المؤشرات التي تتوجه بموجبها أهداف الاداء وتتكون بمقتضاها آلية التنمية وتتوجه حسب معطياتها جهود الافراد والمنشآت ، قادر على خلق الاتجاه وتحفيز النشاطات وتوفير الموارد منطلقاً من

استراتيجيات قطاعية وشاملة ، تعبر عن سياسات مشتركة ومدعمة بتشريعات وأدوات السياسة المالية والاقتصادية ، وكفاءة الادارة بشكل عام . وسوف يزيد هذا الأمر من الفعالية الجماعية للمنطقة ويجعل من قدرة كل قطر مرتكزاً لتنمية المنطقة وسنداً لتماسك مجتمعاتها وصيانة مقومات هويتها العربية وحاميا لأمنها واستقرارها الحقيقي المرتجى بعون الله وتوفيقه .

المــلاحِــق

ملحق رقم (١)

إحصاءات حول الناتج المحلّي الإجمالي

أ ـ الانتاج المحلي الاجمالي حسب النشاط والانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٠ (بملايين الدولارات الامريكية) .

النشاط	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
١) الزراعة والغابات والاسماك	٢٢٣	٧٤	١٣٩٧	١٠٧	٤٦	٦٥	١٩١٢
٢) المناجم والتعدين والوقود	١٩٠٨٨	١١٦٥	٧٣٠٥٩	٣٦٥١	٣٨٩٢	١٧٧٤٥	١١٨٦٠٠
٣) الصناعة	١١٣١	٣٣٨	٥٠٣٣	٥٢	٢٣١	١٥٩٦	٨٣٨١
٤) الكهرباء والغاز والماء	٣٥٠	٢٦	٨٢	٣٦	٧١	١٠١	٦٧١
٥) البناء	٢٦٥٣	٤٧٠	١٢٨٦٣	٢٩٠	٥٤١	٧٠٣	١٧٥٢٠
مجموعات القطاعات السلعية	٢٣٤٤٤	٢٠٧٢	٩٢٤٣٣	٤١٣٦	٤٧٨١	٢٠٢١٠	١٤٧٠٧٦
١) التجارة والمطاعم والفنادق	٢٤٥٣	٣٠٩	٥٢٧٣	٢٩٣	٥٠٠	١٤٨٠	١٠٣٠٨
٢) النقل والتخزين والمواصلات	١٠٠٦	٢٤٢	٤٥١٢	١٥١	٢٠٥	٤٣٤	٦٥٥٠
٣) الخدمات المالية والتأمين والبنوك	١٢٧٥	٣٢٤	٢٣٦١	٥٨	٢٦٠	٦٧٩	٤٩٥٧
مجموع القطاعات التوزيعية	٤٧٣٤	٨٧٥	١٢١٤٦	٥٠٢	٩٦٥	٢٥٩٣	٢١٨١٥
١) ملكية المساكن	٠٠٠	٣٠٥	٣٢٩٥	٩٧	٠٠٠	٠٠٠	٣٦٩٧
٢) خدمات حكومية	١٦١٥	٢٩٧	٧٠٢٩	٤٨٦	٣٢٩	٠٠٠	٩٧٥٦
٣) خدمات اخرى	٢٧٤	٠٠٠	١٦٩٤	٥٨	٨٦	٣٤٦٧	٥٥٧٩
مجموع القطاعات الخدمية	١٨٨٩	٦٠٢	١٢٠١٩	٦٤١	٣٨٥	٣٤٦٧	١٩٠٠٣

يتبع

تابع الملحق الاحصائي رقم (١ - أ)

النشاط	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
الانتاج المحلي بقيم المنتجين	٣٠٠٦٧	٣٥٤٩	١١٦٥٩٧	٥٢٧٩	٦١٣١	٢٦٢٧٠	١٨٧٨٩٣
- رسوم الاستيراد	٤٤١٦	٠٠٠	٤٣٢	٠٠٠	٩٠	٠٠٠	٤٩٣١
الانتاج المحلي بقيم المشترين	٢٩٦٢٥	٣٥٤٩	١١٦١٦٦	٥٢٧٩	٦٠٤١	٢٦٢٧٠	١٨٢٩٥٥
الانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي							
صادرات السلع والخدمات	٢٣٠٨٧	٤١١٣	٧٨٩٢٦	٣٧٤٨	٥٦٧٢	٢١٢٠٤	١٣٦٧٥٠
واردات السلع والخدمات	١٠٢١٦	٣٦٩٩	٤٠٣٨٥	١٨٤٤	١٤٤٠	٩١٦٠	٦٨٥٥٨
الفرق	١٢٨٧١	٤١٤	٣٨٥٤١	١٩٠٤	٤٢٣٣	١٢٠٤٤	٦٨١٩٢
الاستهلاك الخاص	٥١١٦	٢١٧١	٢١٠٩٨	٩١٨	٢٥٤	٧٤٦١	٣٧٠١٨
الاستهلاك العام	٣٢٣٥	٥٥٤	٢٧٥١٤	١١٨٦	٦١٦	٣١٩٦	٣٥٣٠١
مجموع الاستهلاك	٨٣٥١	٢٧٢٤	٤٧٦١٢	٢١٠٣	٨٧٠	١٠٦٥٧	٧٢٣١٧
مجموع الاستثمار	٨٤٠٤	٤١١	٣٠٠١٣	١٢٧٢	٩٤٠	٣٥٦٩	٤٤٦٠٩
المتوسطات (بالدولار)							
عدد السكان بالملايين	٠,٨٠	٠,٣٦	٨,٣٧	٠,٨٩	٠,٢٢	١,٣٦	١٢,٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٣٧٠٣٢	٩٨٥٩	١٣٨٧٩	٥٩٣١	٢٧٤٦٠	١٩٣١٦	١٥٥٧٧
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	١٠٤٣٩	٧٥٦٧(*)	٥٦٨٨	٢٣٦٣	٣٩٥٥	٧٨٣٦	٦٠٢٦

(*) يعود ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك في البحرين إلى حقيقة كون البحرين مركزاً سياحياً .

ب ـ التغييرات المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي لاقطار المنطقة وأوجه الانفاق على الانتاج المحلي نهاية عام ١٩٨٠ تقديري : ١٩٨٥ متوقع : ٢٠٠٠ مستهدف بملايين الدولارات (١٩٨٠ بالاسعار الجارية : ١٩٨٥ و٢٠٠٠ بالاسعار الحقيقية لعام ١٩٨٣).

النشاط	١٩٨٠	١٩٨٥	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ (٪)	معدل النمو السنوي ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ (٪)
١) الزراعة والغابات والاسماك	١٩١٢	٣٠٠٠	٢١٠٠٠	١٢,٧	١٣,٩
٢) المناجم والتعدين والوقود	١١٨٦٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	- (٢,٣)	صفر
٣) الصناعة	٨٣٨١	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠,٣	٩,٧
٤) الكهرباء والغاز والماء	٦٧١	١٥٠٠	٦٠٠٠	١١,٦	٩,٧
٥) البناء	١٧٥٢٠	١٣٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣,٦	٦,٨
مجموع القطاعات السلعية	١٤٧٠٧١	١٠٧٥٠٠	١٩٧٠٠٠	- ١,٤	٤,١
مجموع القطاعات التوزيعية	٢١٨١٥	٢٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	٥,٩	٧,٨
مجموع القطاعات الخدمية	١٩٠٠٣	٢٠٥٠٠	٣٥٠٠٠	٣,١	٣,٧
الانتاج المحلي الاجمالي	١٨٢٩٥٥	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢,٥	٤,٧
الانفاق على الانتاج المحلي					
الاستهلاك الخاص	٣٧٠١٨	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٤,٦	٥,٦
الاستهلاك العام	٣٥٣٠١	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢,٧	٢,٨
مجموع الاستهلاك	٧٢٣١٧	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣,٧	٤,٣
مجموع الاستثمار	٤٤٦٠٩	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤,١	٤,٧
المتوسطات (بالدولار)					
عدد السكان بالملايين	١٢	١٤,٥	٢٤	٣,٥	٣,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١٥٥٧٧	١٠٣٤٥	١٢٥٠٠	- (١,١)	١,٣
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك	٦٠٢٦	٥٥١٧	٦٢٥٠	٠,٢	٠,٨

المصدر : احتسبت من : ـ بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٠ : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الحسابات القومية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (الرياض : المجلس ، [د.ت.]) . نقلاً عن : صندوق النقد العربي ، نشرة الحسابات القومية للدول العربية .

ـ التوقعات المتعلقة بعام ١٩٨٥ والتغييرات المستهدفة لعام ٢٠٠٠ مبنية على الفروض الواردة في الدراسة .

مُلحق رقم (٢)

النص الرسمي للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتضمن النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ـ الذي وقعه قادة الدول الست الأعضاء بالمجلس على ٢٢ مادة تغطي كافة اختصاصات ومهام المجلس والأجهزة المنبثقة عنه وتشكيلها ونظام التصويت فيها وكذلك الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها مجلس التعاون وأجهزته وممثلو الدول الأعضاء بالمجلس.

وفيما يلي نص النظام الأساسي:

. . إن

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الإسلامية.

وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها.

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين.

واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها.

واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق

طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.

ولكل من هذه الاجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية .

المادة السابعة:

المجلس الأعلى

١ ـ المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون . . يتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .

٢ ـ يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ ـ يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول الاعضاء.

المادة الثامنة:

اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

١ ـ النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
٢ ـ وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يشير عليها.
٣ ـ النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها .
٤ ـ النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .
٥ ـ اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
٦ ـ إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
٧ ـ تعيين الأمين العام.
٨ ـ تعديل النظام الاساسي لمجلس التعاون .
٩ ـ إقرار نظام داخلي.
١٠ ـ التصديق على ميزانية الامانة العامة.

المادة التاسعة:

التصويت في المجلس الأعلى

١ ـ يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاعلى صوت واحد.
٢ ـ تصدر قرارات المجلس الاعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة

المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة :

هيئة تسوية المنازعات

١ ـ يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى (هيئة تسوية المنازعات) وتتبع المجلس الأعلى .

٢ ـ يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

٣ ـ إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الاساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات.

٤ ـ ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة:

المجلس الوزاري

١ ـ يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول.

٢ ـ يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

٣ ـ يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية.

٤ ـ يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثانية عشرة :

اختصاصات المجلس الوزاري

يتولى المجلس الوزاري مهاماً منها :

١ ـ اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .

٢ ـ العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٣ ـ تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.

٤ ـ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير

التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.

٥ ـ إحالة أي وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.

٦ ـ النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

٧ ـ إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.

٨ ـ بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٩ ـ اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.

١٠ ـ التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

١١ ـ النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

المادة الثالثة عشرة:

التصويت في المجلس الوزاري

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.

٢ ـ تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة:

الأمانة العامة

١ ـ تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.

٢ ـ يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ ـ يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.

٤ ـ يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين موظفي الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.

٥ ـ يكون الأمين العام مسؤولاً مباشرة عن اعمال الأمانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة:

اختصاصات الأمانة العامة

تتولى الامانة العامة المهام التالية:

١ ـ إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.

٢ ـ إعداد التقارير الدورية عن اعمال مجلس التعاون.

٣ ـ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.

٤ ـ إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى او المجلس الوزاري.

٥ ـ إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.

٦ ـ إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.

٧ ـ التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.

٨ ـ الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ ـ أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة:

النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الامانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء.. وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار اعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

المادة السابعة عشرة:

الامتيازات والحصانات

١ ـ يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

٢ ـ يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

٣ ـ إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة (١) من هذه المادة يتمتع

ممثلو الدول اعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة:

ميزانية الأمانة العامة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة:

نفاذ النظام الأساسي

١ ـ يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام.

٢ ـ تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع مع تسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون:

تعديل النظام الأساسي

١ ـ لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.

٢ ـ يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.

٣ ـ يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون:

أحكام ختامية

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون:

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري..

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة (أبو ظبي) الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ آيار ١٩٨١ ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية.

دولة الامارات العربية المتحدة.

دولة البحرين.

المملكة العربية السعودية.
سلطنة عمان.
دولة قطر.
دولة الكويت.

ملحق رقم (٣)

نص ورقة العمل الخليجي المشترك

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى الوجود يعكس استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي التي مرت وتمر به منطقة الخليج العربي وهو أشد ما يكون إلحاحاً في الوقت الحالي أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعوب المنطقة.

وإن التضامن الطبيعي الذي يربط البلاد العربية في الخليج حري به ان يظهر في إطار مشترك بعد كل الخطوات الإيجابية والفعالة الثنائية والجماعية التي اتخذت حتى الآن وأن يصب هذا التضامن بصورة أفضل وأوضح لصالح شعوب المنطقة.

إن العصر يتجه إلى الوحدات الكبيرة السياسية والاقتصادية حفاظاً على الاستقرار والأمن والتقدم وسداً للثغرات التي وقعت فيها كثير من الدول في مناطق اخرى من العالم وتعلمت دروسها بعد ان دفعت ثمناً غالياً من الدم والرجال والأموال. تلك الثغرات هي وجود نزاعات إقليمية طويلة وغير حاسمة تضيع فيها الجهود والطاقات وتخسر من جرائها الشعوب الكثير.

وإذا كانت التحديات تكفي لإيجاد تعاون فعال في أي منطقة من العالم فإن ظروف منطقة الخليج مؤاتية أكثر، فنحن هنا نشكل جزءاً من قومية تدين بدين واحد ولنا تراث حضاري مشترك وقيم وعادات مشتركة، ونظراً لموقعنا الجغرافي والسياسي وثروتنا النفطية التي تكون عرضة للأطماع السياسية الدولية إلى درجة تقرب من الابتزاز الذي يدفعنا جميعاً إلى الاتجاه للتعاون المشترك.

إن عالم اليوم يؤكد أهمية الترابط بين الأمم وبالتالي فإن الاندماج الإقليمي خاصة في منطقة الخليج سيكون عوناً ودعماً لأهداف الأمة العربية والإسلامية ويصبح أكثر إلحاحاً ومطلباً محلياً في هذه الفترة التاريخية.

إن التعبئة الفعالة للموارد والكفاءات في بناء منظمة خليجية تعزز الوضع وتعينه جديرة بأن تحمل هذا الإقليم العربي إلى آفاق تنموية متوازنة يستفيد منها أبناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة .

مواجهة التحديات

إن التحديات التي تواجه هذه المنطقة بتعاظم حاجة العالم الصناعي للنفط، وأصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسية اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي أو تجعلها محط مساومة ولا تستطيع الشهوات الدولية أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة إنما تستطيع أن تجد لها ألف محط قدم إذا ظلت هذه المنطقة الغنية بنفطها ورجالها ذات كيانات صغيرة يسهل افتراسها .

إن الحديث عن «فراغ القوة» في المنطقة والثروة التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي إلى الأبد إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي .

وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتمعة ان يكون لها صوت في المجال العالمي والإقليمي يعبر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي صوت محترم ومهاب في علاقاتها مع الشرق والغرب، مع الشمال والجنوب، ويكون عضداً فاعلاً في قضايا الأمة العربية .

الوحدة العربية

إن الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية كانت محط أنظار الشعوب العربية، وإنه لخطوات إيجابية أن تبزغ في هذا الطريق من منطقة احتضنت الإسلام ورعت العروبة وسارت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ .

إن مهمات صعبة وحقيقية تواجهنا جميعاً ولا بد من مواجهتها مواجهة جماعية فالنفط الذي نعتمد عليه اليوم هو ثروة ناضبة، لقد ولدت ثروات هائلة في العشر سنوات الأخيرة ولكنه أيضاً ولدت توترات هائلة وتطورات هائلة في تصرفات البشر .

وتنظر شعوب الخليج اليوم إلى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة وهي الوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة والحفاظ على السلام الاجتماعي والأمن والتقدم من جهة أخرى، تلك المعادلة لن تحل إلا بالنظر ببصيرة ثاقبة إلى الأولويات التي أمامنا وهي إقامة تنمية شاملة من جهة وعلى إقامة قاعدة أساسية وقاعدة إنتاجية ثابتة من جهة اخرى وعلى إعداد وتدريب الرأسمال الأهم وهو العنصر البشري .

إن علينا أن نواجه الإجابة على السؤال المهم . كيف نحوّل النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوبنا ؟

إن الفرصة التاريخية مهيأة لنا اليوم كي نتخذ الخيار ولكنها قد لا تكون مهيأة لنا في المستقبل، لقد كان جنين الثورة الصناعية صناعة البوصلة البحرية والبارود والطباعة. . أما اليوم فالبشرية تندفع نحو الفضاء وتطور الفيزياء النووية الحديثة وتستخدم الاتصالات السريعة والفورية الطويلة المدى ومن يتخلف عن ذلك يبقى في عداد الدول والشعوب المتخلفة. . إنه بكلمة العصر (الانفجار العلمي) الذي يفرض استخدام الأدوات العلمية في أمور السياسة والاقتصاد والصناعة والتعليم.

ومن أولويات التفكير العلمي المنظم هو ان نصل نحن في هذا الإقليم إلى اندماج حقيقي وشامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تلك هي التحديات التي أمامنا ومن خلال خطط اندماجية صحيحة بين أقطارنا وشعوبنا نستطيع جميعاً أن نواجه تلك التحديات. ونستطيع أن نرعى استثماراتنا المادية والبشرية تنمية شاملة لشعوبنا من خلال توزيع عادل وحكيم كما نستطيع كمجموعة أن نساهم في مجهودات السلام العالمي الذي تشتد حباله اضطراباً.

لجان لتحقيق التعاون في مجالات التنمية

أكدت «ورقة العمل الخليجي المشترك» التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون، على أن ظروف دول الخليج باعتبارها جزءاً من قومية تدين بدين واحد، ولها تراث حضاري مشترك ، وقيم وعادات مشتركة . . تدعو إلى ضرورة أن يظهر تضامنها الطبيعي في إطار مشترك . . وبالتالي فإن التعبئة الفعالة للموارد ، والكفاءات ، جديرة بأن تحمل هذه المنطقة العربية إلى آفاق للتنمية متوازنة يستفيد منها أبناء الخليج بوجه خاص والعرب بصفة عامة .

ولتحقيق هذه الأهداف قرر المجلس إنشاء لجان من الوزراء المختصين ، وتكون هذه اللجان ذات مهمة مؤقتة، تعمل بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة، وتبدأ عملها وفقاً للمواعيد التي يقترحها الأمين العام. . وهذه اللجان هي :

(١) لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

تتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينها، بهدف تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية في تلك الدول. ووضع الأسس لتصور تخطيط مستقبلي متكامل وبصورة مستمرة ، بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

(٢) لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري

تقوم هذه اللجنة بدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي، على ضوء الأهداف العامة في العمل الاقتصادي المشترك ويقع في اختصاصها ما يلي:

* التعاون المالي والنقدي: وذلك بالسعي إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة، تهدف إلى توجيه الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية، بما يخدم مصلحة هذه الدول وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم. وكذلك تنسيق السياسات المصرفية والنقدية وزيادة التنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة تكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود.

وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

* انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي، بوضع الأسس الكفيلة بمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز، وفقاً لما يتفق عليه في المجالات التالية:

- حرية الانتقال والعمل والإقامة.
- حرية التملك والإرث والإيصاء
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي

وكذلك بالعمل على إزالة العوائق التي تحوّل حركة الموارد ورؤوس الأموال وجميع عناصر الانتاج وتنسيق وتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية بحيث يتلقى مواطنو الدول الأعضاء معاملة مماثلة في كافة الدول الأخرى.

وتشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء على إقامة المشاريع المشتركة وإنشاء الشركات بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

* التبادل التجاري: من خلال العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في هذا المجلس فيما يخص منتجاتها والسعي من أجل تعرفة جمركية موحدة بين هذه الدول والعالم الخارجي، وتطبيق مبدأ الإعفاء الشامل من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المحلية للدول الأعضاء ومعاملة منتجاتها معاملة السلع الوطنية، وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والمخزون الغذائي، وخلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير والاستيراد.

* النقل والمواصلات وذلك بالتعاون في مجال النقل البحري والبري، والاتصالات الأساسية كالموانىء والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق ودعم وتطوير المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين الدول الأعضاء، وكذلك العمل من أجل تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس وذلك على جميع المستويات.

(٣) لجنة التعاون الصناعي

تتولى هذه اللجنة ما يلي:

- تنسيق النشاط الصناعي فيما بين الدول الأعضاء بوضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحوّل الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملي يحقق أقصى المنافع لكل دولة ويوفر الرخاء والطمأنينة لكافة شعوبها.

- دراسة توحيد التشريعات والأنظمة الصناعية في الدول الأعضاء.
- العمل على زيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية لسد احتياجات الدول الأعضاء.
- إعداد أنظمة وترتيبات لاستيراد التكنولوجيا والخبرات واختيار الانسب منها في ظل أهداف ومتطلبات التنمية في الدول الأعضاء.
- توزيع الصناعة على رقعة الدول الأعضاء بتشجيع إقامة الصناعات المكملة للمشروعات الأساسية موزعة في الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية.
- وضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة بين الدول الأعضاء للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي على كافة المستويات والمراحل.

(٤) لجنة النفط

تتكون هذه اللجنة من وزراء الخارجية والبترول والمالية وتقوم بالعمل على تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير ونقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة، ووضع سياسة نفطية موحدة ومواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات المتخصصة والمنظمات الأخرى

(٥) لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية

تتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية والتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والثقافة ووضع أسس تكاملها وتجانسها.

ويدعو الأمين العام، وزراء المالية والاقتصاد لوضع اتفاقية اقتصادية موحدة تحل محل الاتفاقيات الثنائية المعقودة حالياً، وذلك طبقاً للمبادىء التي اتفق عليها في اجتماعهم الذي عقد في الظهران في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٦ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ٢٠ مايو ١٩٨١ م، على أن يتم ذلك خلال الشهرين القادمين، ليتم عرضها على المجلس الوزاري تمهيداً لعرضها على مجلس الرؤساء في دورته القادمة.

ملحق رقم (٤)

نص الاتفاقية الاقتصادية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة

الرياض

الاتفاقية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب اوثق وروابط اقوى.

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصاديه فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها.

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

أ- تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات

الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى.

ب - تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية

١ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

٢- لا يعتبر من قبيل الرسوم، ما يجيء مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية أو التخزين او النقل او الشحن أو التفريغ إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة

١ - يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ان لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه الدول عن (٤٠) بالمائة من قيمتها النهائية عند إتمام انتاجها. كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ بالمائة.

٢ - يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة

١ - تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي.

٢ - يكون من بين اهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

٣ - يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة

- يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها الى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية عملاً على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها.

وتحقيقاً لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية:

١ ـ تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير
٢ ـ تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي
٣ ـ عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.
٤ ـ العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الإقتصادي

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية:
١ ـ حرية الانتقال والعمل والاقامة.
٢ ـ حق التملك والإرث الايصاء
٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي
٤ ـ حرية انتقال رؤوس الأموال.

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

التنسيق الانمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة

١ ـ تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

٢ ـ تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

١ ـ تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها، على أساس تكاملي.

٢ ـ توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها.

٣ ـ توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الإقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة

تولى الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية اهمية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الإقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة.

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على اعداد انظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء - كلما كان ذلك ممكنا - بابرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية او التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي، على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفاذة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء

المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة

١ - تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات - وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية، كالموانيء، والمطارات، ومحطات الماء، والكهرباء، والطرق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

٢ - تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها او مرورها بها، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة.

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الإتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء واولويات التنمية المحلية فيها. ويجوز منح أي منها اعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة اخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقيه.

المادة السادسة والعشرون

أ ـ تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها.

ب ـ يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الإتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الإتفاقيات الثنائية.

حررت في مدينة الرياض بتاريخ ٦ شعبان عام ١٤٠١ هـ. الموافق ٨ يونيو ١٩٨١ م.

مُلحق رَقم (٥)

مَشْرُوع المَلامح العَامّة لإسْتراتيجيّة التنمِية وَالتكامُل

ربيع الأول ١٤٠٤هـ
ديسمبر ١٩٨٣م

كما أعده فريق الصياغة

وتبناه الاجتماع الثاني للندوة في البحرين

بتاريخ: ٢٦/ ١/ ١٩٨٤

مشروع الاطار العام

لاستراتيجية التنمية والتكامل (*)

- المنطلق والطموح
- الغايات بعيدة المدى
- التحديات
- الامكانيات
- الاهداف الاستراتيجية العاجلة
- متطلبات تنفيذ الاستراتيجية

(*) تمثل هذه الوثيقة « مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل ، » كما تقدم به فريق العمل ووزعته الأمانة العامة على المشاركين في الاجتماع الأول للندوة في الشارقة بتاريخ ٧ ـ ١٠ آذار/ مارس١٩٨٣ ، مضافا اليه التعديلات والاضافات التي اتفق عليها في الاجتماع الثاني للندوة في البحرين بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦ .

مقـــدمة

إنسجاماً مع قرار لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخـطيط في اجتماعهم الأول بالبحرين في نيسان/ابريل ١٩٨١، والذي نص على وضع تصور لاستـراتيجية بعيدة المدى تعمل في اطاره جميع خطط وبرامج التنمية في دول المجلس على أن يكـون المرتكـز الحقيقي لتلك الخطط والبرامج هو خلق المواطن الصالح المؤمن بربه وانتمائه العربي والمنتج القادر على كسب احترام مجتمعة والمجتمعات الاخرى دعت الأمانة العامـة نخبة من المفكـرين وذوي الاختصاص في المؤسسات الحكومية والخاصة بدول المجلس بصفتهم الشخصية إلى ندوة فكرية تهدف إلى وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية والتكامل . . . ومحاولة لتحديد المفاهيم التنموية وفقاً لمنظور تكاملي ، حددت الندوة في البداية الهدف الاستراتيجي للتنمية بما يلي :

« الهدف الاستراتيجي للتنمية في دول مجلس التعاون هو إعداد الانسان العربي في الخليج لمواجهة تحديات الحياة من خلال تنمية قدراته المبدعة في اطار انتمائه للإسلام عقيدة ومنهجاً وهويته العربية، وذلك عن طريق القيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها عملية مجتمعية واعية دائمة وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي » وفي اطار هذا الهدف وعلى مدى اربعة أيام ناقشت الندوة الابعاد المختلفة للاستراتيجية في القطاعات التالية :

- التعليم والتدريب
- التنمية الاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية .
- القطاعات الانتاجية

ـ التنمية الادارية
ـ البنية الاساسية

من حيث المشاكل التي يعاني منها القطاع وانعكاساتها على عملية التنمية والاهداف التي يجب التوجه اليها والسياسات والبرامج الكفيلة بالقضاء على المشاكل وتحقيق الاهداف . . .

بعد ذلك عهدت الندوة إلى لجنة من اعضائها علي خليفة الكواري بتكليف من اللجنة بكتابة المسودة الأولى للاستراتيجية من واقع بحث مطوّل لاقتصاديات دول المجلس ، قام باجرائه لمدة أربعة أشهر متواصلة بطاقة لا تعرف الملل واخلاص متفانٍ لخدمة هذه البقعة الغالية من الوطن العربي . ناقشت اللجنة في اجتماعين منفصلين هذه المسودة وادخلت عليها بعض التعديلات والافكار واوكلت عملية كتابتها بالصيغة النهائية الى معالي الدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم بدولة البحرين وعضو اللجنة . إن الوقت والجهد اللذين استغرقها اعداد الاستراتيجية يعبران عن مدى احساس الامانة العامة بأهمية المسؤولية التي كلفت بها من قبل أصحاب المعالي وزراء التخطيط . . .

وفي تقدير الامانة أن الاستراتيجية تترجم الطموحات التي تسعى اليها دول المجلس كما ان الغايات بعيدة المدى التي تضمنتها تعتبر من المقومات الاساسية لخلق واستمرار الكيان الموحد بعد التغلب على التحديات التي تعيق تكامل دوله . . .

والاستراتيجية من هذا المنطلق تستند إلى الامكانيات المتوفرة في دول المجلس والاهداف الاستراتيجية التي يتعين تبنيها لتحقيق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتهيئة المنطقة لبدء عملية التنمية القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد النفط تدعمها ارادة القيادة السياسية في توفير المتطلبات المؤسسية والتنظيمية اللازمة لتجسيد الوحدة .

وتعتقد الامانة العامة أن عملا شموليا مثل استراتيجية التنمية يتطلب تزامن خطوات التنفيذ المقترحة لتلافي النتائج السلبية التي تتولد من عدم تنفيذ احدى الحلقات أو تأخيره .

واخيرا فان شمولية الاستراتيجية لا يعني اكتمالها إذ يتطلب تطبيقها اجراء العديد من الدراسات والاختبارات القطاعية لضمان تناسقها .

(١) المنطلق والطموح

تنطلق استراتيجية التنمية والتكامل من حقيقة أساسية هي أن دول مجلس التعاون تشكل في مجموعها شريحة عربية اسلامية تتماثل فيها الظروف وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذه الدول تجمع بينها سمات سكانية وطبيعية وبيئية وتنموية مشتركة ، وتربط بين مجتمعاتها علاقات تاريخية خاصة ، كل ذلك اضافة إلى أن المنطقة هي جزء من أمة عربية تدين بدين الاسلام وتنتمي إلى ثقافة ذات تراث وعادات وتقاليد مشتركة .

وهذه الاستراتيجية تنظر إلى التنمية في دول المجلس على أنها امل يصعب الوصول اليه من قبل أي دولة منفردة . أي أن بدء عملية التنمية يتطلب وجود الكيان القابل للتنمية ، ومثل هذا الكيان يجب أن يتوفر له الامن والاستقرار ، وتتاح له الامكانيات البشرية والمادية والحضارية التي تسمح بتعبئة الموارد وتنمية القدرات واطلاق الطاقات الكافية لبدء عملية التنمية الشاملة والاحتفاظ بها مستمرة . وهذا يجعل من تكامل اقتصادياتها واندماج دولها في كيان سياسي واحد قادر على بلورة ارادة التنمية والتعبير عن هذه الارادة بصوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة تجاه العالم الخارجي شرطا لبدء عملية التنمية الشاملة ، فضلا عن أن عملية التنمية نفسها تتطلب ضبطا للتغيرات التلقائية التي افرزها نمط النمو الراهن . على أن يكون واضحا خلال ذلك كله أن التنمية المنشودة هي عملية مجتمعية واعية ودائمة ، يجب أن تكون موجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ، وذلك كله لا يتم إلا ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف إلى توفير الاحتياجات الاساسية وضمانات الأمن الشامل .

ولعل طموح هذه الاستراتيجية إلى التنمية في اطار التكامل بين دول المجلس يستمد قوة دفعه من الامكانيات التي اتاحها وجود الثروة النفطية في المنطقة . وهذه الثروة تجعل من قضية بدء عملية التنمية وتوفير متطلبات استمرارها في عصر ما بعد الاعتماد على النفط ، مسؤولية تاريخية يجب أن يتحملها الجيل الحاضر تجاه الاجيال القادمة التي أصبح القلق على مستقبلها مصدرا لهموم المنطقة ومنطلقا لحركة العمل الخليجي المشترك ، ولعل هذا يعبر عن طموح استراتيجية التنمية والتكامل هذه في سرعة تحوّل مجلس التعاون إلى شكل من أشكال الاتحاد تعبيرا عن ما أكده نظامه الاساسي الذي اعتبر أن المجلس جاء « استكمالا لما بدأته (الدول الاعضاء) من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها » .

(٢) الغايات البعيدة المدى

تسعى استراتيجية التنمية والتكامل إلى تحقيق الغايات التالية :

١ ـ ممارسة القيم الانسانية للدين الاسلامي الحنيف باعتباره الاساس الذي تقوم عليه النظم الحياتية لمجتمع دول مجلس التعاون .

٢ ـ تنمية قدرات الانسان واطلاق طاقاته في اطار تأكيد مسؤوليته المجتمعية .

٣ ـ التفاعل الايجابي مع الفكر والثقافة الانسانية من أجل تملك القدرة على التفكير المتجدد الذي يفتح أمام المجتمع باب الاجتهاد ليحل مشاكله بابداع ذاتي .

٤ ـ ايجاد القدرة المجتمعية التي تسمح ببلورة ارادة متجددة للتنمية في اطار وحدة المنطقة .

٥ ـ ايجاد نظام يقوم على المشاركة السياسية وتأكيد حكم القانون اللازمين لادارة أوجه الاختلاف في المجتمع والقادرين على تمكين المجتمع من القيام بمهمات ادارة عملية التنمية الدائمة .

٦ ـ توثيق الترابط وزيادة التكامل مع بقية الاقطار العربية من أجل تحقيق الاعتماد القومي على الذات وصولا للوحدة العربية المنشودة .

٧ ـ تكوين قاعدة انتاجية مدعمة ذاتيا متكاملة مع بقية الاقتصاد العربي متنوعة المقومات متكاملة النشاطات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير عمالة منتجة للسكان ومتمكنة من انتاج احتياجاتهم الاساسية أو توفيرها . ويجب أن تتمتع هذه القاعدة بقدرة متصاعدة على الاداء الكفؤ وأن تكون قادرة على توليد امكانيات كافية لاستمرار عملية التنمية وتحقيق نوعية أرقى من الحياة .

٨ ـ الاحتفاظ بالجزء الاعظم من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية آمنة ومدرة للعائد الحقيقي على الاستثمار ومندمجة في الاقتصاد الوطني وخاضعة لاعتبارات البناء الداخلي على أن تكون مملوكة ملكية عامة .

٩ ـ ترسيخ أسس سليمة لاقامة نظام اقتصادي مختلط مستقر وكفؤ .

١٠ ـ تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي عن طريق توفير التجانس السكاني وتأكيد مبدأ تكافوء الفرص والمساواة أمام القانون وتوفير العدل والامان وضمان شروط التكافل الاجتماعي .

١١ ـ تأكيد دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتهيئة الظروف لكي يلعب دورا ايجابيا في تلك العملية .

(٣) التحديات

تتمثل أهم التحديات الراهنة التي تعيق سعي دول المجلس وتحجم طموحاتها نحو تحقيق غايات التنمية والتكامل في التحديات التالية :

١ ـ تدني مستوى المشاركة بأبعادها الثلاثة :

أ ـ المشاركة في اتخاذ القرار على جميع المستويات .

ب ـ المشاركة في العملية الانتاجية .

ج ـ المشاركة في الثمرات والامكانيات التي اتاحها وجود الثروة النفطية .

٢ ـ الخلل السكاني المتمثل في حجم ونسبة وتركيب ونوعية الوافدين إلى دول المجلس

وتأثير ذلك على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي والتوجه الانتاجي للمواطنين الذين أصبحوا أقلية ذات دور هامشي في أغلب مجتمعاتهم .

٣ ـ الاعتماد شبه المطلق لاقتصاد دول المجلس على صادرات النفط .

٤ ـ انخفاض معدلات الاداء وارتفاع نسبة الهدر وتدني الانتاجية .

٥ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج وتراجع قدرة الطاقة الاستيعابية المنتجة ووقوع دول المجلس في « مصيدة تكاليف الانتاج » .

٦ ـ الانكشاف على الخارج واعتماد دول المجلس شبه المطلق على الغير . ويؤثر هذا الانكشاف على جميع أوجه الامن الاقليمي من الامن الغذائي والثقافي والاجتماعي إلى الامن العسكري في ظل مطامع دولية واستراتيجية صهيونية تستهدف أمن تلك الدول وهويتها وتهدد متطلبات الوجود الحيوي لانسانها .

٧ ـ الافراط في الاستهلاك وتطرف انماطه المظهرية والتفاخرية المبذرة . والمعتمدة في استيراد احتياجاته وتمويلها من ريع تصدير الثروة النفطية .

٨ ـ تصدع قيم العمل والانتاج وانحراف نسق القيم الاجتماعية وتصاعد القيم المادية والفردية على حساب تراجع القيم المعنوية والروحية والمجتمعية .

(٤) الامكانيات

تتمتع كل من دول المجلس بامكانيات محدودة وهذه الامكانيات تتعاظم بشكل ملحوظ في ظل اندماجها في كيان اقتصادي سياسي موحد ، وتتزايد فوق ذلك نتيجة لما يسمح به الكيان الموحد للمنطقة من تزايد امكانيات التكامل العربي والتعاون الدولي ، وتتمثل الامكانيات المتاحة والمحتملة من أجل بدء عملية التنمية واستمرارها في ظل اندماج دول المجلس وتكاملها في التالي :

١ ـ تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن ، وما أدى اليه هذا الوعي من تصاعد اهتمام دول المجلس على المستوى الرسمي والشعبي بضرورة التوجه للعمل الخليجي المشترك باعتباره مطلبا يعبر عن وحدة الاصل والمصير وتعذر بدء التنمية الحقيقية في أي من دوله بشكل منفرد .

٢ ـ تزايد امكانية تخفيض صادرات النفط نتيجة للكساد العالمي ولتراجع طلب المستهلكين على نفط دول منظمة الاوبك ورغبة بعض دول الاوبك المكتظة بالسكان الاحتفاظ بمستوى صادراتها . وهذا يسمح لدول المجلس أن تخضع انتاج النفط لدراسة الجدوى

الاقتصادية ويجعل قرار انتاجه أمراً تابعاً للاعتبارات الداخلية بعد أن كان قرار الانتاج يتعرض لضغوط خارجية قوية .

٣ ـ تعاظم الامكانيات التنموية التي يتيحها وجود كيان موحد ، وتتمثل هذه الامكانيات في :

أ ـ الموارد البشرية : يوفر الكيان الموحد حجماً سكانياً يبلغ ١٢ مليون عام ١٩٨٠ وينتظر أن يرتفع إلى ٢٤ مليون عام ٢٠٠٠ من بينه قوة عمل محلية يقدر أن تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٥ مليون أغلبها متعلم ومؤهل ويتمتع بوضع صحي واجتماعي وثقافي معقول نسبياً .

ب ـ منطقة جغرافية واسعة ، استراتيجية الموقع ، متنوعة الموارد الطبيعية ذات امكانيات مستقبلية معقولة .

ج ـ سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة .

٤ ـ وجود بنية تحتية مادية متطورة تتمثل في الطرق والموانيء والمطارات ونظم الاتصال والمنافع والمرافق والخدمات العامة المتطورة والتي لم يستخدم معظمها بعد للانتاج .

٥ ـ وجود خبرة رائدة في بعض مجالات الادارة والانتاج تكونت عبر الستينات والسبعينات ويمكن توظيفها والاستفادة من أوجه القصور التي صاحبت تجربتها الاولى في انشاء المشروعات وتنظيم الانتاج واختيار التقنية .

٦ ـ امكانية تمويل الاستثمارات المجدية اقتصاديا دون حاجة لشد الاحزمة على البطون . وهذه الامكانية مدعمة باحتياطيات مالية عامة وخاصة كبيرة وأهم من ذلك أنها مدعمة بقدرة محلية وامكانية تسويقية لتصدير النفط بما يسد احتياجات استثمارات التنمية التي يثبت جدواها اقتصاديا .

٧ ـ تزايد امكانية التكامل الاقتصادي العربي وتوقع تطور مجالات العمل العربي المشترك في كافة الحقول وزيادة جدواه نتيجة لوجود الكيان الموحد لدول المجلس .

(٥) الاهداف الاستراتيجية العاجلة

إن مواجهة التحديات الشرسة التي تواجه حاضر دول المجلس ومستقبلها تتطلب التوجه الجماعي العاجل من أجل تبني الاهداف الاستراتيجية الثمانية التالية وبرمجة تحقيقها قبل عام ٢٠٠٠ من أجل تهيئة دول المجلس لفترة ما بعد الاعتماد على النفط ، وذلك في ضوء منطلق وطموح استراتيجية التنمية والتكامل وغاياتها بعيدة المدى ، والامكانيات المتاحة لدول المجلس في الوقت الراهن .

وتغطي هذه الاهداف محورين، يتضمن المحور الاول منهما الاهداف الثلاثة الاولى المتعلقة بضبط مسار التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ومعالجة اسباب نمط النمو

التلقائي الراهن وتخفيف حدة الاختلالات التي أفرزها . بينما يتضمن المحور الثاني الاهداف الخمسة الاخيرة التي تتطلبها مسألة تهيئة دول المجلس واعدادها لبدء عملية التنمية القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد الاعتماد على النفط . وهذه الاهداف هي نتيجة لدراسات أولية عديدة ، وهي قابلة حتما لمزيد من الدراسات التفصيلية المستفيضة . غير أنها تمثل تصورا رقميا لمهمات استراتيجية متشابكة ومتفاعلة .

أولا : تخفيض الاعتماد على النفط واخضاع انتاجه لاعتبارات التنمية

وهذا يقتضي وجود برنامج يتفق عليه ذي أهداف كمية مرحلية محددة وسياسة نفطية واضحة المعالم :

١ ـ وضع برنامج يتم بموجبه تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً[١] :

ويتطلب تحقيق ذلك :

أ ـ رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وإيرادات الميزانية العامة وايرادات التصدير .

ب ـ الاستعداد لتخفيض نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي ، وتجميد نمو حجم الميزانية العامة وحجم قيمة الاستيراد .

ويساعد في تخفيف الآثار السلبية لتخفيض الاعتماد على النفط كل من :

(١) يوضح الجدول التالي اقتراح تصور أولي بالمجالات التي يجب تخفيض اعتمادها على النفط ونسبة التخفيض المستهدفة في نهاية كل فترة خمسية .

مساهمة النفط	نسبة المساهمة المتوقعة والمستهدفة			
	نهاية عام١٩٨٥(*)(٪)	١٩٩٠(**) (٪)	١٩٩٥(**) (٪)	٢٠٠٠(**) (٪)
الناتج المحلي الاجمالي	٥٠	٣٥	٣٠	٢٥
ايرادات الميزان التجاري	٩٠	٨٠	٦٠	٤٠
تمويل النفقات العامة الجارية والتحويلية	٨٠	٣٠	لا شيء	لا شيء
تمويل النفقات العامة الانشائية	١٠٠	١٠٠	٥٠	لا شيء

(*) متوقعة .

(**) مستهدفة .

- ترشيد الاستهلاك العام والخاص والقبول بتخفيض المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وربط الانفاق الجاري والاستثماري باعتبارات اقتصادية .

- رفع الانتاجية الحقيقية للقطاعات غير النفطية بشكل مطرد ورفع الطاقة الضريبية لها وتمكينها من تلبية مزيد من الاحتياجات المحلية .

٢ - اخضاع انتاج النفط لاعتبارات التنمية

وهذا يقتضي ادخال متغير النفط في عملية التخطيط واخضاع مسألة انتاجه وكيفية الاستفادة منه لدراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء الحاجة إلى بناء قاعدة انتاجية مدعمه ذاتيا .

ويتطلب ذلك تبني سياسة نفطية متكاملة تخضع لمعايير محدده وتنطلق من اعتبارات ومبادىء واضحة تتمثل في التالي :

أ - تحديد الجدوى الاقتصادية لانتاج النفط وتصديره قبل تقرير حجميهما ، وهذا يقتضي :

(١) المفاضلة بين كل حجم من الانتاج في ضوء المنفعة الحالية المتاحة للاستفادة منه وفي ضوء المنفعة المقدرة في حالة تركه في باطن الارض .

(٢) المفاضلة في الاستخدامات المتاحة للنفط محليا واختيار الخليط الذي يحقق اعلى منفعة اقتصادية في المدى الطويل .

ب - دمج النفط تدريجيا وبشكل متصاعد في الاقتصاد الوطني وهذا يقتضي :

(١) زيادة نسبة المستخدم محليا من النفط المنتج .

(٢) تحول دول المجلس تدريجيا من مصدر للخام إلى مصدر للمنتجات القائمة على النفط .

(٣) توطين صناعة البتروكيماويات والصناعات الاخرى التي تمثل الطاقة نسبة عالية في تكلفة انتاجها .

(٤) تصدير الموارد النفطية التي تحقق ريعا اقتصاديا عاليا والاحتفاظ بالموارد التي ينخفض ريعها الاقتصادي نتيجة لارتفاع تكلفة اعدادها للتصدير وذلك من أجل توفير ميزاتها النسبية لدعم الانتاج الوطني . وهذا يتطلب اقتصار التصدير على الزيت ومنتجاته وتوجيه الغاز الطبيعي وسوائل الغاز للانتاج الاقليمي نتيجة لارتفاع تكلفة تصديرها وبالتالي توفيرها لميزات نسبية ، اقتصاد دول المجلس في أمس الحاجة اليها من أجل عبور مرحلة الاعتماد الكلي على تصدير النفط .

ويجب بوجه خاص مراعاة الأمور التالية :

ـ عدم تسعير المنتجات النفطية ، بما فيها الغاز الطبيعي محلياً واقليمياً ، بأقل من قيمة الفرصة البديلة كي لا يخلق ذلك مؤشرات خاطئة تؤدي إلى هدر الطاقة وتوريط اقتصاد دول المجلس ومجتمعها في نمط من استخدامات الطاقة لا يمكن الاحتفاظ به في المستقبل .

ـ الاحتفاظ بمصادر طاقة رخيصة وآمنة المصدر بالنسبة للاجيال القادمة .

ـ الاحتفاظ بالزيت والغاز لاطول فترة ممكنة من أجل تلبية احتياجات الصناعات القائمة عليها .

ـ توجيه استخدام الموارد النفطية المتاحة للانتاج المحلي إلى أكثر الاستخدامات جدوى في المدى البعيد .

ج ـ الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول انتاجية ذات ملكية عامة ، وتعود أهمية ذلك وتكمن مبرراته في :

(١) كون الثروة النفطية أصلا رأسماليا يعتبر ريعها الاقتصادي ايرادا رأسماليا يجب استثماره في أصول انتاجية قادرة على الاحتفاظ بقيمة الاصل اضافة إلى ضرورة توليدها عائدا حقيقيا ايجابيا على الاستثمار .

(٢) وبحكم الملكية العامة للثروة النفطية فان الريع الاقتصادي المتأتي من عملية استنضابها يجب الاحتفاظ به في شكل ملكية عامة تنتفع منها الاجيال المتعاقبة لا يجوز استهلاكه من قبل جيل ولا يجوز تحويله إلى ثروات خاصة يورثها الآباء للأبناء .

ويجب ايضا الاحتفاظ بهذه الاصول الانتاجية العامة في استثمارات واحتياطات استثمارية تعود ملكيتها للمجتمع وتدار من قبل مؤسسات قابضة يمكن أن يطلق عليها في كل بلد « صندوق استثمارات الاجيال القادمة » على أن توفر هذه المؤسسات امكانيات التمويل لاستثمارات القطاع العام المجدية وتقوم بتمويل مشروعات القطاع الخاص المجدية اقتصادياً من وجهة نظر المجتمع من خلال مؤسسات التمويل الانمائي .

د ـ الحصول على السعر الاقتصادي لصادرات النفط ، وهذا يقتضي :

(١) اتباع سياسة سعرية تبعد سعر النفط عن الاعتبارات غير الاقتصادية ، ويجب أن يأخذ هذا السعر في الاعتبار مسألة الاسعار المستقبلية للنفط والمنفعة الاقتصادية التي يمكن لدول المجلس جنيها من جراء تصدير النفط في أي فترة زمنية .

(٢) تحديد السعر الاقتصادي المتمثل في القيمة التي يكون المستهلك النهائي مستعدا لدفعها قبل التحول إلى مصادر الطاقة البديلة .

(٣) تنمية قدرة تفاوضية لدى كل شركة وطنية للانتاج والتسويق لدول المجلس ولدى الدول المنتجة للنفط ككل ، تسمح بالحصول على اعلى نسبة ممكنة من الريع الاقتصادي للنفط .

(٤) الوعي لسياسة الدول المستهلكة واستراتيجية منظمة الطاقة الدولية .

* * *

ثانياً : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها

وهذا يقتضي :

أ ـ تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجياً(٢) .

ب ـ تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية(٣) .

ج ـ تحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة وارتفاع نسبة المهنيين بينهم واشتراط مستوى تعليمي معين .

ويتطلب تحقيق ذلك وجود :

١ ـ برنامج محدد من أجل الاعتماد على قوة العمل المحلية (٤) :

---

(٢) يقترح أن تخفض من ٢,٢ مليون عام ١٩٨١ إلى ١,٢ عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة توقع ارتفاع حجم قوة العمل المحلية من ١,٨ مليون عام ١٩٨١ إلى ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ . وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض مساهمة الوافدين في قوة العمل من ٥٤,٥ بالمائة عام ١٩٨١ إلى ١٥,٩ بالمائة عام ٢٠٠٠ .

(٣) يقترح أن لا تقل نسبتها عن ٥٠ بالمائة من اجمالي العمالة الوافدة في أي منشأة أو جهاز وعلى مستوى الدولة ودول المجلس .

(٤) يوضح الجدول التالي اقتراحا أولياً بالنسب المستهدفة لقوة العمل المحلية في اجمالي قوة العمل في كل بلد بنهاية كل فترة خمسية .

البلد	١٩٨١(*) (٪)	١٩٨٥(**) (٪)	١٩٩٠(***) (٪)	١٩٩٥(***) (٪)	٢٠٠٠(***) (٪)
الامارات العربية المتحدة	١٣,١	١٤,٢	٢٢,٢	٣٣,٨	٥٠
البحرين	٤١,٦	٤٢,٢	٥٦,٠	٧١,٤	٨٥
السعودية	٥٧,١	٥٨,٥	٧٩,٠	٨٨,٠	٩٠,٦
عمان	٤٦,٧	٥٥,١	٦٨,٦	٨٠,٠	٨٦,٢
قطر	١٥,٨	١٩,٧	٣١,٧	٤٤,٢	٥٢,٣
الكويت	٢١,٥	٢٤,٨	٣٦,٩	٤٧,٣	٦١,٣
نسبة المجموع	٤٥,٠	٤٧,٥	٦٤,١	٧٧,٥	٨٤,٤
اجمالي قوة العمل (مليون)	٤,٠	٥,٤	٥,٦	٦,٥	٧,٩

(*) حقيقية . (**) متوقعة . (***) مستهدفة .

وتنبثق امكانية تحقيق برنامج الاعتماد على قوة العمل المواطنة من :

أ ـ توقع استمرار الاتجاه التاريخي لتزايد قوة العمل المحلية والبالغة حوالي ٤٠ بالمائة كل خمس سنوات .

ب ـ تجميد المتوسط الحقيقي لاستهلاك الفرد وخفض المتوسط الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول المجلس بمعدل منخفض[٥] .

ج ـ امكانية تشجيع الهجرة الداخلية بين دول المجلس لسد نقص الدول التي تقل فيها قوة العمل المواطنة عن تلبية احتياجاتها الحقيقية .

٢ ـ تحديد السياسات وتطوير الآليات ذات الفاعلية

وتتمثل أهم السياسات اللازمة من أجل تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها في :

أ ـ تعبئة كافة القوى المواطنة وزيادة نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي إلى ٣٠ بالمائة في الوقت الذي يتم فيه القضاء على كافة اشكال البطالة الظاهرة .

ب ـ الحد من احتياجات القوى العاملة ، ويتطلب ذلك :

١ ـ القضاء على مظاهر التضخم الوظيفي وظاهرة البطالة المقنعة .

٢ ـ معالجة ظاهرة العمالة الهامشية في قطاع الخدمات الاهلية وقطاع تجارة التجزئة وقطاع الخدمات غير الاساسية في القطاعين العام والخاص .

٣ ـ رفع كفاءة أداء النشاطات وتوظيف التقنيات الاكثر ملائمة لاوضاع المنطقة .

ج ـ تخطيط عملية الاحلال ودفعها وذلك من خلال :

١ ـ احلال المرأة مكان الرجل حيثما أمكن دون تطرف ودون أن يكون على حساب كيان وترابط الاسرة .

٢ ـ احلال المواطنين محل الوافدين .

٣ ـ احلال الوافدين من العرب محل غيرهم من الوافدين .

٤ ـ احلال العمالة النوعية محل العمالة الكمية .

---

(٥) يقترح أن يرتفع الناتج المحلي من ١٨٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ أي بحوالي ٦٥ بالمائة ، هذا في الوقت الذي يقدر لاجمالي قوة العمل أن تتضاعف تقريبا .

ولا بد من اقرار سياسة تعويضات من أجل تسهيل عملية الاحلال ومراعاة المتضررين من سياسة الاحلال وتسهيل عمليتها والاسراع بها .

د ـ فهم آلية تدفق الهجرة إلى دول المجلس واصلاحها بما يسمح لها من الوصول إلى تخفيض حجم العمالة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها ، وهذا يقتضي :

١ ـ التحكم في حجم الانفاق العام والخاص وتغيير تركيبهما .

٢ ـ احكام ضوابط الهجرة بما يمكنها من تحقيق الاهداف المحددة لها .

٣ ـ تحسين نوعية قيود الاستقدام وجعلها اكثر موضوعية وفعالية .

٤ ـ ايجاد الدوافع الذاتية لدى من يستقدم قوة العمل الوافدة عن طريق تحميله كامل تكلفتها بالنسبة للمجتمع .

٥ ـ تخفيف عوامل الجذب إلى دول المجلس .

ثالثاً : اخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

وهذا يقتضي :

أ ـ مراجعة عاجلة لاعتبارات الانفاق العام الراهنة ، وتقويم الجدوى الاقتصادية لأوجه الانفاق المختلفة .

ب ـ تخفيض نمو النفقات العامة الجارية والتحويلية إلى الحد المعقول الذي يرتبط بصورة تدريجية بالقدرة الضريبية للاقتصاد غير النفطي .

ج ـ النظر إلى أولويات الانفاق العام في ضوء اقتصادياته .

د ـ الربط بين نوعية الايرادات ونوعية النفقات .

ويتطلب تحقيق ذلك :

ـ اصلاح الميزانية العامة من حيث الشكل والموضوع وتحديد وظائفها وتغيير توجهاتها وتخفيض اعتمادها تدريجيا على عائدات النفط كما سبق تفصيله .

رابعاً : اصلاح الادارة الراهنة وتنميتها

لا بد لعملية التنمية من ادارة توجه مسيرتها ، وباعتبار التنمية « قضية ارادة » و « مسألة ادارة » فان التعبير الحقيقي عن ارادة التنمية يكون في ايجاد الادارة التي تقوم بوظائفها .

وجوهر وظيفة ادارة التنمية هو خلق آلية التنمية والاحتفاظ بها مستمرة عن طريق تنمية

البيئة وخلق الظروف وايجاد الحوافز الكافية لتوجيه جهود الافراد والمنشآت وضبط تصرفاتهم بما يحقق كفاءة استخدامهم للموارد المتاحة ، حسب مقتضيات القيام بعملية التنمية .

وتتمثل أهم مؤشرات اداء آلية التنمية في قدرتها على تمكين المجتمع من ترسيخ المعطيات التالية وتصاعد تأثيراتها الايجابية :

أ ـ ارتباط المكافأة بكل من الجهد والانتاجية .
ب ـ ايجابية نظام الحوافز المادية والمعنوية .
ج ـ اتساع القدرة الاستيعابية في كافة المجالات .
د ـ تصاعد كفاءة الاداء وتزايد معدلات الانتاجية .
هـ ـ تحسن نوعية المشاركة بكل أبعادها .
و ـ تعميق الشعور بالانتماء للمجتمع والولاء للوطن .

وقيام ادارة التنمية بوظيفتها يقتضي أن تتميز وحدات الادارة وقطاعاتها بخصائص مشتركة من أهمها الخصائص التالية :

١ ـ اجتذاب الكوادر القيادية واعدادها وتحفيزها .
٢ ـ وضع استراتيجية بعيدة المدى والعمل بموجبها .
٣ ـ التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والمتابعة والتقويم .
٤ ـ استيعاب المعرفة واستنباط التقنية .
٥ ـ تعميق استيعاب المجتمع الذي تقوم بمهمة الادارة فيه لفلسفة التنمية .
٦ ـ تطوير نظام الحوافز حسب مقتضيات اداء مهامها في التنمية .

ويقتضي توجه دول المجلس إلى القيام بالتنمية اصلاح قطاعات الادارة الراهنة وتنميتها ، وتتمثل ملامح الاصلاح والتنمية الادارية المطلوبين في :

١ ـ اعادة النظر في وظائف الادارة الراهنة وتوجهاتها

وهذا يتطلب تقويم الادارة الراهنة في ضوء قدرتها على توليد آلية التنمية ومدى قدرتها على ترسيخ المعطيات المؤثرة على ادائها ومدى تميز قطاعاتها ووحداتها بخصائص ادارة التنمية .

٢ ـ النظر في البنيان الاداري

استكمال البنيان الراهن وتحديد وظائف قطاعاته استرشادا بالشكل المقترح لهيكل التنظيم الاكثر ملاءمة للقيام بادارة التنمية وفي ضوء الحاجة إلى تمكين الادارة الراهنة من القيام بمهمات ادارة التنمية واداء وظائفها .

والهيكل التنظيمي المقترح يرتكز على ثلاثة قطاعات مكتملة الوحدات محددة الوظائف ومتكاملة الادوار تتمثل في :

أ ـ قطاع الادارة السياسية ، الذي يجب أن يقوم في ادارة التنمية بدور حاسم تتوقف سلامة القطاعات الاخرى وفعاليتها على سلامته وفعاليته ، ويشمل هذا القطاع :

(١) السلطة التنفيذية وتتكون من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء .

(٢) السلطة التشريعية .

(٣) السلطة القضائية .

ب ـ قطاع الادارة العامة ، الذي يعوّل عليه في توفير الادوات اللازمة لتطبيق القرار السياسي ، وتوفير الوسائل الملائمة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ هذا القرار . هذا فضلا عن قيام الادارة العامة بمهمات تنفيذية من حيث التأكد من رعاية المصلحة العامة وحمايتها إلى جانب توفير بعض الخدمات اللازمة لاستقرار المجتمع واستمرار تطوره .

وقيام الادارة العامة بوظيفتها يتطلب :

١ ـ استقلالية الادارة العامة وموضوعيتها في اداء وظائفها .

٢ ـ الانطلاق في اداء هذه الوظائف من خدمة المجتمع وتأكيد ابتعاد اجهزة الادارة العامة عن التسلط على الافراد والمنشآت .

٣ ـ القيام بالاشراف على نشاطات المشروعات في القطاعين العام والخاص دون التدخل في شؤون ادارتها ودون تمييز بينها .

٤ ـ الاضطلاع بالمهمات الاساسية والمركزية وترك الخدمات المحلية على مستوى القطاعات والبلديات لاجهزة الحكم المحلي والبلدي وذلك من أجل تقليص نطاق الادارة العامة وتركيز وظائفها .

٥ ـ الابتعاد عن سياسة التوظيف الحكومية الراهنة وترك مهمات الضمان الاجتماعي لاجهزة الضمان الاجتماعي وتحديد التوظيف في الادارة العامة بحاجتها الفعلية واختيار الاشخاص وفقا لقدرتهم على القيام بمهام الوظائف التي يضطلعون بمسؤوليات أدائها .

٦ ـ توفير شروط الخدمة القادرة على جذب العناصر ذات الكفاءة وادارة شؤون الافراد في الادارة العامة بشكل مهني سليم .

ج ـ قطاع ادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص ، وهو المعول عليه في توليد الدخل وخلق الفائض الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الاساسية وخلق فرص العمل المنتج الكريم الكافي لاستيعاب قوة العمل المتزايدة .

٣ ـ اصلاح قطاعات الادارة وتنميتها بشكل دائم

وهذا الاصلاح يجب أن يشمل الادارة السياسية والادارة العامة وادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص .

ولا بد أن يكون للاصلاح الاداري مدخلين متلازمين :

أولهما : مدخل جذري بعيد المدى عن طريق التنمية الثقافية والاجتماعية ومن خلال توظيف التعليم والاعلام ومؤسسات المشاركة في اتخاذ القرار من اجل اصلاح نسق القيم الاجتماعية وتعميق روح المسؤولية المجتمعية .

ثانيهما : مدخل عملي عاجل عن طريق التنمية الادارية (المدعومة بمباركة السلطة السياسية) .

ويهدف الاصلاح والتنمية الادارية إلى حقن خصائص ادارة التنمية في كافة القطاعات والوحدات المكونة لها من أجل توليد المعطيات التي تخلق آلية التنمية وتؤثر على ادائها .

ولا بد أيضا أن تصبح جهود الاصلاح والتنمية الادارية ركنا رئيسيا من أركان العملية الادارية يحتل مكانا بارزا في كل قطاع وكل وحدة ادارية .

وهذا كله يقتضي وجود هيئة عليا دائمة للاصلاح الشامل تعبر عن ارادة تنموية وتمتلك القدرة اللازمة من أجل اتخاذ القرار الملائم . ويجب أن تتمتع هذه الهيئة بالتمثيل الكافي والمعبر عن مشاركة واسعة لقطاعات الادارة فضلا عن ضرورة وجود قدرات فنية لديها ووسائل لجمع وتحليل المعلومات تسمح لها ببلورة سياسات وتبني استراتيجيات وتخطيط عملية الاصلاح والتنمية الادارية المنشودين .

خامساً : بناء قاعدة اقتصادية بديلة

لا بد لدول المجلس من أن تسرع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة ، لتقوم بالوظائف الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد ما بعد الاعتماد على النفط مستفيدة في ذلك من الفرص التنموية التي أتاحها وجود الثروة النفطية في الوقت الحاضر وأهميتها الاقتصادية .

١ ـ وظيفة القاعدة الاقتصادية البديلة .

وتتمثل وظيفة القاعدة البديلة في خلق نشاط اقتصادي محلي تتكامل فيه القطاعات وتتشابك الوحدات ، يرتكز على مقومات دائمة ومتجددة ليحل ذلك محل الضروري من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، التي يولدها في الوقت الحاضر قطاع النفط وما قد تتطلبه الاحتياجات الاقتصادية المتجددة للسكان .

ويقتضي ذلك خلق مصادر انتاج اقتصادي جديدة ومتنوعة ، سلعية وخدمية في مجال الانتاج المباشر والانتاج غير المباشر ، في القطاعين العام والخاص تكون قادرة في مجملها على القيام بالمهمات الاقتصادية التالية :

أ ـ ايجاد فرص عمل منتج وكريم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة .

ب ـ انتاج متطلبات اشباع الحاجات الاساسية للسكان بشكل مباشر أو عن طريق قدرة المنطقة على تصدير سلع وخدمات (غير النفط) تكفي لسد احتياجات الضروري من الواردات .

ج ـ توفير مصادر بديلة ومتجددة للدخل في مجال الناتج المحلي الاجمالي ومجال تمويل الميزان التجاري وتمويل الميزانية العامة .

د ـ توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل اعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة اللازمة لاستمرار عملية التنمية .

هـ ـ تمكين القاعدة الانتاجية من تدعيم ذاتها واستمرار اداء وظائفها في عملية التنمية عن طريق ترسيخ متطلبات القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية في التقنية ونمط الانتاج .

وتبدو ضرورة الاسراع في بناء القاعدة الاقتصادية اكثر الحاحا إذا ما أخذنا في الاعتبار :

* خطورة الاعتماد على الريع النفطي الراهن المتأتي من صادرات ثروة ناضبة إلى دول متقدمة تقنيا ، فضلا عن كونه ريعا لسلعة تتزايد تكاليف انتاجها محليا .

* خطورة الاعتماد على الاستثمارات الخارجية كمصدر بديل للنفط اضافة إلى خطورة خلق شعور كاذب بالأمان يسمح به الركون إلى هذه الاستثمارات الخارجية .

* اختلال اقتصاديات اغلب مشروعات الانتاج الراهن في القطاعين العام والخاص واعتماد اقتصاديات انتاجها على الدعم الحكومي ، وخطورة توقفها عن الانتاج في المستقبل .

٢ ـ الاهداف المرحلية لجهود بناء القاعدة الاقتصادية البديلة

أ ـ تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً[٦] .

---

(٦) كهدف كمي مقترح يمكن أن تتوجه دول المجلس في عام ٢٠٠٠ لتحقيق التالي :

* تخفيض مساهمة قطاع انتاج النفط الخام إلى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي .

* تخفيض ايرادات صادرات النفط إلى ٤٠ بالمائة من ايرادات الميزان التجاري .

* رفع الايرادات غير النفطية للميزانية العامة إلى ما يكفي لسد كافة احتياجات الانفاق الجاري والتحويل الرأسمالي في الميزانية العامة ، ويمكن بالتالي توجيه مجمل عائدات النفط عام ٢٠٠٠ إلى تمويل الاستثمار الاقتصادي المباشر من خلال « صندوق استثمارات الاجيال القادمة » .

ب ـ الاحتفاظ بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك ثابتا عند مستواه الحقيقي لعام ١٩٨٠[٧] .

ج ـ تحقيق قدر متصاعد من وظائف القاعدة الاقتصادية تحدد كميا ونوعيا حسب مقتضيات التخطيط وامكانيات الموارد المتاحة .

ويقتضي تحقيق الاهداف المرحلية السابقة :

١ ـ تحديد حجم الانتاج الاجمالي لدول المجلس من النفط[٨] .

٢ ـ انخفاض مساهمة انتاج النفط في الناتج المحلي الاجمالي[٩] .

٣ ـ السعي إلى تحقيق معدلات نمو حقيقية اعلى في قطاعات الناتج المحلي تجنباً لانخفاضه[١٠] .

---

(٧) لتحقيق ذلك يقترح تخفيض متوسط الدخل الحقيقي للفرد من ١٥٠٠٠ دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٢٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٠ .

(٨) يقترح أن يتراوح معدل الانتاج اليومي بين ٥ ـ ٨ مليون برميل وبمتوسط سنوي لا يزيد عن ٦,٥ مليون برميل يوميا . وبافتراض احتفاظ اسعار النفط بقيمتها الحقيقية فان متوسط العائدات السنوية تقدر بحوالي ٧٥ مليار دولار .

(٩) يقترح خفض تلك المساهمة من ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٥ والى ٢٥ بالمائة عام ٢٠٠٠ .

(١٠) لتحقيق ذلك يمكن اقتراح المعدلات التالية . (القيم بمليارات الدولارات ، والاسعار بالنسبة لعام ١٩٨٠ جارية وعام ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ الاسعار الحقيقية لعام ١٩٨٣) .

	١٩٨٠(*)		١٩٨٥(**)		٢٠٠٠(***)		معدل النمو السنوي	
	المبلغ	النسبة (٪)	المبلغ	النسبة (٪)	المبلغ	النسبة (٪)	١٩٨١ ـ ٢٠٠٠	١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠
الزراعة والغابات والاسماك	٢	١,١	٣	٢	٢١	٧	١٢,٧	١٣,٩
الصناعات التحويلية	٨	٤,٤	١٥	١٠	٦٠	٢٠	١٠,٣	٩,٧
مجموع القطاعات السلعية	١٤٧	٨٠,١	١٠٧	٧١,٥	١٩٧	٦٥,٧	١,٤	٤,١
مجموع القطاعات التوزيعية	٢٢	١١,٨	٢٢	١٤,٩	٦٨	٢٢,٧	٥,٩	٧,٨
مجموع القطاعات الخدمية	١٩	١٠,٢	٢٠	١٣,٥	٣٥	١١,٧	٣,١	٣,٧
الناتج المحلي الاجمالي	١٨٣	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢,٥	٤,٧

(*) تقديرية.   (**) متوقعة .   (***) مستهدفة .

٤ ـ تحقيق معدل ادخار يصل إلى ما يقرب من نصف الناتج المحلي يستثمر حوالي نصفه سنوياً في استثمارات محلية تدر في مجملها عائداً حقيقياً ايجابياً على الاستثمار .

٣ ـ توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة

تبرز المداخل التالية باعتبارها اهم المداخل المساعدة في توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة :

ـ **تقريب تكاليف عناصر الانتاج من انتاجيتها الحقيقية** : وهذا يقتضي توثيق الارتباط بين مكافأة عناصر الانتاج وبين انتاجيتها الحقيقية ، ومقاربة الريع والربح والأجر تدريجياً من المستوى الذي تتحمله اقتصاديات النشاطات وذلك من اجل تمكين دول المجلس من الخروج من « مصيدة تكاليف الانتاج » .

وهذا يتطلب بين اشياء اخرى العمل المستمر من اجل رفع معدلات الانتاجية وتحقيق مزيد من عدالة التوزيع .

ـ **اصلاح جذري لنظام الحوافز** : وذلك بجعل كل من الدوافع والروادع اكثر قدرة على الربط بين مصلحة الفرد والمنشآت من ناحية ومتطلبات توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة من ناحية اخرى وهذا يقتضي تقويم نظم الحوافز الراهنة واعادة بنائها في ضوء الحاجة إلى استيعاب اقتصاديات المنطقة للاستثمارات اللازمة لبناء القاعدة الاقتصادية البديلة .

ويجب الاهتمام بشكل خالص بكل من :

أ ـ اعتبارات الدعم الحكومي من عائدات النفط ، والعمل على تجنب اعطاء مؤشرات خاطئة للاستثمارات وتوجيه الجهود . ونظراً لأن الدعم الراهن امر مؤقت فإنه ، يجب أن ينحصر في تسهيل الدخول إلى مجالات النشاطات الجديدة المجدية دون أن يجعل المشروعات معتمدة في تشغيلها واستثماراتها المستقبلية على هذا الدعم . كما يجب الحيلولة دون أن يؤدي الدعم الحكومي إلى تعطيل الموارد البشرية أو يعيق امكانية تنميتها واعدادها وتوجهها إلى القيام بالانتاج ورفع كفاءتها من اجل ذلك .

ب ـ تقييد النشاطات الطفيلية وحماية القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص من التوجه إلى هذه النشاطات وذلك من خلال قطف ارباح هذه النشاطات الطفيلية وتحجيمها ومعالجة الاسباب التي تسمح بوجودها واستقطابها لجهود القطاع الخاص .

ـ **تعبئة قوة العمل وادارتها بشكل سليم** : على دول المجلس أن تكون مستعدة لتعبئة قوة عمل محلية يتوقع لها أن تصل إلى حوالي ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ ، وعليها أن تعد هذه القوة وتوجهها وذلك عن طريق تحديث اساليب ادارة شؤون الأفراد في كل من القطاعين العام والخاص .

وعلى المنطقة أن تهتم بشكل خاص بالتالي :

أ ـ التعبئة الكاملة والاستفادة الحقيقة عن طريق القضاء على اشكال البطالة الظاهرة والمقنعة العائدة للاسباب الاقتصادية والاجتماعية والناتجة عن عدم تمكين الراغبات من الاناث من فرص العمل .

ب ـ التدريب ، ويجب الاعتماد على التدريب من اجل اعادة تأهيل قوة العمل المواطنة ومعالجة اخطاء التعليم واوجه قصوره وتباعد نوعية مخرجاته عن احتياجات التنمية وكذلك اعداد تاركي المدرسة مهنياً . ويقتضي ذلك ربط مؤسسات العمل بمؤسسات التعليم وتوثيق ارتباط التعليم بمراكز الانتاج وادارات شؤون الافراد في القطاعين العام والخاص .

ج ـ التطوير المستمر ، وهذا يمثل الوسيلة الدائمة لتهيئة الكوادر الفنية والادارية واعداد القيادات اللازمة لعملية التنمية . ويجب أن يكون هذا النوع من التطوير جزءاً عضوياً من وظيفة ادارة شؤون الأفراد ، كما يجب أن تستمر ممارسته منذ وقت التحاق الموظف وحتى وقت تقاعده . وعلى دول المجلس ان تعي خطورة استلام القيادة ممن لم يهيأ لها . كما ان عليها ان تدرك اهمية التطوير المستمر في ضوء المتغيرات الجديدة المستمرة في عالم اليوم وشراسة تحديات المستقبل .

د ـ اصلاح ادارة شؤون الأفراد في القطاعين العام والخاص واعادة توصيف وظيفتها ورفع مستوى موقعها واهميتها في الهيكل التنظيمي لقطاعات الادارة ووحداتها .

هـ ـ ايجاد القيادات الرائدة ، وهذا يقتضي الاهتمام بالمنظمين الذين يتوقف على وجودهم بالنوعية والكمية اللازمة مستقبل الاستثمار المجدى وامكانيات توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة .

٤ ـ كفاية رأس المال وملاءمته للانتاج

تكوين رأسمال مادي بالكمية والنوعية اللازمتين لتدعيم القاعدة الانتاجية البديلة للنفط .

ويجب على دول المجلس ان تراعي الأمور التالية :

أ ـ الموازنة بين المخصص للاستثمار في مشروعات البنية الاساسية ومشروعات الانتاج المباشر ومراعاة ضرورة تحقيق عائد ايجابي لاجمالي الاستثمار في كل منهما .

ب ـ تحقيق مزيد من الترابط بين مشروعات الانتاج المباشر والانتاج غير المباشر وتأكيد ضرورة تكامل امكانياتها وتوجيه استخدامات مشروعات الانتاج غير المباشر نحو خدمة الانتاج وتخفيف ضغط احتياجات قطاعات الاستهلاك على منتجاتها .

ج ـ تركيز استثمارات البنية الاساسية في المناطق ذات الموارد الاقتصادية المؤكدة والقابلة

للنمو في المدى البعيد في معزل عن الاعتماد على دعم الريع المتأتي من عائدات النفط .

د ـ التركيز على نوعية رأس المال والتأكد من ملاءمته لاحتياجات اقتصاد المستقبل .

هـ ـ ترشيد عملية التكوين الرأسمالي والعمل على تجنيب المنطقة اقامة المشروعات التي سوف تكون احتياجات تشغيلها وتكلفة صيانتها في ضوء الانتاج الذي تقوم به غير مبررة عندما يعاد تسعير الطاقة وتتلاشى امكانية الدعم .

٥ ـ زيادة الاستفادة من امكانيات الموارد الطبيعية وتنمية مصادرها

يتطلب ذلك :

أ ـ الاستفادة القصوى من الامكانيات الانتاجية التي يسمح بها دمج النفط في الاقتصاد الوطني بدلاً من تصديره ويقتضي ان تستغل المنطقة الميزة النسبية التي يتيحها وجود الغاز الطبيعي والزيت . ويجب ان تكون استراتيجية الصناعات القائمة على استخدام الغاز الطبيعي والزيت كطاقة ومواد خام ، هي الاستراتيجية الصناعية التي تعبر من خلالها دول المجلس من عصر الاعتماد على تصدير الخام إلى عصر ما بعد الاعتماد على النفط ، وتكتسب من خلال القدرة النسبية على القيام بها ، الخبرة الصناعية والتجارية وتتمكن من القدرة التقنية اللازمة للقيام بالصناعات المستقبلية غير المعتمدة على الغاز والزيت بشكل رئيسي .

ب ـ الاستفادة من الموارد الطبيعية غير النفطية لا سيما المتجددة منها وعلى دول المجلس أن تحد من استهلاك المياه بما لا يتجاوز متوسط المضاف إلى المخزون الجوفي سنوياً ، وأن تعمل على ترشيد استخدامات الأرض الزراعية كما يجب عليها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتجددة من النضوب والانقراض والتصحر والانجراف ، وان تحميها من التلوث ومن الاحتكار الذي يؤدي إلى تعطيلها أو انحراف استخداماتها عن خدمة احتياجات المجتمع .

ويجب على دول المجلس أن توظف العلم والتقنية وتقوم بالبحث العلمي والتطبيقي اللازمين لتنمية الموارد الطبيعية عن طريق تحسين السلالات وعن طريق امتلاك التقنية اللازمة لانتاج الطاقة من الموارد المتجددة . وعليها أيضاً أن توجه المتاح من مواردها الطبيعية إلى أكثر الفرص الاستثمارية جدوى من وجهة نظر المجتمع واكثرها قدرة على معالجة محددات الطاقة الاستيعابية المنتجة .

٦ ـ اخضاع الاستثمارات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي

إن الاستثمارات الخارجية ليست بديلة عن عملية البناء الداخلي ولا يجوز لها أن تدعي ذلك ، فهي أمر فرضته الظروف ويقتضي وجودها الراهن وامكانية تزايدها العمل على المحافظة على اصولها وتعظيم عائداتها المباشرة وتوظيف امكانياتها غير المباشرة من اجل تدعيم عملية البناء الداخلي من خلال :

أ ـ توثيق العلاقة بين قطاعات الاستثمار الخارجي وقطاعات الانتاج المحلي والقيام بادارة الاستثمارات الخارجية من قبل ادارة موجودة فعلياً في الداخل ومرتبطة عضوياً بادارة جهود البناء الداخلي وتابعة لها ، على أن تكون جهود الاستثمارات الخارجية الحقلية في مختلف فرص واسواق الاستثمار الخارجية منطلقة من ضرورة تكاملها مع قطاعات الانتاج الداخلي ووحداته ومتجهة لحل اختناقاتها .

ب ـ الاستثمار في الصناعات والنشاطات التي ترغب دول المجلس استيعاب مقومات توظيفها، واكتساب المعرفة اللازمة من اجل اقامتها في الداخل.

ج ـ الاستفادة من الدور التكاملي الذي يمكن أن يؤدي إليه ربط الاستثمارات الخارجية لدول المجلس باحتياجات استيرادها وزيادة فرص تصديرها .

٧ ـ الاستفادة من توظيف العلاقات الاقتصادية مع الخارج

ويمكن لدول المجلس أن تستفيد من :

أ ـ ربط استعدادها لتصدير النفط بالقدر الذي يفوق طاقتها الفعلية على استيعاب عائدات النفط في استثمارات مجدية باستعداد مستهلكي النفط لتمكين دول المجلس من توسيع الطاقة الاستيعابية المنتجة لديها بالقدر الذي يسمح بامتصاص عائدات التصدير .

ب ـ القيام بعقد اتفاقيات اقتصادية تربط بين احتياجات دول المجلس للتصدير والاستيراد ، وقيامها بتشجيع الاستيراد من المصادر المختلفة المتاحة لها .

ج ـ استخدام جزء متزايد من القروض والمساعدات من أجل دعم قدرة دول المجلس على تصدير السلع والخدمات التي يقوم انتاجها على أسس اقتصادية سليمة ، ويشير مستوى تكلفتها إلى قدرة تنافسية مؤكدة .

سادساً : بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة

ويقتضي تبني سياسات موحدة من أجل التمكن من استيعاب المعرفة وامتلاك القدرة الذاتية على اكتساب المعرفة العلمية واستنباط التقنيات الملائمة . ويجب أن تتجسد هذه السياسات الموحدة في خطة اقليمية تنطلق من استراتيجية مشتركة موحدة الارادة « مركزية التخطيط » و« لا مركزية التنفيذ » قادرة على بلورة اهداف قطاعية ومرحلية وتبني برامج ومشروعات محلية ومشتركة وثيقة الارتباط بمؤسسات العلم والتقنية ومراكز الانتاج الاقتصادي والاجتماعي .

ويتطلب ذلك أداء المهمات الخمس مرتبة بأولوياتها كما يلي :

١ ـ القدرة على الانتقاء والاقتناء المناسب للتقنيات المستوردة .

٢ ـ حسن استغلال التقنية المستوردة وتحقيق كامل المردود الاجتماعي الاقتصادي المستهدف من اقتنائها .

٣ ـ تكييف التقنية وتعديلها لتستوطن وتستقر وتتطور لدرجة مقبولة مع تطورها في العالم .

٤ ـ ومع ارتقاء سلم تعاظم القدرة العلمية ـ التقنية الوطنية تتداخل المهمات السابقة مع مهمة « التغيير والتطوير » من خلال التجربة الذاتية والنظر المدقق في خبرات الآخرين ، وهذا مستوى أرقى من الابداع لا يدرك إلا بتوافر شرطين :

أولهما : بناء قدرة علمية توفر الأساس الضروري من الفهم للمباديء التي قامت على أساسها التقنيات وبنيت الأجهزة والمعدات .

ثانيهما : قيام بنية انتاجية من الصناعات الأساسية والخامات المساندة فيما يسمى اليوم « الصناعات المصنعة » القادرة على تحويل انتاج هذا الابداع من مجرد تجارب مختبرية ونماذج أولية الى منتجات معدلة وممارسات متطورة .

٥ ـ استنباط تقنيات جديدة تماماً تعني بخصوصية احتياجات المنطقة

ويجب السعي إلى تحقيق الأهداف العامة والأهداف العلمية والأهداف التقنية التالية من أجل التمكن من بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة .

الأهداف العامة

أ ـ تزايد نسبة الانفاق على البحث العلمي والتطوير التقني ليصل عام ٢٠٠٠ إلى ٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي .

ب ـ الوصول بنسبة الخريجين في التخصصات العلمية ـ التقنية على المستوى المتوسط والعالي في منظومة التعليم الى ٥٠ بالمائة من خريجي الجامعات عام ١٩٩٠ وإلى نفس النسبة في التعليم المتوسط بحلول ١٩٩٥ .

ج ـ قيام المؤسسات الاقليمية للعلم والتقنية في اطار التكامل مع الدول العربية الأخرى على اساس مفصل لمهامها واساليب عملها وعلاقاتها .

الأهداف العلمية

أ ـ ادخال فروع العلم والتقنية الحديثة في صلب نظام التعليم العالي وفي نشاطات الدراسة والبحث النظري والتطبيقي ، مع تطوير مناهج واساليب التعليم العام .

ب ـ تنشيط الدراسات العليا ورفع مستواها في كافة المجالات الوثيقة الارتباط باحتياجات المنطقة .

ج - التركيز على مشاركة علماء المنطقة في المشروعات العلمية التعاونية الكبرى في العلوم الأساسية .

د - الاعداد لاقتحام مجالات « العلم الكبير » من خلال اقامة مراكز بحث علمي ومختبرات تعاونية في مجال طبيعيات الجسيمات والفضاء والاتصالات والالكترونيات والبيولوجيا الجزئية والهندسة الوراثية وعلوم المواد .

الأهداف التقنية

أ - تنميط عقود اقتناء التكنولوجيا في اطار عدد من العقود البديلة واقامة اجهزة تسجيل التعاقدات وتحليلها ومتابعة تنفيذها على مستوى المنطقة .

ب - استكمال انشاء قواعد المعلومات العلمية - التقنية وشبكات تبادلها تيسيراً للاستفادة منها .

ج - اقامة هيئات ومكاتب استشارية تقنية - اقتصادية وطنية لخدمة المنطقة .

د - المساندة المتواصلة لمراكز البحث وتأكيد ضرورة ترابط برامجها وتكامل جهودها .

سابعاً : اصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية

إن تنمية الانسان يجب أن تمثل منطلق استراتيجية التنمية والتكامل وحجر الزاوية في بنائها ، والمجتمع الذي لا يستطيع تنمية قدرات الانسان فيه ويطلق طاقاته لن يكون قادراً على تنمية أي شيء آخر .

تقع على نظام التربية والتعليم مسؤولية خاصة في تنمية انسان دول المجلس وذلك باعتبار هذا النظام أكثر المداخل المتاحة فاعلية وأكثرها نظامية وأقدرها على الاحتكاك بالنشىء ، والتأثير السريع على توجهاته وتنمية قدراته خاصة إذا علمنا أن ثلثي السكان المواطنين ما زالوا ضمن الفئة الاقل من عشرين سنة الذين ما زال أغلبهم على مقاعد الدراسة . واداء التعليم لدوره يقتضي التركيز على الجوانب التالية :

١ - القيام بالمهمات العاجلة لنظام التربية والتعليم

نظام التربية والتعليم في دول المجلس يجب أن ينطلق في عمله وفقاً لاستراتيجية التربية العربية وللأهداف العامة التي وافق عليها مجلس وزراء التربية والتعليم والمعارف للدول العربية في الخليج .

ويجب أن يركز جهوده بشكل خاص فيما بقي من سنوات القرن العشرين على المهمات العاجلة التالية :

أ ـ توفير حد أدنى من التعليم ومحو الأمية ، وهذا يقتضي رفع معدلات الاستيعاب ليشمل جميع من هم في سن المرحلة الابتدائية والاعدادية في جميع دول مجلس التعاون وذلك بتشريع ومتابعة تنفيذ الزامية التعليم إلى نهاية المرحلة الاعدادية .

كذلك مطلوب تقرير هدف كمي لرفع معدلات الاستيعاب الراهن للمرحلة الثانوية لتكون قادرة على استيعاب وقبول ما لا يقل عن ٩٠ بالمائة من خريجي مرحلة التعليم الأساسية ، كما يجب أن يوضع هدف وطني تنفذه الحكومات والمؤسسات الاهلية تخفض بمقتضاه نسبة الأمية من معدلها الحالي البالغ ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة إلى ما لا يزيد عن ١٠ بالمائة في نهاية هذا القرن .

ب ـ تنمية القدرة على الابداع والتفكير المستقل ، وهذا يقتضي قيام نظام التعليم بتنمية روح المبادرة والتفكير المستقل والشجاعة الأدبية واتاحة الفرصة للرضى بنتائج العمل ، واعطاء العقل دورة للمحاكمة على أساس من الادلة الموضوعية والمقارعة ، اضافة الى ترسيخ صفات ايجابية مؤدية إلى دعم جهود التنمية وذلك كله ضمن اطار من التوازن بين التحرر والاحترام للتقاليد .

وهذا يتطلب بالضرورة مناهج تعليمية مناسبة وتبني اساليب ملائمة من حيث العرض والترتيب وطريقة التدريس والتقويم وفقاً لمهمات تنمية قدرات الانسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والمحاكمة الموضوعية . كما يتطلب تغييراً جذرياً على الأخص في المرحلة الابتدائية بحيث تنتهي الاساليب التلقينية الاستذكارية السائدة لتحل محلها توجهات تعتمد على ترسيخ وانماء القيم والمهارات والقدرات التي ذكرت آنفاً . ولا يمكن أن ينفذ ذلك إلا إذا اعتبرت العملية التربوية مهنة اختصاصية رفيعة المستوى لا يسمح أن يقوم بمهامها إلا من تتوفر فيه شروط المعرفة الواسعة الشاملة من جهة والالمام التام بوسائل واساليب العملية التعليمية من جهة اخرى .

ج ـ تعزيز القيم والتوجهات التنموية ، وهذا يقتضي :

(١) ترسيخ اسس موضوعية يتم بموجبها تقويم الدارسين واسناد الشهادات ، وتقرير المكافآت ، بموجب الجهود المبذولة . وفي ضوء النتائج الفعلية المتحققة دون تهاون في المستوى ودون محاباة في التقويم او انحراف لمعاييره ودون ترك فرصة للمتلاعبين والمتهربين من اداء الواجب .

(٢) زرع القيم والتوجهات المطلوبة في نفوس النشء من خلال المناهج والنشاطات المدرسية والجامعية فضلاً عن اهمية سلوك المسؤولين عن العملية التعليمية باعتبارهم قدوة للطلاب أن القيم والتوجهات المطلوب غرسها من اجل اعداد المواطن للقيام بعملية التنمية ، يجب ان يتم دمجها في مناهج الدراسة كما يجب أن تكون دراسة امكاناتها محور الكتاب وكيفية ممارستها منطلق النشاط ، وشروط غرسها واحترامها هدف المنهج .

(٣) ربط التعليم بالعمل بحيث يؤدي ذلك إلى غرس عادة العمل اليدوي مبكرا وذلك باستعمال مؤسسات الانتاج والعمل كمختبرات تدريبية واعتبارها امتدادا طبيعيا للمدرسة تؤثر فيها وتتأثر بها .

د ـ ولما كانت حضارة العصر التكنولوجية قائمة بصورة خاصة على العلوم والرياضيات وأن الضعف في أي منهما لا يسمح للمواطن أن يواكب التطورات التكنولوجية الهائلة فهماً لتأثيراتها العلمية والاقتصادية والاجتماعية وقدرة على الاستعمال وتحكما بسلبياتها ، فان اعطاء الاهمية القصوى لتعلم العلوم والرياضيات في المراحل الدراسية كلها يرتبط مباشرة بزيادة الامكانيات التنموية أو جعل التنمية الحلم المستحيل .

٢ ـ ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية

وهذا يقتضي تحوّل التعليم من كونه مجرد طلب اجتماعي إلى توثيق ارتباطه بالانتاج واحتياجات القوى العاملة فضلا عن توثيق ارتباطه بتوفير متطلبات اداء عملية التنمية من خلال تنمية قدرات الانسان وايجاد البيئة وتوفير الامكانات اللازمة للتفكير واستيعاب المعرفة واستنباط التقنية فضلا عن تهيئة الكوادر اللازمة للقيام بعملية التنمية ، ويتطلب كل ذلك الاهتمام بشكل خاص بالتالي :

أ ـ القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني وثنائية التقسيم الراهن للمرحلة الثانوية العامة إلى أدبي وعلمي . ولعل فكرة المدارس الشاملة من انجح الاساليب لتحقيق الدمج والقضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بشرط توفر اسباب نجاحها .

ب ـ تنويع مسارات التعليم وتعميق مرونتها وذلك بدمج التعليم الثانوي في مؤسسات واحدة تتعدد فيها المسارات الدراسية بحسب احتياجات المجتمع إلى المهن المختلفة في نفس الوقت الذي يمكن للدارس الانتقال من مسار دراسي إلى آخر إذا ما تعثر ، أو إذا ما أراد الدارس اضافة مهارات دون أن يؤثر ذلك على فرصة استمرار تحصيله ، وانتقاله إلى المراحل العليا من التعليم .

ج ـ الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة ، وذلك بالخروج من النمطية ، والرسمية والشكلية الراهنة ، إلى الاعتماد على مقاييس موضوعية للتحصيل والمهارات المكتسبة بحيث لا تمنح الشهادات على اساس السنوات الدراسية المنقضية وانما اهم من ذلك على اساس التحصيل والمهارات المكتسبة .

د ـ التوسع في انشاء ما يعرف بكليات المجتمع أو الكليات المتوسطة التي تهتم بتخريج المستويات الفنية والادارية المتوسطة التي تحتاجها العملية التنموية بصورة ملحة ، على أن ترتبط مناهجها بصورة وثيقة بالتعليم الثانوي وعلى الاخص الفني منه ، وفي الوقت نفسه تقود بعض دروبها إلى التعليم الجامعي . وهذه خطوة ضرورية إذا اريد لما لا يقل عن ٣٥ بالمائة

ممن هم في سن ١٩ ـ ٢٤ سنة أن يلتحق بالتعليم العالي كهدف كمي لمجتمع التنمية المتعلم . وهذا النوع من التوسع سيؤدي إلى تسهيل تطبيق التوصية التالية بالنسبة للتعليم الجامعي .

هـ ـ رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه . وهذا يقتضي الحد من التوسع في التعليم الجامعي والعمل على رفع مستواه الراهن باعتباره نهاية الهرم وقمة التحصيل ولب الموضوعية. ويجب على وجه الخصوص الحد من توسع فروع التعليم العالي التي اصبح عدد الخريجين منها فوق احتياجات المنطقة ، في الوقت الذي تفتقر فيه دول المجلس إلى تخصصات أكثر اهمية واستراتيجية في عملية التنمية ، فضلا عن ضرورة التركيز على نوعية الخريجين بدلا من التركيز على كميتهم ، خاصة إذا علمنا أن معظمهم سوف يتولى مسؤ وليات قيادية . ويجب أن يراعي قيام التعليم الجامعي بوظائفه الثلاث التالية دون طغيان أو استحواذ أي منها على جل اهتمامه :

(١) اعداد الكوادر وتهيئتها من اجل القيام بمهمات القيادة في مختلف الحقول وكافة النشاطات .

(٢) المساهمة في ايجاد البنية التحتية للبحث العلمي والتطبيقي والقيام بها انطلاقا من ادراك لمشكلات التطور في المجتمع واحساسا بمعاناة افراده .

(٣) القدرة على تقديم الاستشارة والمساهمة في القيام بمهمات القيادة الفكرية في جميع المجالات وكافة الحقول .

وقيام الجامعة بوظائفها المتكاملة يتطلب السرعة في اصلاحها وتنمية ادارتها ومسألة المجتمع لقياداتها من اجل حثها على القيام بدورها الاستراتيجي في المساعدة على بدء عملية التنمية والتطور الحضاري المنشود .

و ـ قيام مؤسسات أو مراكز أو جامعات مشتركة تخدم اغراضا تعليمية وبحثية متميزة خاصة ، أما لأنه لا يمكن لاية دولة القيام بتلك الأغراض لوحدها أو لان نجاح تحقيقها يعتمد على تجميع الامكانيات والطاقات المشتركة .

ثامناً : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة

يجب أن تنطلق استراتيجية التنمية في دول المجلس من مراعاة اهداف التنمية الثقافية والاجتماعية وفقا للاستراتيجيات العربية التي تم التوصل اليها من خلال الجامعة العربية ومنظماتها . وعلى الجهات المختصة عند قيامها بالعمل الاجتماعي والعمل الثقافي مراعاة استراتيجية التنمية الاجتماعية والاستراتيجيات المنبثقة عنها ، وكذلك مراعاة جهود لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية وما ينبثق عنها .

وعلى استراتيجية التنمية والتكامل في دول المجلس أن تركز بشكل خاص ، فيما تبقى

من سنوات القرن العشرين ، على تهيئة البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة وذلك من خلال اهتمامها بتوفير الشورط التالية :

١ ـ التنوير الفكري

وذلك من خلال توفير المناخ الذي يسمح بالتفكير المسؤول في مسار تطور المجتمع ويحث على الاضطلاع بمهمات الاصلاح الذي تتطلبه التنمية الشاملة باعتبارها عملية حضارية .

وهذا يقتضي خلق البيئة المجتمعية القادرة على :

أ ـ ضمان حقوق الانسان وتأكيد حرية الفكر واتاحة فرصة التعبير وتوفير وسائل النشر ووسائط الاتصال واحترام حق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه .

ب ـ تشجيع جهود القادرين على الاجتهاد والمصلحين لجوانب الحياة التي تحتاج إلى تقييم بقصد الاصلاح . إن الفكر لا يتجدد واحوال المجتمع لا تصلح ونقائضه وأوجه قصوره لا تظهر وقدرة افراده على معرفة البدائل والتمييز بين الجوهري والثانوي من الامور لا تتأكد الا عندما يتمكن القادرون من افراده على ممارسة دور الفكر المبدع والمثقف الخلاق والمصلح المعنى بمشكلات مجتمعه والمهتم بتوفير متطلبات استمرار وجوده وتوفير الامان والرخاء لشعبه .

٢ ـ توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي

لا يمكن أن تنمو ثقافة مجتمع غير متجانس سكانيا ، او يتماسك مجتمع يمثل سكانه مجموعات بشرية متناقضة « موضوعة » بجانب بعضها وليست « مختلطة أو مندمجة » في كيان اجتماعي وثقافي واحد يسمح بامكانية التنمية الثقافية الاجتماعية . وهذا يقتضي معالجة مشكلة الهجرة وايقاف تدفقها فضلا عن استيعاب السكان الدائمين في وعاء ثقافي تتوفر فيه العدالة وتكافؤ الفرص ويتم ضمان العدل لسائر افراده .

٣ ـ تغيير متطلبات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي

وهذا يقتضي :

أ ـ تغيير منطلق العمل الاجتماعي من العطف والاحسان إلى المحتوى الانمائي للعمل بدل اعتماده على المعونات واتكاله على صدقات واحسان الآخرين وذلك من خلال احداث تغييرات تؤدي إلى تطوير ظروف المعيشة وتقويم سلوك الافراد والجماعات وتنمية قدراتهم الذاتية من اجل نوعية الحياة المطلوبة وتمكينهم من التمتع بها .

ب ـ تغيير توجهات العمل الثقافي الرسمي وتقويم منطلقاته سعيا إلى خلق الهيئة التي ينمو في مناخها الفكر المبدع وتزدهر الثقافة الخلاقة ويتعمق الحس الفني والجمالي . وذلك من

خلال ابتعاد الجهات الرسمية عن الانتاج الثقافي المباشر وضمان عدم خلق العقبات ووضع المحددات التي تعيق العطاء الثقافي أو تزرع العقبات الادارية في سبيل وصول الانتاج الفكري والثقافي إلى الجمهور نتيجة لاحتكار وسائل النشر ووسائط التعبير أو توظيف أجهزة الرقابة ، غير الموضوعية والمتشددة دون سبب منطقي سليم ، في الحد من العمل الثقافي الجاد .

٤ ـ ادارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية

وهذا يتطلب ايجاد البناء التنظيمي المتكامل والمتفاعل من اجل تحديد استراتيجية اقليمية للعمل الثقافي والعمل الاجتماعي في ضوء استراتيجية التنمية الشاملة وفي اطار الاستراتيجيات العربية في مجال التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية .

وتوفير مثل هذه الادارة يمكن أن يتم عن طريق :

أ ـ تحويل « المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون » في الكويت بعد تعميق وظيفته وتدعيم امكانياته وتوسيع نطاق المشاركة في قيادته إلى « مجلس اقليمي » يختص بالتخطيط الثقافي والتوجيه والرعاية والمتابعة وتقويم اداء المؤسسات الثقافية في القطاعين العام والخاص وفقا لمتطلبات استراتيجية التنمية الشاملة وبالتنسيق مع جهات التخطيط الاستراتيجي الاقليمي .

ب ـ انشاء « مجلس اقليمي » مماثل يختص بشؤون التنمية الاجتماعية .

وتتمثل اهم وظائف المجلسين المقترحين في بلورة رؤية مجتمعية وتحديد الاهداف المرحلية والقطاعية وحث الجهات المختصة ومؤسسات العمل الثقافي والاجتماعي على القيام بالاصلاحات المطلوبة والتنمية الادارية اللازمة من اجل التمكن من القيام بدورها في عملية التنمية الشاملة .

٥ ـ تأكيد دور الاعلام في التنمية واصلاح اجهزته

وهذا يقتضي تحولا في وظيفة الاعلام من مجرد تقديم التسلية وتجميل الصورة الرسمية إلى تركيز جل اهتمامه على رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات الضارة وبلورة نسق ايجابي للقيم الانتاجية وتوجيه الانسان نحو العمل المنتج النافع للناس وعلى الاعلام أن يكون وسيلة للنمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعه ، وحماية ثقافته وصيانة مقومات هويته العربية الاسلامية من غزو ما يتم اختياره وتقديمه من الثقافة الغربية الرديئة والمعادية احيانا ، فضلا عن توعية الانسان بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة به وهذا كله يتطلب تغييرا في فلسفة الاعلام واعادة النظر في معايير اختيار قياداته وتوجها لاصلاح اجهزته ومؤسساته .

٦ ـ متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل

إن تنفيذ المهمات التي تتضمنها استراتيجية التنمية والتكامل يتطلب تكاتف اوجه العمل الرسمي مع اوجه العمل غير الرسمي على مستوى دول المجلس وتكامل جهودهما .

وهذا يقتضي :

أ ـ تحمل مواطني دول المجلس مسؤ وليتهم التاريخية ، وعلى الاخص مثقفيها ومهنييها وخاصة من بيدهم سلطة اتخاذ قرار أو لديهم امكانية ترشيد القرار . ويجب أن يعمل كل مواطن من موقعه الرسمي والاهلي ، ومن خلال مسؤ وليته الوظيفية والمهنية ، ومركزه الاجتماعي والقيادي على أن يدفع بالامور في الاتجاه الذي يسمح باتساع الهامش المتاح من اجل تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل .

ب ـ تحمل العمل الرسمي دوره الحاسم في تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل في دول المجلس وهذا يتطلب وجود نواة لكيان سياسي موحد قابل للتكامل والاندماج ، ومتمكن من الوسائل والادوات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية .

وتتحدد اهم متطلبات اداء الدور الرسمي في :

١ ـ تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ اسسه

وذلك من خلال انتقال مرحلة التعاون بين دول المجلس إلى مرحلة اندماج دولها في كيان سياسي موحد ، تتوفر فيه ارادة التنمية وتتوفر له الامكانيات والطاقات اللازمة لبدء عمليتها واستمرارها . وهذا يقتضي تطوير مجلس التعاون ليصبح شكلا من اشكال الاتحاد الذي يتمتع بسيادة اقليمية موحدة قادرة على اتخاذ القرار المناسب من اجل مواجهة التحديات التي تواجه امن المنطقة .

إن تكوين النواة الاولى للاتحاد يقتضي تطوير النظام الاساسي لمجلس التعاون وفقا لتحقيق الامور الاربعة التالية :

اولا : تنازل الدول عن جزء اكبر من سيادتها القطرية لصالح السيادة الاقليمية المشتركة وهذا يتطلب حصر « شرط الاجماع » في اضيق نطاق واقتصاره على قضايا جوهرية محددة ومحدودة مع التأكيد على السعي من اجل الغائه والاستعاضة عنه باشتراط اي درجة من درجات الاغلبية ، وذلك تعبيرا عن ارادة الوحدة والترابط المصيري بين اقطار المنطقة . كما ان حق « التحفظ » يجب أن يعاد النظر فيه ، ويستعاض عنه بحق حصول الدولة أو الدول المتضررة من قرار اتحادي على تعويض عادل يتم تحديده بواسطة التفاوض أو عن طريق حكم المحكمة الاتحادية العليا .

ثانيا : استكمال المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات الاتحادية ، وهذا يستدعي

ايجاد « مجلس ثوري » اتحادي « ومحكمة اتحادية » اضافة إلى « سلطة اتحادية » . والسلطة الاتحادية يمثل رأسها رئيس المجلس الاعلى ويقوم بالجانب التنفيذي فيها رئيس يعينه المجلس الاعلى ويكون له مساعدون في وزارات الدفاع والخارجية والتنمية والتخطيط الاستراتيجي والتشريع والمالية . ومركز الثقل في السلطة الاتحادية يجب أن يتمثل في شخصية رئيسها وقدرته السياسية ومكانته القيادية لدى أعضاء المجلس الاعلى ، فضلا عن برنامجه السياسي ومساعديه الذين يجب أن يكونوا جميعا مسؤ ولين أمام المجلس الاعلى .

والسلطة التشريعية في الاتحاد يجب أن تنبثق من مجلسين :

أولهما : مجلس ثوري ، ويكون التمثيل فيه نسبيا بحيث لا يقل عن خمسة ممثلين لأصغر الاقطار وعشرين لاكبرها .

وثانيهما : المجلس الاعلى أو أي مجلس آخر يعينه اعضاء المجلس الاعلى ويكون متساوي التمثيل بالنسبة لجميع الدول الاعضاء .

أما السلطة القضائية في الاتحاد فانها يجب أن تتمثل في « المحكمة الاتحادية العليا » وما ينبثق عنها من مؤسسات قضائية .

ثالثا : التأكيد على الشخصية المعنوية لمجلس التعاون واعتباره الاطار الذي تتم من خلاله علاقات الدول الاعضاء بالعالم الخارجي .

رابعا : تمكين السلطة المشتركة من الحصول على احتياجاتها المالية عن طريق التشريع الاتحادي المباشر بدلا من اعتمادها على المساهمات المباشرة والمتساوية من الميزانيات المحلية .

٢ ـ ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية

ويستتبع ايجاد مثل هذه الادارة أن تتوفرّ فيها الأمور التالية :

أ ـ القدرة على صياغة استراتيجية للتنمية تعبر عن غايات المجتمع ، ويمكنها قيادة ادارة التنمية عن طريق التنسيق بين استراتيجية التنمية الاقليمية وجهود التنمية المحلية ، وتحقيق تكاملها بواسطة التشريعات الموحدة والتشريعات المحلية المنبثقة عن اطار تشريعي مشترك ، وعن طريق السياسات العامة المشتركة ، والاستراتيجيات القطاعية والمتكاملة مع استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة .

ب ـ القيام بوظائف جوهرية يصعب على أي من الدول الاعضاء توفيرها بالكفاءة والفاعلية التي يوفرها التنظيم الاتحادي المقترح . وتتمثل أهم هذه الوظائف ابتداء بوظيفة الدفاع ووظيفة الشؤ ون الخارجية ، اضافة لمهمات توجيه جهود التنمية والقيام بالتخطيط الاستراتيجي اللازم لتوجيه عملية التخطيط على مستوى الاجهزة والمشروعات والقطاعات والاقطار . وإلى جانب ذلك يجب أن يقوم التنظيم الاتحادي بوظيفة التشريع وخلق الاطار

القانوني الموحد الذي تنبثق عنه التشريعات المحلية . ويجب على الادارة الاقليمية أن توفر المصادر المالية اللازمة لاداء نشاطاتها في ضوء الحاجة إلى توظيف أدوات السياسة المالية ، بالاضافة للتشريعات في عملية التخطيط الاستراتيجي اللازم لتحقيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية ويجب أن تعبر فلسفة الادارة الاقليمية عن الاهمية الاستراتيجية للادارة الاتحادية وتعمل على تجنيب اجهزة الادارة العامة الاتحادية الاعباء التي تفوق قدرتها ، أو تلك المهمات التي يمكن القيام بها من قبل الهيئات والمؤسسات والمشروعات الاتحادية ، العامة منها والمهنية والاهلية ، فضلا عن ترك أغلب مهمات التخطيط والتنفيذ على عاتق ادارات التنمية في كل دولة من الدول الاعضاء .

ج - الفصل بين المهمات التنفيذية للتنظيم الاتحادي والمهمات التنسيقية .

د - الفصل الاداري بين المجلس التنفيذي الاتحادي والاجهزة العامة الاتحادية وبين الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة ، حفاظا على استقلالية كل منهما ، وتركيز دوره على اداء وظيفته الرئيسية في ادارة التنمية ، وهذا يقتضي أن تكون علاقة الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة الاتحادية بالمجلس التنفيذي الاتحادي الذي يجب أن ينحصر دوره في اختيار مجالس عليا للادارة ، وتوفير موارد رأسمالية أو جارية للمشروعات في ضوء الاهداف المطلوبة منها ، والقيام بمتابعة نشاطها وتقويم أدائها عن طريق مكتب يسمى « مكتب المشروعات العامة » .

هـ - تركيز عدد من المهمات التنظيمية والاجرائية والتمويلية والتدريبية والتوجيهية في مؤسسات تابعة لمجلس التعاون أو لمجالس ومعاهد تنظيم المهن ورعاية الاهتمامات ومثل هذا التركيز يمثل احدى الادوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق فعالية التشريع الاتحادي وتوحيد النظم والاجراءات التي يتم بمقتضاها مزاولة المهن . كما يتم مراقبة المستوى المهني وتطويره بشكل مستمر من قبل معاهد وجمعيات مهنية ، بموجب تشريعات اتحادية . وكذلك يمكن أن يتم تمويل وتدعيم وتشجيع وتوجيه النشاطات الاقتصادية من قبل شبكة اتحادية من صناديق التنمية اضافة إلى بنوك التصدير وهيئات اتحادية للضبط والتنسيق وتوحيد المواصفات والاجراءات والقيام بالبحث والتدريب على مستوى المنطقة . ويجب أن تقوم أيضا مجالس مثل « المجلس الاتحادي للثقافة والآداب والفنون » و « مجلس اتحادي لشؤون التنمية الاجتماعية » بدور فعال في التخطيط والتوجيه والتنفيذ المطلوب للاسراع بالتنمية الثقافية والاجتماعية .

٣ - تهيئة الادارة المحلية وتوثيق ترابطها مع ادارة التنمية الاقليمية

لا بد من تحسين اداء الادارات المحلية في ضوء الحاجة إلى قيامها بالمهمات وأدائها للوظائف التي تتطلبها استراتيجية التنمية والتكامل . ومن ثم الشروع في استكمال مؤسسات المشاركة وتنظيم الادارة العامة واستكمال اجهزتها وتحديد مسؤوليتها ، كما يجب تخفيف أعباء الادارة العامة وفصل النشاطات التي يمكن ادارتها منفصلة عنها بالقدر الذي يسمح بتركيز جهودها وقيامها بدورها الاستراتيجي في التنمية .

ان المطلوب تحقيقه بشكل عاجل من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية يتركز في ضرورة التحرك السريع عبر محورين بشكل تتوازى فيه الجهود :

أولهما : ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية توفر البيئة وتوجد الكيان القابل للتنمية وتصون أمنه وتعظم امكانياته وتوجه وتضبط وتشجع الادارات المحلية على آداء دورها .

وثانيهما : ممارسة العمل الصعب اللازم من أجل استكمال وظائف الادارة المحلية وتمكينها من آداء دورها في التنمية المحلية والتنمية الاقليمية . وليس غير التخطيط الاستراتيجي الاقليمي من وسيلة يتم بموجبها تناغم جهود الادارة الاقليمية مع الادارة المحلية وتكامل نشاطاتها .

لذلك فان التخطيط الاستراتيجي الذي يجب أن يكون من اختصاص الادارة الاقليمية في الوقت نفسه الذي يكون فيه وثيق الصلة مع أجهزة التخطيط المحلية هو الكفيل بتعميق الترابط بين متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل على المستوى الاقليمي وعلى المستوى المحلي . ان هذا النوع من التخطيط نتيجة لتركيزه على الاولويات وخلق المؤشرات التي تتوجه بموجبها اهداف الاداء ، وتتكون بمقتضاها آلية التنمية وتتوجه حسب معطياتها جهود الافراد والمنشآت ، قادر على خلق الاتجاه وتحفيز النشاطات وتوفير الموارد منطلقا من استراتيجيات قطاعية وشاملة ، تعبر عن سياسات مشتركة ومدعمة بتشريعات وأدوات السياسة المالية والاقتصادية وكفاءة الادارة بشكل عام ، الامر الذي سوف يزيد من الفعالية الجماعية للمنطقة ويجعل من قدرة كل دولة عضواً مرتكزا لتنمية المنطقة وسندا لتماسك مجتمعاتها وحاميا لامنها واستقرارها الحقيقي المرتجى بعون الله وتوفيقه .

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الابراهيم، حسن علي. الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢.

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية. استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي. تونس: [الادارة]، ١٩٨٠.

ـــــ ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية. [تونس: الادارة، د. ت.].

ـــ الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك: منطلقاتها، أولويتها، برامجها، آلياتها. تونس: الادارة، ١٩٨٢. (وثائق اقتصادية، ١)

ـ الوفد الدائم لجامعة الدول العربية. الاتحاد السويسري. جنيف: [الوفد]، ١٩٨٢.

الحمصي، محمود. خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

رشيد، أحمد. ادارة التنمية والتنمية الادارية. جده: دار الشروق، ١٩٧٩.

سعدالدين، ابراهيم واخرون. صور المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات البديلة، ١٩٨٢.

السعودية. وزارة التخطيط. خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م. الرياض: الوزارة، ١٩٧٥.

ـــ خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ م. الرياض: الوزارة، ١٩٨٠.

سفر، محمد محمود. التنمية قضية. جدة: تهامة، ١٩٨٠.

شريف، محمد أحمد وآخرون. استراتيجية التربية العربية: تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية. [تونس]: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

الطويل، محمد عبدالرحمن. دور اجهزة التنمية الادارية في تحقيق التنمية الادارية. الرياض: معهد الادارة العامة، [د.ت.].

عبدالرحمن، اسامه. البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل الى دراسة إدارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة، ٥٧)

عبدالله، اسماعيل صبري. نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣. الحلقة النقاشية السنوية السادسة.

عُمان. مجلس التنمية. خطة التنمية الخمسية الثانية، ١٩٨١ - ١٩٨٥. مسقط: [المجلس]، ١٩٨١.

فضل الله، فضل الله علي. ادارة التنمية: مفهوم جديد للتحديث. الشارقة، ١٩٨١.

القصيبي، غازي عبدالرحمن. التنمية... وجهاً لوجه. جده: تهامة، ١٩٨١.

الكواري، علي خليفة. دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١. (سلسلة عالم المعرفة، ٤٢)

الكويت. مجلس الوزراء. برنامج الحكومة. الكويت: [المجلس]، ١٩٨١، ٢ ج. ج ١: السياسات. ج ٢: برنامج المشروعات.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الحسابات القومية، ١٩٧٠ - ١٩٨١. الرياض: [المجلس، د.ت.] (نقلاً عن صندوق النقد العربي، نشرة الحسابات القومية للدول العربية).

ـــ الامانة العامة. الاتفاقية الاقتصادية. الرياض: الأمانة العامة، ١٩٨١.

المشروع العربي المتخصص لندوة التنمية، ١، الكويت، ٣١ آذار/ مارس - ١ نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

مصطفى، شاكر وآخرون. التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده، الجزء الأول: موضوعات عامة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١. (الحلقة النقاشية السنوية الرابعة)

المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم. لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية. المنطلقات النظرية للتخطيط الشامل. الكويت: [اللجنة]، ١٩٨٢.

وكالة الانباء القطرية. وثائق مجلس التعاون الخليجي. الدوحة: الوكالة، [د.ت.].

وثائق غير منشورة

الامارات العربية المتحدة. وزارة التخطيط. «مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ - ١٩٨٥.» ابو ظبي: الوزارة، ١٩٨١.

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. الامانة الفنية لمجلس وزراء الشباب والرياضة. «المشروع المقترح للسياسة الشبابية والرياضية العربية.»

السعودية. وزارة التخطيط. «المذكرة التفصيلية بالاهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الثالثة المقترحة من قبل اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ ـ ١٨/٥/١٣٩٨هـ.» الرياض: [الوزارة، د.ت.].

الكويت. لجنة لتنمية الصناعة. «تقرير اللجنة الفرعية حول الصناعة في الكويت: اهدافها ـ أنواعها ـ معايير انشاء مشاريعها ـ سبل دعمها وتشجيعها.» الكويت: [اللجنة]، ١٩٨١.

ـ مجلس التخطيط. «مشروع خطة التنمية الخمسية.» الكويت: [المجلس]، ١٩٧٦.

ـ ـ لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي. «مذكرة عن تصور اللجنة لابعاد مشكلة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي.» الكويت: [المجلس]، ١٩٧٣.

ـ وزارة التخطيط. الادارة العامة لشؤون التخطيط. «استراتيجية التنمية الصناعية بدولة الكويت.» الكويت، [الادارة]، ١٩٧٧.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الامانة العامة. «محضر الاجتماع الثاني للمسؤولين عن المواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون.» الرياض، ١٩٨٣.

ـ ـ «محضر اجتماع المسؤولين عن المواصفات والمقاييس بدول مجلس التعاون.» ١٩٨٢.

ـ ـ الشؤون الاقتصادية. «تقرير عن نشاط الشؤون الاقتصادية خلال الفترة ما بين ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ »

ـ معهد الادارة العامة. «هيكل تنظيمي مقترح للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.»

المنظمة العربية للعلوم الادارية. «نتائج وتوصيات: الندوة العلمية لاصلاح نظم الخدمة المدنية في الدول العربية، دمشق من ١٠ ـ ١٤/١١/١٩٧٩ »

أوراق

الامام، محمد محمود (معد). «تساؤلات حول استراتيجية التنمية، الجزء الأول: الابعاد والتساؤلات العامة.» القاهرة: وزارة التخطيط، ١٩٧٦.

الجلال، عبدالعزيز. «تنمية الموارد البشرية واعداد الانسان للقيام بالتنمية واستيعاب متغيراتها.» تونس، ١٩٨٣.

الخطيب، عمر. «قضايا التنمية والتحديث في دول الخليج العربية.» ١٩٨٣.

الرميحي، محمد غانم. «واقع الثقافة ومستقبلها في اقطار الخليج العربي »

زكريا، فؤاد. «المبادىء الاساسية للتخطيط الثقافي من زاوية عربية.» ورقة قدمت الى: لجنة الاهداف والمبادىء والتخطيط المستقبلي ولجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية، الكويت، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢.

السعدون، جاسم. «الفوائض النفطية.» ورقة قدمت إلى: جمعية الاجتماعيين، الكويت، نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

العالم، محمود امين. «الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة العربية.» ورقة قدمت إلى: لجنة الغزو الثقافي المنبثقة عن لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية، الكويت، آذار/ مارس ١٩٨٣.

مشروع دراسات التنمية لاقطار الجزيرة العربية، جامعة قطر، ١٩٨١ - ١٩٨٢ . (تقارير غير منشورة)

مؤتمر القمة العربية، ١١، عمان - المملكة الاردنية الهاشمية، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ . ميثاق **العمل الاقتصادي القومي**. تونس: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [د.ت.]

دوريات

ادلر، جون. «القدرة الاستيعابية: المفهوم ومحدداته.» ترجمة سامر عبدالجبار المطلبي. **النفط والتنمية**: السنة ٨، العدد١، ايلول - تشرين الثاني/ سبتمبر - نوفمبر ١٩٨٢. ص ٥٣ - ٨١.

الامارات العربية المتحدة. «دستور دولة الامارات العربية المتحدة الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦.» **النشرة القانونية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**: العدد ١، ١٩٨٢/١٢/١٦.

ـــ المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء. «الاتحاد هو قدرنا والاوضاع التي آل اليها لا يمكن ان تستمر، النص الحرفي للمذكرة المرفوعة الى المجلس الاعلى.» **الأزمنة العربية** (الشارقة): العدد٣، ١٩٧٩/٣/٢٨. ص ٦ - ١٠.

البحرين. «دستور دولة البحرين الصادر في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.» **النشرة القانونية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**: العدد ٢، ١٩٨٣/٣/١٠.

حسنين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ١٦ - ٣١.

الدخيل، عبدالعزيز محمد. «الاقتصاد السعودي ومستقبل ما بعد البترول.» **الرياض**: ١٩٨١/١٢/٢٢.

زكريا، فؤاد. «الابعاد الثقافية للمواجهة البترولية.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٧٦. ص ٨١ - ١٠٩.

سعدالدين، ابراهيم وعبدالباسط عبدالمعطي. «الاثار غير المدروسة للثروة النفطية.» **ملف المستقبلات العربية البديلة**: العدد١، ايار/ مايو ١٩٨١. ص ٨ - ٢٧.

السعدون، جاسم خالد. «العوامل المؤثرة على تكافؤ الدخل:(دراسة عن الكويت).» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٣، العدد١٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧. ص ٧٩ - ١١٥.

السعودية. «نظام مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ شوال ١٣٧٧ هـ.» **النشرة القانونية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**: العدد ١، ١٩٨٣/١٢/١٦.

الشريف، ثريا عبيد. «المرأة العربية في حركة التنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ١٤٨ - ١٦٠.

صايغ، يوسف عبدالله. «استراتيجية التنمية في العالم العربي.» **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٨٠. ص ٣ - ٢٧.

ـــ «التنمية العربية والمثلث الحرج.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢. ص ٦ - ١٩.

عبدالفضيل، محمود. «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٥، العدد٣، ١٩٧٩. ص ٣٣ - ٦٣.

عبدالله، اسماعيل صبري. «الديمقراطية ووسائل الاتصال والمشاركة الشعبية.» **ملف المستقبلات العربية البديلة**: العدد٢، ايلول/ سبتمبر ١٩٨١.

عمان. «قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر في ١٩٧٥/٦/٢٨.» **النشرة القانونية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**: العدد٢، ١٩٨٣/٣/١٥.

فخرو، علي محمد. «ازمة الثقافة ومشاكل التعليم في الوطن العربي.» محاضرة القيت في الموسم الثقافي لوزارة الاعلام البحرينية. الخليج (الشارقة): ١١ و١٩٨٢/٤/١٢. ص ٣.

الكواري، علي خليفة. «اقتصاديات الاستخدامات البديلة للغاز الطبيعي غير المصاحب في الخليج العربي.» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٦، العدد ٣، ١٩٨٠. ص ٢٩ - ٧٦.

ـــ «صناعة النفط في الخليج العربي: من اهتمامات الماضي الى تحديات الحاضر.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٥، العدد ١٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

ـــ «نحو فهم أفضل لاسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: العدد ١٠، ١٩٨٣. (الاصدارات الخاصة)

ـــ «نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣. ص ٤ - ٢٧.

الكويت. «دستور دولة الكويت الصادر في ١٩٦٢/١١/١١.» **النشرة القانونية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**: العدد ٢، ١٩٨٣/٣/١٥.

ـــ غرفة التجارة والصناعة. «حرصاً على نجاح تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.» **الاقتصادي الكويتي**: العدد ٢٢٥، آذار/ مارس ١٩٨٣.

«ندوة اثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية.» شارك فيها: احمد محمد خليفة وصلاح عبدالمتعال ومحمد علي محمد وعاطف محمد خليفة ومحمد السيد سليم ومحمد محمد الهادي واحمد عزالدين الهادي وابراهيم سعدالدين ومحمود عبدالفضيل واحمد شلبي وطلعت عيسى وحيدر ابراهيم. **ملف المستقبلات العربية البديلة**: العدد ٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢. ص ٨ - ١٨.

ويلسون، ريتشارد. «التنشئة الاجتماعية السياسية والنمو الاخلاقي.» ترجمة نايف خرما. **الثقافة العالمية**: ايار/ مايو ١٩٨٣. ص ٨٥ - ١١٠.

مؤتمرات وندوات

المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ١، الكويت، ٢١ - ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٧٧.

المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢، الكويت، ٢٨ - ٣١ آذار/ مارس ١٩٨١.

مؤتمر تطوير سوق الاسهم في الكويت، الكويت، ١٤ - ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. الكويت: غرفة تجارة وصناعة الكويت، [د. ت.].

المؤتمر السنوي للعلوم الادارية، ١، الرياض، ١٦ ـ ١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨. نظمته جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية. **التنمية الادارية في الوطن العربي. ج. ٢. الدراسات الميدانية ؟**

مؤتمر الطاقة العربي، ١، ابو ظبي ـ الامارات العربية المتحدة، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩. **الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.** الكويت: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٠. ٤ ج.

المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ١٩٧٨. بغداد: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة الاقتصادية؛ اتحاد الاقتصاديين العرب، الأمانة العامة، ١٩٧٨.

مؤتمر الموانىء العربية، ٣، الرياض، ٣٠ ـ ٣١ ايار/ مايو ١٩٨٢.

ندوة الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، الكويت، ٢٦ ـ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨١. نظمها المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت؛ منظمة العمل العربية، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدائرة الاجتماعية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١.

ندوة أهمية الادارة للتنمية في المملكة العربية السعودية، ٢٥ ـ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٨. نظمها معهد الادارة العامة، ادارة البرامج العليا. الرياض: الادارة، ١٩٧٨.

ندوة التكامل والتنمية في الدول الاعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشارقة، ٧ ـ ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٣.

ندوة التنمية، اللقاء السنوي، ٢: ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، البحرين، ٢٤ ـ ٢٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠.

ندوة التنمية، اللقاء السنوي، ٣: القاعدة الانتاجية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الشارقة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

ندوة التنمية، اللقاء السنوي، ٤: دور الصناعة التحويلية في بناء القاعدة الانتاجية، الكويت، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.

الندوة الفكرية لرؤساء ومدراء الجامعات الخليجية، البحرين، ٤ ـ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. البحرين: مكتب التربية لدول الخليج العربية، [د. ت.].

ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي، الكويت، ١٨ ـ ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٢. الكويت: جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية، [د. ت.].

ندوة مشكلات التنمية الادارية في دول مجلس التعاون، الدوحة، نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

ندوة نقل التكنولوجيا ومشاكل التصنيع في الوطن العربي، عدن، ٥ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩.

ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠، طنجة، ٥ ـ ٨ ايار/ مايو ١٩٨٠. نظمها المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت والمكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٢ - الأجنبية

Books

Agency for International Development [AID]. *Sudan: Country Development Strategy Statement.* Washington, D.C.: AID, 1984.

British Petroleum [BP]. *Statistical Review of World Energy, 1982.* London: BP, 1983.

Cardoso, Fernando Henrique [et al.]. *Another Development: Approaches and Strategies.* Edited by Marc Nerfin. Uppsala: Dag Hammarskjold Foundation, 1977, 265p.

Estrin, Saul and Peter Holmes. *French Planning in Theory and Practice.* London: Allen and Unwin, 1983.

Al-Kuwari, Ali Khalifa. *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development.* Edited by Howard Bowen- Jones. Boulder, Colo: Westview; London: Bowker, 1978. 218p.

Lodge, Juliet. *Institutions and Policies of the Europeen Community.* London: Frances Pinter, 1983.

Organization for Economic Cooperation and Development [OECD]. *Facing the Future: Mastering the Probable and Managing the Unpredictable.* Paris: [OECD], 1979.

Seers, Dudley. *The Life Cycle of a Petroleum Economy.* Brighton: Institute of Development Studies, 1978.

United Nations [UN]. Department of International Economic and Social Affairs. Statistical Office. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1977.* New York: UN, 1978. 2vols.

—— Research Institute for Social Development [UNRISD]. *The Quest for a Unified Approach to Development: An UNRISD Report.* Geneva: [UNRISD], 1980. 180p. (Report/ United Nations Research Institute for Social Development, 80.3)

Papers

Oman. Development Council. «The Five-Years Development Plans, 1976-1980».

Zahlan, Antoine and Abdul Salam. «On Arab Scientific and Technological Development.» Amman: Arab Thought Forum, 1983.

Al-Zamil, Abdul-Aziz. «The Development and Marketing of Saudi Petrochemicals.» Address at: The European Petrochemical Association, Venice, 28 September 1982.

Periodicals

Hardy, Chandra. «Mexico's Development Strategy for the 1980's.» *World Development:* vol.10, no. 6, June 1982. pp. 501-512.

Hershilag, Z.Y. «Pitfalls of Development Strategy and Planning.» *Middle East Technical University Studies in Development* (Ankara): 1981. pp19-24. (special issue)

Kim, Kwan S. and James A. Hanson. «Equitable, Productive Employmet Targets for the International Development Strategy.» *World Development:* vol.10, no.5, May 1982. pp.417- 427.

Sarkisian. «Economic Growth and the People's Well-Being.» *Problems of Economics, A Journal of Translating* (New York): vol.25, no.1, May 1982. pp.3-24.

Seminars

Development Forum for Oil Producing Countries in the Arabian Peninsula, 1983.

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية:

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص - ٣٦ ل.ل./ ٣ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص - ٩٦ ل. ل. / ٧ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - ٤٠ ل.ل./ ٤ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية (٤)
(١٢٨ ص - ٢٦ ل.ل./ ٢ $) .... د. احمد فارس عبد المنعم

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- موقف فرنسا والمانيا و إيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١)
(٥٤٠ ص - ٢١٦ ل. ل. / ١٢ $) .... د. علي محافظة
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص - ١٦٤ ل.ل./١١ $) .... ندوة فكرية
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)
(١٢٩٦ ص. تجليد عادي ٥٢٠ ل.ل. تجليد فني ٥٨٠ ل.ل./ ٣٩ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨))
(٣٦٠ ص - ١٤٤ ل. ل./ ١١ $) .... مجموعة من الباحثين
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧))
(٤٠٨ ص - ١٦٤ ل. ل. / ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص - ٢٢٠ ل. ل./ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص - ٧٠ ل.ل./ ٤ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص - ١٠٤ ل. ل. / ٦ $)............ د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص - ١٥٦ ل. ل. / ٩ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (٨٧٢ ص - ٣٩٢ ل.ل./ ٢١ $) .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص - ٢١٢ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص - ١٣٤ ل. ل. / ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (١٩٦ ص - ٧٨ ل.ل./ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي (١٦٤ ص - ٦٦ ل.ل./ ٤ $). د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص - ٨٨ ل.ل./ ٥ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص - ٤١٨ ل.ل./ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل... طبعة ثانية
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص - ١٤٤ ل. ل. / ٩ $)............ مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي (٣٣٦ ص - ١٣٤ ل. ل./ ٨ $) د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص - ١٥٤ ل. ل. / ٩ $)............ مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي (١٥٢ ص - ٦٠ ل.ل./ ٣ $). د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص - ١٤٤ ل. ل. / ٩ $)............ د. عبدالله عبد المحسن السلطان

General Organization of the Alexandria Library
Bibliotheca Alexandrina

- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٩٦٠ ل.ل./ ١٢ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية
(٥١٦ ص ـ ٢٠٦ ل.ل./ ١٢ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة
(٢٥٦ ص ـ ١٠٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي (٤٨٤ ص ـ ١٩٤ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ١٩٤ ل.ل./ ١٢ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))
(٣٤٤ ص ـ ١٣٨ ل. ل. / ٨ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٩٦ ل.ل./ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا (٨٢٤ ص ـ ٢٧٠ ل.ل./ ١٨ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٦٢ ل.ل./ ٤ $) ...... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
(٢٥٢ ص ـ ١٤٠ ل. ل. / ٨ $)... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٩٤ ل.ل./ ٦ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
(٣٩٦ ص ـ ١٥٨ ل. ل. / ١٠ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ٢٨٤ ل.ل./ ١٧ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات
(٣١٢ ص ـ ١٢٤ ل. ل. / ٨ $)...................... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٤٥٢ ل.ل./ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ص ـ ١٠٠ ل. ل./ ٦ $) امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الاول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٥٥٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(١٠٩٦ ص ـ ٥٥٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الاول: بالعربية
(٤٠٠ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $)...................... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية
(٣٦٨ ص ـ ٢٠٠ ل. ل. / ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث: الموضوعات (ثلاثة اقسام)
(٣٢٧٢ ص ـ ١٦٤٠ ل. ل. / ٩٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ١٠٨ ل. ل./ ٧ $). جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية ... طبعة ثانية
(٤٧٢ ص ـ ١٨٨ ل.ل./ ١١ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣))
(٤٠٠ ص ـ ١٦٠ ل. ل. / ١٠ $)...................... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية
(٢٤٨ ص ـ ١٠٠ ل. ل. / ٦ $)...................... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ١٦٢ ل. ل. / ٩ $)...................... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ١٤٨ ل. ل. / ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة (سلسلة كتب المستقبل العربي (١))
(٤٧٦ ص ـ ١٩٠ ل.ل./ ١١ $) .... مجموعة من الباحثين

د. علي خليفة الكواري

■ حاصل على بكالوريوس تجارة قسم ادارة اعمال جامعة دمشق ١٩٦٦ ودكتوراه فلسفة في العلوم الاجتماعية من جامعة درهام ـ انكلترا ١٩٧٤

■ شغل الوظائف التالية:

- عدد من الوظائف التنفيذية في قطاع النفط في قطر
- مدير مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي بجامعة قطر
- استاذ مساعد علم الاقتصاد بجامعة قطر
- يعمل حالياً في النشاط الاستشاري ويدير المكتب العربي للدراسات والاستشارات - الدوحة ـ قطر

■ من مؤلفاته:

- عائدات النفط في امارات الخليج العربي: اوجه تخصيصها واثرها على التنمية (باللغة الانكليزية) ١٩٧٨
- دور المشروعات العامة في التنمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨١
- نحو فهم افضل لاسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية، اصدارات مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٣
- هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، شركة كاظمة، الكويت، ١٩٨٥

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً : «مرعربي»
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الثمن: ٧٨ ل. ل.
أو ما يعادلها